

استشراف المستقبلات العربية

القضايا - الاتجاهات - السيناريوهات

إعداد

محمد مسعد محمد

48
دراسات إستراتيجية ومستقبلية
سبتمبر 2022

استشراف المستقبلات العربية : القضايا - الاتجاهات - السيناريوهات

معهد البحوث والدراسات العربية
عضو اتحاد الجامعات العربية

1 شارع اتحاد المحامين العرب (الطلمبات سابقًا) - جاردن سيتي - القاهرة
ص.ب: 229 - برقيًا: إيريااليا - ت: 27951648 - 27922679 - ف: 27962543
P.o. BOX 229 - Cairo IREALEA, Cairo
Phpne: 27951648 - 27922679 - FAX: 27962543
موقع المعهد على شبكة الإنترنت: www.iars.net
عنوان البريد الإلكتروني الخاص بالمعهد: iars@iars.net





INSTITUTE OF ARAB RESEARCH & STUDIES
عضو اتحاد الجامعات العربية

استشراف المستقبلات العربية

القضايا - الاتجاهات - السيناريوهات

إعـــداد

محمـد مسعد محمـد

باحث أول بمركز الدراسات الإستراتيجية
مكتبة الإسكندرية – مصر

العــدد 48 - دراســات إستراتيجية ومستقبــلية - سبتمبر 2022

- **الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، مصر.**

محمد، محمد مسعد

استشراف المستقبلات العربية: القضايا - الاتجاهات - السيناريوهات - / إعداد: محمد مسعد محمد. - القاهرة: المنظَّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، 2022.

176ص؛ 17×24سم... (دراسات إستراتيجية ومستقبلية؛ 48)

رقم الإيداع : 2022/20716

الترقيم الدولي - تدمك: 978-977-5042-77-4

1- العالم العربي - الأحوال السياسية

2- التخطيط الإستراتيجي

3- التنبؤات الاقتصادية

أ - العنوان 350,956

- سلسلة دراسات علمية مُحَكَّمة تصدر عن معهد البحوث والدراسات العربية، والآراء الواردة لا تعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المعهد.



الموضـــوع	الصفحة
- تصدير	5
- مقدِّمة: عن الحاجة إلى انعطافة مستقبلية في الفكر العربي	7
القسم الأول: ماهية الاستشراف وبناء السيناريوهات	13
- كيف يساعدنا الاستشراف على بناء رؤى مستقبلية؟	13
- بناء السيناريوهات المستقبلية وتطبيقها عربيًّا	18
القسم الثاني: الوطن العربي في سياق أوسع: التحولات الجيوستراتيجية	23
- التحولات الجيوسياسية العالمية	23
- مستقبل علاقة القوى الكبرى بالوطن العربي	30
- التحولات الإقليمية وآثارها على الوطن العربي	40
القسم الثالث: تحديات الدولة العربية ومستقبلها	53
- مستقبل الدولة العربية ونماذج الحكم	53
- مستقبل الصراعات الإثنية والطائفية في المنطقة	56
- مستقبل الإرهاب والتطرف العنيف	59
القسم الرابع: التحولات الاقتصادية والموارد في الوطن العربي	65
- التحولات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الوطن العربي	65
- الوطن العربي في إطار العولمة والعولمة المضادة	76
- التغير المناخي وأزمة الموارد في الوطن العربي	80
- مستقبل الطاقة والطاقة البديلة في الوطن العربي	88
- إعادة الإعمار ومستقبل العمل العربي المشترك	93

الموضـــوع	الصفحة
القسم الخامس: التحولات التكنولوجية وآثارها على المستقبل العربي	99
- اتجاهات التحولات التكنولوجية	99
- الذكاء الاصطناعي واقتصادات الوطن العربي	107
- التكنولوجيا ووظائف المستقبل في الوطن العربي	109
- الوطن العربي في عصر ما بعد الإعلام	116
القسم السادس: التحولات الاجتماعية ومستقبل المجتمعات العربية	123
- التحولات السكانية في الوطن العربي	123
- مستقبل التعليم في الوطن العربي	129
- الوطن العربي وقِيَم المستقبل	137
القسم السابع: سيناريوهات المستقبل في الوطن العربي	145
- تخطيط بيئة سيناريوهات المستقبل العربي	145
- سيناريوهات المستقبل العربي	148
(أ) السائرون نيامًا	148
(ب) رجال في الشمس	150
(ج) عودة الروح	152
(د) الباب المفتوح	154
- تحليل تداعيات المستقبلات العربية	156
- **خاتمة**: ماذا تخبرنا سيناريوهات الوطن العربي؟	159
- قائمة المصادر والمراجع	163

*

تصدير

يتناول هذا العدد (الثامن والأربعون) من سلسلة **دراسات إستراتيجية ومستقبلية** السلسلة العلمية المُحَكَّمة، التي يصدرها معهد البحوث والدراسات العربية، موضوعًا مهمًّا، وهو: **(استشراف المستقبلات العربية: القضايا - الاتجاهات - السيناريوهات)**، وقد أكد صاحب الدراسة على أن الوطن العربي يشهد طفرة في الاهتمام بالدراسات المستقبلية، على اختلاف مسمياتها، بعد الموجة الأولى التي بدأت في أواخر سبعينيات القرن العشرين، وانصب اهتمام الباحثين والمفكرين العرب فيها على استشراف مستقبل العمل العربي المشترك ومستقبل المنطقة العربية في مرحلة انحسار المد القومي، والانقسام العربي وتصاعد النفوذ الإسرائيلي. والآن زاد الوعي بأهمية استشراف المستقبل العربي مع تعاظم المخاطر والمتمثلة حاليًّا في تراجع مؤشرات التنمية الاقتصادية والإنسانية، وتآكل الموارد الطبيعية، وتعقد البنى الاجتماعية، وعدم تطور البنى الاقتصادية بما يواكب تغير الاقتصاد العالمي، فضلًا عن ظهور الحروب الأهلية والتناحر الإثني والطائفي أفقيًّا، وبداية رقعة الانقسام الاجتماعي رأسيًّا.

وعلى الرغم من الاهتمام بالاستشراف الذي يبدو في ظهور عدد من الدوريات المتخصصة، والرسائل العلمية التي تحاول مناقشة جوانب دقيقة في التخصص، وكذلك المراكز البحثية التي تحاول توظيف أدوات الاستشراف، ومشروعات الرؤى الإستراتيجية العديدة التي أطلقتها الحكومات العربية، إلا أن المجال - على حد وصف الباحث - ما زال يواجه قصورًا؛ فمن الصعب القول إن هناك إستراتيجية لتوطين الاستشراف في المناهج التعليمية أو البحثية العربية وما تحويه من انضباط وانفتاح على الرؤى، وقدرتها على نقد الواقع والإرث التاريخي، وصولًا إلى محاولة إعادة تشكيل واقع جديد في المستقبل. سواء لعوامل مرتبطة بعدم القدرة على تقبل المجال، أو التطبيق الدقيق لمناهجه التي تتطلب موارد مالية، فضلًا عن غياب ثقافة العمل المستقبلي التي تتطلب العمل من خلال فرق بحثية ومتخصصين من مجالات متنوعة.

وتنقسم هذه الدراسة إلى سبعة أقسام؛ القسم الأول منهجي يعرِّف بالدراسات المستقبلية، ومنهج بناء السيناريوهات وتعديلاته المستخدمة في هذه الدراسة. أما الأقسام من 2 إلى 6 فهي تشكل بيئة عمل السيناريوهات العربية. وتتشكل هذه البيئة من عدة تحولات جيوسياسية، وأخرى متعلقة بالدولة العربية، وثالثة متعلقة بالتحولات الاقتصادية العالمية؛ وهناك كذلك التحولات التكنولوجية، وأخيرًا الاجتماعية. أما القسم الأخير، فهو سرد لسيناريوهات المستقبل العربي وتحليل لها، وهذه السيناريوهات استكشافية وليست تنبؤية؛ إذ إنها تحاول استشراف المسارات المختلفة التي يمكن أن تتخذها الأوضاع العربية الحالية. وهو ما يؤكد على أن المستقبل العربي ليس محتومًا، وأن الحاضر يحفل بالتحديات والفرص على السواء، وذلك عن طريق تشكيل صور واقعية يمكن ترجمتها إلى قرارات وخطط عمل.

وتمتلك المجتمعات العربية فرصًا عظيمة للتحرك نحو المستقبل. لكنه من الصعب تخطيط سياسات مستقبلية عربية تناسب كل مجتمعات المنطقة. ورغم ذلك فإن هذه السياسات وغيرها قد بدأت بالفعل في الوضوح في الآونة الأخيرة، والهدف منها تحقيق الاستدامة وبناء الإستراتيجيات الوطنية والشاملة وترجمتها من خلال سياسات فعلية وواضحة في رؤيتها حول المستقبل.

جدير بالذكر أن هذه الدراسة نالت المركز الثاني (مناصفة) لجائزة الشباب العربي التي أعلن عنها المعهد عام 2021 في موضوع (الوطن العربي وقضايا المستقبل... نحو رؤى استشرافية شابة) بعد منافسة مع عديد الدراسات المتميزة لشباب الباحثين العرب.

وقسم البحوث والدراسات بالمعهد، وهو يقدِّم هذه الدراسة للمختصين بدراسة القضايا المستقبلية والاستشرافية المتعلقة بوطننا العربي، يثق في تقديمها إضافة علمية ثرية لمكتبة الدراسات العربية الحديثة.

والله نسأل السداد والرشاد.

قسم البحوث والدراسات

مُقدِّمة

عن الحاجة إلى انعطافة مستقبلية في الفكر العربي

من المؤكد أن الوطن العربي يشهد طفرة في الاهتمام بالدراسات المستقبلية، على اختلاف مسمياتها، بعد الموجة الأولى التي بدأت في أواخر سبعينيات القرن العشرين[1]، وانصب اهتمام الباحثين والمفكرين العرب فيها على استشراف مستقبل العمل العربي المشترك ومستقبل المنطقة العربية في مرحلة انحسار المد القومي، والانقسام العربي وتصاعد النفوذ الإسرائيلي. والآن زاد الوعي بأهمية استشراف المستقبل العربي مع تعاظم المخاطر والمتمثلة حاليًّا، في تراجع مؤشرات التنمية الاقتصادية والإنسانية، وتآكل الموارد الطبيعية، وتعقد البنى الاجتماعية، وعدم تطور البنى الاقتصادية بما يواكب تغير الاقتصاد العالمي، فضلًا عن ظهور الحروب الأهلية والتناحر الإثني والطائفي أفقيًّا، وبداية رقعة الانقسام الاجتماعي رأسيًّا[2].

وعلى الرغم من الاهتمام بالاستشراف الذي يبدو في ظهور عدد من الدوريات المتخصصة، والرسائل العلمية التي تحاول مناقشة جوانب دقيقة في التخصص، وكذلك المراكز البحثية التي تحاول توظيف أدوات الاستشراف، ومشروعات الرؤى الإستراتيجية العديدة التي أطلقتها الحكومات العربية، إلا أن المجال ما زال يواجه قصورًا؛ فمن الصعب القول إن هناك إستراتيجية لتوطين الاستشراف في المناهج

---

(1) للمزيد عن تطور الدراسات المستقبلية في الوطن العربي، انظر: المقال الكلاسيكي للدكتور محمود عبد الفضيل، «الجهود العربية في مجال استشراف المستقبل: رؤية تقويمية»، عالم الفكر 18، العدد (4) يناير - مارس 1988، الكويت. وكذلك دراسة الدكتور محمد إبراهيم منصور «توطين الدراسات المستقبلية في الثقافة العربية: الأهمية والصعوبات والشروط»، أوراق، العدد (20)، مكتبة الإسكندرية.

(2) Paul Salem, Thinking Arab Futures, The Cairo Review of Global Affairs (Cairo: the American University in Cairo, Spring 2019).

التعليمية أو البحثية العربية وما تحويه من انضباط وانفتاح على الرؤى، وقدرتها على نقد الواقع والإرث التاريخي، وصولًا إلى محاولة إعادة تشكيل واقع جديد في المستقبل[1]. سواء لعوامل مرتبطة بعدم القدرة على تقبل المجال، أو التطبيق الدقيق لمناهجه التي تتطلب موارد مالية، فضلًا عن غياب ثقافة العمل المستقبلي التي تتطلب العمل من خلال فرق بحثية ومتخصصين من مجالات متنوعة.

من نافلة القول إن تسارع عمليات التغير في كل مناحي الاجتماع والعمران البشري، بفعل التطور التكنولوجي غير المسبوق والمعقد وما يفرضه من تناقضات عميقة وتداعيات متباينة على كل مجتمع، يزيد من رقعة اللا يقين والمجهول، ما يجعل «استشراف» و«استكشاف» هذه المساحات ضرورة ملحة[2]. ولقد كان هذا الاستشراف في ما مضى ممكنًا من خلال أدوات التنبؤ والتوقع التي تتصور مسارات أكثر احتمالية وتكرارية لما هو في الحاضر، أما الآن، فقد أضحى المستقبل مفتوحًا على مسارات عديدة تتراوح بين المحتمل والممكن والمرغوب، في ما تضاءلت مساحة الحتمي واليقيني. بهذا، أصبح الاستشراف كعملية وحقل معرفي مساحة لبناء خيارات متعددة حول المستقبل، بدلًا من الانسياق وراء معطيات الواقع؛ لذا درج القول على أن الدراسات المستقبلية هي ذلك المجال الذي يصقل مهارات صناعة المستقبل لدى المخططين، وصناع القرار، والمعنيين بكل ظاهرة موضع الاهتمام والاستشراف.

وزاد من أهمية هذا الحقل تعاظم التحديات العالمية التي أصبح لها طابع يهدد الوجود البشري، سواء بتغير الظروف المكانية الملائمة لوجود الجنس البشري، كالتغير المناخي على سبيل المثال الذي أصبح حاضرًا وبقوة على خارطة السياسات العالمية العابرة للحدود، أو من خلال انتهاء الجنس البشري من خلال تغير «معنى أن نكون بشرًا»

(1) محمد العربي، توطين الدراسات المستقبلية والاستشرافية في الوطن العربي، منظور تعليمي، في إيمان رجب ومحمد الطناحي، تقرير الشباب العربي الأول، 2019، ص355-406.

(2) Sirkka Heinonen, How Do We Explore Our Futures, A Public Lecture at the Bibliotheca Alexandrina, 24 May 2018.

بفعل الذكاء الاصطناعي أو الهندسة الوراثية أو غيرها من تطورات تقنية لها تداعيات كبيرة على التوازن بين الإنسان ومحيطه الطبيعي.

وستكون هذه القضايا أكثر إلحاحًا على العقل العربي وتحديًا له، خاصة أنه ما زال يصارع إرثًا ماضويًا خلفته أزمات طويلة الأمد سببها الاستعمار في بداية القرن العشرين، وأخرى أحدثها التدخل الخارجي، أو أزمات دولة ما بعد الاستقلال وغياب الرؤية العربية المشتركة، والانقسام داخل الأمة الواحدة، وداخل الدولة، وغيرها. ولقد دفعت هذه الأزمات العديد من المراكز البحثية الغربية نحو الاهتمام بالمستقبلات العربية على نحو شامل وجاد، على نحو غير مسبوق في الوطن العربي نفسه[1]. ومع ضرورة الاعتراف بأهمية مثل هذه المشروعات البحثية، إلا أنها في النهاية مقدمة إلى صانع القرار الغربي، وتعكس الاهتمامات الغربية التي لا ترى في المنطقة إلا مصدرًا لمخاطر الهجرة والأمن، ومصدرًا للموارد الطبيعية؛ لذا يصبح من الضروري انخراط الباحثين العرب، خاصة الشباب في بناء رؤى مستقبلية بديلة تعكس تحديات ومتطلبات ووجهات نظرهم في المستقبلات.

---

(1) انظر: على سبيل المثال: مشروع استشراف المستقبلات العربية الذي قامت به الباحثة فلورانس غوب بمركز الاتحاد الأوروبي للدراسات الأمنية، وصدر في نسختين، تضمنت الأولى الصادرة في 2015 ثلاثة سيناريوهات عن الوطن العربي في عام 2025. وتضمنت الثانية الصادرة في ثلاثة سيناريوهات أخرى تدور في عام 2030:

- Guab, Florence, Arab Futures 0.2: The Road to 2030, EUISS, Chailiot Papers, 154, 2019: https://www.iss.europa.eu/content/arab-futures-20
- Guab, Florence & Laban, Alexandra, Arab Futures: Three Scenarios for 2025, EUISS, Report No. 22, 2015: https://www.iss.europa.eu/content/arab-futures-three-scenarios-2025

- كذلك قام مشروع «منارة MENARA» باستشراف الاتجاهات الإستراتيجية المختلفة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وذلك بإسهام العديد من المراكز البحثية المتخصصة في الدراسات المستقبلية والدراسات الأمنية في أوروبا، بالمشاركة مع معهد عصام فارس للسياسات العامة بالجامعة الأمريكية ببيروت وجامعة الأخوين بالمغرب، انظر: إصدارات وأعمال المشروع على الرابط: http://menara.iai.it

وتذهب هذه الدراسة إلى حاجة المجتمعات العربية الماسة إلى «انعطافة مستقبلية» أي تحول عميق في المنظور الذي تتعامل به مع العالم، وهي انعطافة ضرورية للخروج من أسر سيطرة التفكير الماضوي، والسياسات قصيرة الأجل التي غالبًا ما تكون ردات أفعال مرتبكة، وكسولة فكريًّا، على أزمات مزمنة ومتداخلة، أو تحديات طارئة غير مسبوقة. هذا التفكير المستقبلي ينبغي أن يتعامل مع تحديات العالم باعتبارها تحديات مركبة ومتداخلة ولا يمكن فصلها عن بعضها البعض أو تأجيل النظر في بعضها لصالح الأخرى. ويمكن أن تسهم الدراسات المستقبلية بما توصلت إليه من مناهج وأدوات في سد «العجز المستقبلي العربي».

وتحاول هذه الدراسة من خلال استخدام منهج بناء السيناريوهات أن تضع خارطة طريق أمام التحديات والفرص التي تواجه «المستقبلات العربية المتعددة». على الرغم من الاستخدام الشائع للسيناريوهات باعتبارها صورًا عن المستقبل، إلا أن عملية بنائها، كما سنكشف في الجزء القادم، عملية مركبة وطويلة، وفي أحيان عديدة مكلفة، وتمر بمراحل عديدة. إلا أن الصور الأبسط من هذا المنهج تظل مفيدة على المستوى البحثي الفردي؛ حيث يساعد المنهج على توضيح الفارق بين الاتجاهات وعوامل اللايقين التي تشكل صور المستقبل «السيناريوهات». ويعتمد التقرير على ما يعرف بالنماذج الأصيلة للسيناريوهات

وتنتهي عمليات بناء السيناريوهات بترجمة السيناريوهات إلى مجموعة من السياسات التي تحاول تجنب السيناريو الأسوأ وتسعى إلى تحقيق الأفضل وتقارب السيناريوهات الممكنة والمحتملة. إلا أن دراستنا ستتوقف عند هذه المرحلة أملًا أن تمهد الطريق أمام الباحثين المختصين في السياسات العامة وصناع القرار والمؤسسات العربية المعنية بترجمة هذه السيناريوهات إلى مقترحات سياسة، وخطط عمل، يمكن أن تلائم كل بلد عربي وأوضاعه المختلفة.

وتنقسم هذه الدراسة إلى سبعة أقسام. القسم الأول منهجي يعرف بالدراسات المستقبلية، ومنهج بناء السيناريوهات وتعديلاته المستخدمة في هذه الدراسة. أما الأقسام من 2 إلى 6 فهي تشكل بيئة عمل السيناريوهات العربية. وتتشكل هذه البيئة من عدة تحولات جيوسياسية، وأخرى متعلقة بالدولة العربية، وثالثة متعلقة بالتحولات الاقتصادية العالمية؛ وهناك كذلك التحولات التكنولوجية، وأخيرًا الاجتماعية. أما القسم الأخير، فهو سرد لسيناريوهات المستقبل العربي وتحليل لها. وقد استقينا أسماء السيناريوهات الأربعة من أسماء أربع روايات هي من عيون الأدب العربي الحديث التي كانت تعبر عن الصراع مع الماضي والحاضر والأمل في المستقبل.

*

القسم الأول

ماهية الاستشراف وبناء السيناريوهات

(1)

كيف يساعدنا الاستشراف على بناء رؤى مستقبلية؟

تتراوح مسميات «الدراسات المستقبلية» بين هذا الاسم، و«الاستشراف»، و«التخطيط الإستراتيجي»، و«علم المستقبل»[1]. وتعكس هذه المسميات حالة من السيولة النظرية في الحقل المرتبطة بالجدل حول ما إذا كان علمًا منضبطًا أو فنًّا[2]. كما تعكس المدارس المختلفة في الحقل. وتشير هذه المسميات إلى ذلك الحقل المنهجي الذي يتجاوز التنبؤ الخطي والتفكير الحتمي إلى البحث عن بدائل لمستقبل ظاهرة ما. ويقوم هذا البحث على عدة مبادئ تتمثل في[3]:

- إن المستقبل ليس حتميًّا أو مقدرًا، بل هو مساحة للفعل البشري Human Agency؛ فالمجتمعات قادرة على تحديد مساراتها المستقبلية، إن امتلكت الرؤية والإرادة[4]. إلا أن قدرة المجتمعات أو الأفراد على تشكيل هذا المستقبل ليست مطلقة؛ فهي متأثرة بمعطيات الواقع التي ستظل مؤثرة في صورة المستقبل.

- إن المستقبل ليس واحدًا بل هناك دائمًا مستقبلات وبدائل عديدة يمكن أن

---

(1) Ziauddin Sardar, The Namesake: Futures; futures studies; futurology; futuristic; foresight—What's in a name? Futures 42 (2010) 177-184.

(2) ويندل بل، «الدراسات المستقبلية وفلسفة العلم الحديث»، ترجمة، محمد العربي وأمنية الجميل، أوراق العدد (18)، مكتبة الإسكندرية، 2016.

(3) تعبر المبادئ المستنبطة التالية عن دمج لقوانين ضياء الدين ساردار حول الدراسات المستقبلية ومبادئ روي أمارا حول الاستشراف.

(4) Sardar, Future: All That Matters, (London: McGraw-Hill Education, 2013) p. 18.

تسير فيها المجتمعات البشرية. ولأن الزمن في الإدراك البشري مركب اجتماعي Social Construct، فالبشر يعيشون في نسبية زمانية[1]، ولكل مجتمع مستقبله يعبر فيه عن قِيَمه واحتياجاته، وليس بالضرورة أن يكون حاضر الغرب هو مستقبلنا.

- تمتلك الدراسات المستقبلية حدودًا مرنة. فمن ناحية، لا يعنى الحقل بدراسة المستقبل كمجرد زمني، فهذا يدخل في نطاق الفلسفة وربما فلسفة العلوم، كما أن المستقبل من المستحيل دراسته كموضوع، فهو لا يتحقق كمادة أو كظاهرة، فكلما وصلنا إليه أضحى حاضرًا. والمستقبل دائمًا هو حاضر ممتد Extended Present. ومن ناحية أخرى، لابد أن يرتبط المستقبل بموضوع ما كي تطبق عليه مناهج الدراسات المستقبلية. على سبيل المثال، دراسة المسارات المحتملة للنظام التعليمي، أو النظام الدولي أو مستقبل مجتمع ما أو مستقبل الذكاء الاصطناعي، أو مستقبل صناعة السينما... إلخ.

- تفترض الدراسات المستقبلية وجود ثلاثة فضاءات للمستقبل تتحدد وفقًا لقدرة البشر على التأثير ودرجة المعرفة بها، وهي:

- المستقبلات الممكنة، وهي الدائرة الأوسع التي يعرف عنها البشر قليلًا، وبإمكانهم التأثير فيها بشكل أوسع.
- المستقبلات المحتملة: وهي الدائرة الأضيق التي يعرف عنها البشر كثيرًا، والتأثير فيها أقل.
- المستقبلات المرغوبة: وهي نطاق الرؤى المستقبلية والطموحات في مجتمع أفضل وأكثر ازدهارًا.

- الدراسات المستقبلية نقدية بطبيعتها. فالتفكير في المستقبل ومحاولة استشرافه دائمًا ما يستدعي نقد الأوضاع القائمة؛ حيث ينتج صورًا غالبًا ما تكون مغايرة أو

---

(1) يمنى طريف الخولي، الزمن في الفلسفة والعلم، القاهرة، مؤسسة هنداوي، 2014.

مناقضة للحاضر، وبالتالي تنكشف نقاط الضعف والتحديات الكامنة في الواقع وتتضح سبل معالجتها؛ لذا فالمقولة الأكثر سيادة في الحقل إن أفضل الطرق للتنبؤ بالمستقبل هي تحقيقه.

- تتميز الدراسات المستقبلية ببعض عناصر التفرد عن غيرها في العلوم الاجتماعية. ويُكتسب هذا التفرد من ثلاثة عوامل:

○ مركزية المنهج: فالدراسات المستقبلية تركز على استخدام مناهج وأساليب وأدوات كمية وكيفية أو مزيج منهم لدراسة أي معطى موضوعي. ويعد ابتكار مناهج جديدة لمعامل البحث الاجتماعي مثل بناء السيناريوهات أو دلفي أو تحليل التدرج السببي، وغيرها من أهم إسهامات الدراسات المستقبلية منذ نشأتها في العلوم الاجتماعية والإنسانية.

○ الجماعية: فسواء كنا بصدد رسم صورة لمستقبل مرغوب أو بناء مسارات للتصدي لتحديات تحيق بمجتمع ما، فمن الصعب أن يضطلع باحث واحد، حتى لو كان خبيرًا، بتلك المهام، وينبع هذا من طبيعة مناهج الحقل، فبناء السيناريوهات يتطلب وجود مشاركين متأثرين بالظاهرة أو أصحاب المصالح[1] Stakeholders. ويقوم دلفي على استبيان آراء الخبراء ذوي التخصصات والرؤى المتنوعة. وتمثل هذه الجماعية روح التعلم في الدراسات المستقبلية، فمن المتصور أن تسهم بناء صور المستقبل البديل في تغيير آراء ومعتقدات المشاركين فيها.

○ التداخل بين التخصصات: وهو نتاج طبيعي لاتساع نطاق موضوعات المستقبل، والطبيعة الجماعية لتطبيق مناهج الاستشراف المستقبلي.

غالبًا ما يتعرض حقل الدراسات المستقبلية على الرغم من تصاعد أهميته في الآونة الأخيرة للانتقاد لأسباب عديدة أهمها افتقاده لإطار نظري، ونظريات

---

(1) محمد العربي، بناء السيناريوهات المستقبلية: دليل نقدي. الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، 2018، ص47.

متماسكة، كذلك تتراوح النظريات التي حاول الحقل توليدها بين الدراسات الثقافية والواقعية النقدية وغيرها، وهو ما يجعله أكثر إرباكًا على المستوى النظري[1]. إلا أن السنوات الأخيرة شهدت تطوير عدد من الأطر النظرية والعملية التي تحاول بناء رؤى وتقاليد عملية متماسكة في الحقل. من أهم هذه الأطر «الأزمنة ما بعد العادية»[2] لضياء الدين ساردار والتي يحاول فيها تحليل تشابك وتسارع عمليات التعقد والتغير والتناقض المرتبطة بالتحولات العالمية الحالية، ونظرية جيم داتور وسهيل عناية الله حول الأعمدة الستة للمستقبل[3]، والتي تعبر في مضمونها عن الوظائف الرئيسة التي يؤديها الاستشراف، وتتمثل في:

- بناء خرائط زمانية Mapping: إذ يقتضي تناول أية ظاهرة يقتضي التعرض لمساراتها الماضية والحاضرة والمستقبلية؛ لذا تحاول ورش استشراف المستقبل بناء تصور مشترك بين المشتركين حول ماضي وحاضر الظاهرة فضلًا عن مستقبلها.

- الاستباق Anticipating: وذلك من خلال تحليل القضايا الناشئة، وفيها نتعرف على الإشارات الضعيفة للقضايا التي قد تتحول إلى مشكلات أو أزمات مستقبلية، وبالتالي البحث عن الإمكانيات والفرص الممكنة. ومن بين القضايا الناشئة التي يعالجها هذا التحليل في وقتنا الحالي: هل سيكون للروبوتات شخصيات اعتبارية، وبالتالي حقوق؟ ما الذي سيتغير في الطبيعة البشرية حال اندمج البشر مع الذكاء الاصطناعي؟ إلى أي حد ستتغير طبيعة الجسد البشري بفعل التحسين الجيني؟ هل ستصلح الأرض كمكان للعيش حال استمرار معدلات التغير المناخي في الارتفاع؟

---

(1) Gidley, Jennifer: the future: A very Short Introduction. Oxford: Oxford University Press, pp. 90-102.

(2) ضياء الدين ساردار، «الأزمنة ما بعد العادية: نموذج معرفي جديد في الدراسات المستقبلية»، ترجمة: محمد العربي، مكتبة الإسكندرية، أوراق العدد (28).

(3) Inayatullah, Sohail, "Future Studies: Theories and Methods" Timing the Future, January 2013; Inaytuallah, Sohail, Six Pillars: Futures thinking for transforming, Foresight, vol. 10 No. 1, 2008.

هل سيكون التأمل جزءًا من التعليم؟ أي نوع من التعليم سيكون مفضلًا حال اختفاء بعض الوظائف في المستقبل؟ في وقت سابق كان من المستغرب طرح مثل هذه التساؤلات إلا أنها الآن أصبحت أكثر إلحاحًا.

- تزمين المستقبل Timing: وهو البحث عن أنماط وآليات التغير بعيد المدى، وبالتالي طرح أسئلة عن صورة المستقبل البعيد. فتصورات المجتمعات عن الزمن تختلف عن بعضها البعض. ففي ما ترى ثقافة الحداثة الغربية المستقبل خطًا ممتدًا من الحاضر والماضي، تراه ثقافات أخرى في حركة دائرية وربما بندولية؛ حيث دورات الصعود والهبوط.

- تعميق المستقبل Deepening: وذلك من خلال توظيف «تحليل التدرج السببي» (CLA)؛ هو تحليل يتصور الظاهرة ومستقبلها كأربعة أبعاد متراكمة في شكل جبل ثلجي لا نرى غالبًا سوى قمته. تمثل هذه القمة ما نراه وما نعرفه عن المستقبل من عناوين عامة حول المشكلات والحلول قصيرة المدى. أما المستوى الأعمق فهو يتناول الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للظاهرة باعتبارها نتاج نظام اجتماعي. أما المستوى الأعمق، فيتعلق بالثقافة والرؤى الاجتماعية الراسخة والقِيَم التي تمثل جذور النظام الاجتماعي. ويتعلق المستوى الأعمق والأوسع الأخير بالسرديات الكبرى والمجازات والخرافات التي تشكل ثقافة كل مجتمع.

- خلق البدائل Creating Alternatives: من خلال التخطيط أو بناء السيناريوهات، وهو المنهج الأكثر ارتباطًا بالدراسات المستقبلية. وهو ما نتناوله تفصيلًا في المحور القادم.

تقدم هذه الوظائف وما يرتبط بها من مناهج وأدوات أطرًا جديدة للتفكير المستقبلي بدلًا من الاعتماد على التنبؤات والتفكير الاتجاهي، وهو ما سنحاول اختباره بالتطبيق على مستقبلات الوطن العربي من خلال تصور بدائل عديدة بتوظيف بناء السيناريوهات.

(2)

بناء السيناريوهات وتطبيقها عربيًّا[1]

حظي بناء السيناريوهات باهتمام بالغ في الوطن العربي، حيث تنوعت الدراسات والتطبيقات التي تعاملت معه سواء على مستوى إستراتيجي وقطاعي أو على مستوى تقني. وينبع هذا الاهتمام بمركزية السيناريوهات في الدراسات المستقبلية التي ارتبطت تطورها بتطور بناء السيناريوهات، أو من حقيقة أن التفكير المستقبلي يدور حول إنتاج سيناريوهات وبدائل مستقبلية بالأساس. والسيناريوهات هي صور أو مشاهد عن المستقبل. وهذه الصور ليست إلا تفاعلًا بين الاتجاهات اليقينية Trends المستمرة من الحاضر إلى المستقبل، والتي نملك ثقة نسبية حول استمرار تأثيرها، مع عوامل اللا يقين Uncertainties، وهي تلك العوامل التي نجهل مقدار تأثيرها في المستقبل، أو نجهلها على الإطلاق.

وتذهب بعض الآراء إلى ضرورة تصنيف عوامل اللا يقين؛ إذ إنها لا تعمل بالطريقة نفسها في بناء السيناريوهات كما تعمل الاتجاهات. هذا التقسيم يمكن أن يعتمد على درجة المعرفة البشرية وقدرتنا على الإمساك بالمجهول[2]؛ فهناك:

- معلومات معلومة: وهي الاتجاهات، فنحن على ثقة نسبية بتأثير التغير المناخي،

---

(1) نعتمد في هذا الجزء بالأساس على الدراسة التي نشرناها سابقًا تحت عنوان «بناء السيناريوهات المستقبلية: دليل نقدي» والصادرة عام 2018 عن مركز الدراسات الإستراتيجية بمكتبة الإسكندرية، ويمكن الاطلاع عليها على الرابط التالي:

https://www.bibalex.org/Attachments/Publications

(2) هذا التصنيف شائع في أدبيات الاستشراف وهو في الحقيقة قائم بيان ألقاه وزير الدفاع الأمريكي الأسبق دونالد رامسفيلد في 2002 قال فيه «هناك معلومات معلومة، إنها أمور نعرف أننا نعرفها؛ وهناك مجهولات معلومة، وهي أمور نعرف أننا نجهلها. ولكن أيضًا هناك مجهولات مجهولة، تلك الأمور التي لا نعرف أننا لا نعرفها».

واضطراد النمو السكاني، واتساع نطاق التعليم، وتخلل التكنولوجيا لمختلف جوانب حياتنا اليومية.

- ومجهولات معلومة: وهي قضايا نعلم أننا غير قادرين على الإحاطة بها في المستقبل، وإن بدت إشاراتها ضعيفة في الحاضر، فما زالت التداعيات المحتملة لتطور الذكاء الاصطناعي والهندسة الجينية، أو لتطبيق الطباعة الثلاثية في الهندسة الحيوية أمور نجهلها؛ علينا فقط أن نحفز خيالتنا لنستكشف تداعياتها.

- ومجهولات مجهولة: وهي مثل البجع الأسود[1] الأحداث غير المتوقعة، أو نادرة الحدوث لدرجة استحالة توقعها، لكنها بالغة التأثير.

بناء السيناريوهات عملية مركبة لها وظائف عديدة؛ فهي استكشافية بهدف معرفة المسارات المستقبلية المختلفة لظاهرة ما؛ ونقدية، إذ تساعدنا على إعادة اختيار تصوراتنا الراسخة حول الماضي والتيارات الحاضرة وربما ما نتوقعه من المستقبل؛ كما أنها عملية، إذا تسعى لخلق بدائل وبناء خيارات سياسية؛ وهي أيضًا تعليمية، إذ تكسب المشاركين فيها معارف جديدة، وتولد المعرفة من خلال طرح التساؤلات والنقاش المنظم المنهاجي.

وهناك طرق عديدة لبناء السيناريوهات المستقبلية، وتتراوح بين النماذج المستخدمة في الشركات الكبرى والأعمال، وتلك المستخدمة في تطوير القطاعات الإستراتيجية، والأخرى المستخدمة في عمليات فض النزاعات. وكغيره من مناهج

---

(1) هذا المجاز شائع للغاية ويعود إلى كتاب نيكولاس نسيم طالب الشهير بالاسم نفسه، وهناك مجازات أخرى تشكل أيضًا أنواعًا أخرى من اللا يقين مثل:

- وحيد القرن الرمادي: وهي الأحداث المحتملة التي تقع رغم وجود سلسلة من التحذيرات حولها، مثل وباء الكورونا الذي سبقه تحذيرات واسعة من إمكانية حدوثه لكن لم تؤخذ في الاعتبار.
- الملك التنين: وهي الأحداث نادرة الوقوع والمتوقعة إلى حد كبير، مثل الأزمات الاقتصادية الدورية في النظام الرأسمالي.

الدراسات المستقبلية، يتم تطبيق بناء السيناريوهات جماعيًّا، وهو هدف رئيس من العملية التي تستغرق فترة طويلة وتستلزم موارد كبيرة نسبيًّا. وقد حددنا الخطوات المشتركة بين النماذج المختلفة لبناء السيناريوهات على النحو التالي(1):

1-تكوين فريق السيناريو وبناء الوعاء: وهم الباحثون المختصون أو أصحاب المصالح المتأثرين بقضية ما؛ على أن يمثلوا العناصر كافة التي تتكون منها الظاهرة أو القضية محل البحث. أما الوعاء، فهو المساحة التي يتناقش فيها هؤلاء المشاركون، والأدوات اللازمة لتسهيل النقاش.

2-طرح التساؤل: إذ إن السيناريوهات تشكل معرفة حول المستقبل، والمعرفة تبدأ بطرح سؤال معين عن المسارات المختلفة التي قد تتخذها ظاهرة ما في المستقبل؛ ويحق للمشاركين أن يناقشوا التساؤل ومدى جدارته وتأثيره.

3-استكشاف بيئة السيناريو: أي المحددات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقنية التي تؤثر في الظاهرة محل البحث.

4-استنباط عوامل الاستمرار من عناصر البيئة التي تم تفكيكها سابقًا، أي الاتجاهات، وعوامل اللا يقين، وتحديد تأثيرها.

5-رسم الخطوط العامة للسيناريو من خلال ما يعرف بمصفوفة المستقبل؛ حيث تتفاعل العناصر اليقينية واللا يقينية بعد تحديد أيها أكثر تأثيرًا واحتمالًا. وغالبًا ما تخرج ورش بناء السيناريوهات بثلاثة أو أربعة سيناريوهات.

6-سرد السيناريو؛ سواء من خلال السرد الروائي أو عن طريق العروض البصرية.

7-تحليل تداعيات السيناريو على الظاهرة: فكل سيناريو له نقاط قوة وضعف، ويحمل مخاطر وفرص.

8-الفعل، أو استنباط خطط للتحرك وبناء السياسات لتحقيق أفضل السيناريوهات الممكنة.

---

(1) انظر: محمد العربي، بناء السيناريوهات، ص43-71.

يتضح من هذا تعقيد طول عملية بناء السيناريوهات حتى اختصار هذه الخطوات إلى نماذج أبسط؛ لذا، فهذا المنهج ليس مصممًا للتعامل مع الأحداث الطارئة؛ بل التغيرات التي تستغرق زمنًا أطول. وبهذا نكتشف أننا نتعامل مع إنتاج السيناريوهات على نحو مجازي. ومع ذلك، فهناك إمكانية لتطويع المنهج حتى يستخدم على المستوى البحثي، وهو ما نفترض القيام به عند الاضطلاع باستكشاف المستقبلات العربية الممكنة، وهي موضوع هذا التقرير. وذلك من خلال تطبيق ما يعرف بالصور الأصلية للسيناريوهات Scenario Archetypes والتي قدمها عالم المستقبليات الأمريكي جيم داتور[1].

تقوم هذه الصور الأصلية على أن التحولات العميقة التي تتخذها المجتمعات عبر التاريخ تدور حول أربع آليات:

(أ) الاستمرارية، أو النمو المستمر؛ حيث تتعمق الظروف والاتجاهات الحالية في المستقبل القريب، فيكون المستقبل هو صورة من الماضي، صورة معززة منه.

(ب) الانهيار: وهو ناتج عن انهيار النمط السابق وعدم القدرة على التعامل مع أزماته؛ حيث تأخذ كل أزمة مسارها نحو الأسوأ.

(ج) الحالة المستقرة: حيث تستمر الأزمات والقضايا الضاغطة مع وجود مساعٍ وخطط جادة لحلها والتعامل معها.

(د) التحول: حيث تنقلب الأزمات إلى فرص، بسبب التغيرات السياسية المواتية وتغير القِيَم والثقافة التي تسبب الأزمات، وتطويع التقنية لخدمة أهداف المجتمع.

وبناء على هذا النموذج، فإن الإجابة عن التساؤل عما سيكون عليه المستقبل العربي خلال العقد الحالي وصولًا للعام 2030، ستضعنا أمام أربعة سيناريوهات.

---

(1) Dator, Jim, Alternative Futures at the Manoa School, Journal of Futures Studies, November 2009, 14 (2): 1-18:
https://jfsdigital.org/wp-content/uploads/2014/01/142-A01.pdf

لكن التوصل إلى هذه السيناريوهات خلال هذه الدراسة سيكون على أساس تحليل التحولات الجيوسياسية والسياسية والاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية التي تؤثر في مستقبل الوطن العربي، باعتبارها بيئة السيناريوهات التي تقدم لنا ثلاثة متغيرات تمثل هيكل المسارات المستقبلية:

(أ) الاتجاهات الكبرى Mega trends: وهي التطورات القائمة بالفعل، والتي من غير المحتمل أن تأخذ مسارًا مغايرًا في المستقبل القريب.

(ب) المحفزات Catalysts: وعوامل اللا يقين التي من الممكن أن تؤثر في مسار التطورات المحتملة سواء بالسلب أو الإيجاب؛ ومن ثَمَّ، الفرص والمخاطر التي تطرحها.

(ج) مغيرات القواعد Game Changers: ماهية القرارات التي يمكن اتخاذها حيال الاتجاهات والمحفزات السابقة؛ وهي قرارات غير يقينية إذ تتوقف على مدى وعي الجهات المعنية بالمستقبل العربي بالتحديات.

وستتفاعل هذه المتغيرات في السيناريوهات الأربعة بطرق شتى. وبعد سردها، سنقوم بتحليل تداعيات كل مسار مستقبلي لاستخلاص نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات المعروف بـ(SWOT) بما يشكل أساسًا لتطوير سياسات مستقبلية.

*

القسم الثاني

الوطن العربي في سياق أوسع
(التحولات الجيوسياسية إقليميًّا ودوليًّا)

(1)

التحولات الجيوسياسية العالمية

يمر العالم بتحولات جيوسياسية غير مسبوقة منذ نهاية الحرب الباردة. وعلى النقيض من مراحل الانتقال السابقة في تاريخ النظام الدولي، تتسم هذه المرحلة بطول أمد التغيير المستمر منذ ما يربو عن ثلاثة عقود، وسيادة حالة اللا يقين والفوضى، وتسارع التغيرات وعدم الاستقرار في بنية النظام. لقد أصبح يُشار إلى النظام الدولي بكثير من الما بعديات، سواء ما بعد الليبرالية الدولية أو ما بعد الرأسمالية أو ما بعد الهيمنة الغربية. وبقدر ما تثير هذه الما بعديات من مخاوف على استقرار الأمن والاقتصاد الدوليين، بقدر ما تمنح قوى العالم الصغير والمتوسطة من فرص للتحرك. وسنحاول في هذا المحور الإشارة إلى التحولات في البنية الفكرية وبنية القوة المشكلة للنظام الدولي وما يمكن أن تفضي إليه من تداعيات على المستقبل العربي.

(أ) نظام ما بعد الليبرالية الدولية:

تشير هذه الحالة الما بعدية إلى تآكل القِيَم والمفاهيم الليبرالية التي قام عليها النظام الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، مع عدم وجود إطار قِيَمي آخر قادر على الحلول محلها، أو العمل كبديل لها[1]. لقد قامت الليبرالية الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى على عدة ركائز تتمثل في:

---

(1) Ikenberry, John, the Future of the Liberal World Order, Foreign Affairs, May/ June 2011: https://www.foreignaffairs.com/articles/2011-05-01/future-liberal-world-order

- احتكام الفاعلين الدوليين إلى قواعد تعبر عنها مؤسسات مثل عصبة الأمم ثم الأمم المتحدة ومنظمة التجارة الدولية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومحكمة العدل الدولية وغيرها.

- قيادة دول الغرب الليبرالية خاصةً بريطانيا، ثم الولايات المتحدة الأمريكية للنظام الدولي؛ والاعتماد في إرساء السلام على نشر قِيَم الديمقراطية في الخارج.

- بناء تجمعات إقليمية ودولية للحفاظ على الاستقرار العالمي، مثل مجموعة الدول السبع الكبار ثم دول العشرين[1].

بالطبع لم يكن هناك إجماع على وصف هذا النظام بالليبرالية، خاصة مع وجود نماذج فكرية منافسة في القرن العشرين كما كان العهد في مرحلة الحرب الباردة والصراع بين النموذجين الاشتراكي والشيوعي، وكذلك وجود رفض لهذا النموذج من قبل بعض بلدان العالم الثالث خاصة في العالم الإسلامي[2]. وهو ما ظهر في حالة عولمة الجهاد العالمي ضد الغرب والولايات المتحدة الأمريكية والنظم المتحالفة معه على امتداد العالم. إلا أن انتصار الغرب في الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفيتي بمثابة تأكيد نهائي على انتصار الليبرالية في ظل الهيمنة الأمريكية.

إلا أنه سرعان ما اتضح أن هذا النموذج يعاني من أزمة نجاح طويلة الأمد، حيث توالت الأزمات المتمثلة في[3]:

- إخفاق هذا النموذج في إرساء الاستقرار الدولي، وتدخله لحل الأزمات بشكل حاسم، بل أدت محاولات نشر الديمقراطية في الخارج إلى مزيد من عدم الاستقرار[4].

- تراجع الثقة في المؤسسات الدولية وقدرتها على حل الأزمات مثل اللاجئين والأزمات الاقتصادية والمناخية.

---

(1) Ikenberry, John, the end of Liberal International Order? International Affairs, Volume 94, Issue 1, January 2018, Pages 7–23: https://doi.org/10.1093/ia/iix241

(2) Kagan, Robert, The Twilight of the Liberal World, Brookings Institute, 24 January 2017: https://www.brookings.edu/research/the-twilight-of-the-liberal-world-order/

(3) Ikenberry, 2018, p. 9.

(4) Mearsheimer, John, The Great Delusion: Great Delusion: Liberal Dreams and International Realities, New York: Yale university press, 2018.

- انكسار موجة نشر الديمقراطية لصالح السلطويات أو الديمقراطيات غير الليبرالية خاصة في الغرب.

- ظهور انقسامات في التجمعات الدولية خاصة الاتحاد الأوروبي.

- الصعود المؤثر للقوى السلطوية مثل الصين وروسيا.

وقد أدت هذه العوامل إلى تراجع تأثير الغرب الجيوسياسي وقدرته على الحفاظ على القواعد التي حاول إرسائها للنظام الدولي. وهو ما قد يهدد بتغييرها مستقبلًا لتناسب واقع العالم الجديد. ومع ذلك، لم تطرح القوى الجديدة نموذجًا عالميًّا معايرًا، وتحاول الإفادة ببراجماتية من النموذج القائم لحين تغيير قواعده تدريجيًّا[1].

(ب) تصاعد المخاطر على السيادة الوطنية:

بيد أن أخطر ما يواجه النموذج الليبرالي الدولي، وربما القواعد المؤسسة للنظام الدولي منذ قرون هو المخاطر الواقعة على الدولة/ القومية، التي مثلت حجر الأساس لتفاعلات النظام الدولي منذ منتصف القرن السابع عشر (تحديدًا مع صلح ويستفاليا 1648). منبع هذا الخطر هو صحوة التفاعلات ما تحت الدولة والعابرة لها والقائمة بالأساس على الانتماء العرقي والمذهبي والديني والإثني، وتآكل احتكار الدولة لممارسة العنف على نحو مشروع، ومنافسة كيانات أخرى لها، سواء المليشيات المتمردة المسلحة أو الجماعات القبلية أو الحركات الإرهابية أو حتى شركات الأمن أو المرتزقة الذين تستعين بهم الدول نفسها لإنجاز بعض المهام[2]. بالطبع، تتضاءل هذه المخاطر في البلدان المركزية القوية القادرة على فرض سيادتها والقانون في نطاق حدودها، إلا أن

(1) Zakaria, Fareed, The New China Scare: Why America Shouldn't Panic About Its Latest Challenger, Foreign Affairs, January/ February 2020:
https://www.foreignaffairs.com/articles/china/2019-12-06/new-china-scare

(2) قبل تأسيس الجيوش الوطنية، عماد الدولة الحديثة، اعتمدت أغلب الحروب في العالم على تجنيد المرتزقة؛ إذ لم يكن هناك ميل لتجنيد المواطنين إلا في حدود ضيقة. انظر:
McFate, Sean, Mercenaries and War: Understanding Private Armies Today, National Defense University press, December 2019: https://ndupress.ndu.edu/Portals/68/Documents/ strat-monograph/mercenaries-and-war.pdf

العالم يشهد ظاهرة اضطراد عدد البلدان المصنفة كـ«فاشلة» أو «هشة»، والتي تسود فيها حالة وضع سياسي وأمني يرى البعض أنه أقرب إلى «العصور الوسطى الجديدة»[1].

وقد أطلق عالِم السياسة البريطاني هادلي بول[2] هذا المصطلح على ظاهرة «تآكل السيادة» في أواخر السبعينيات عن «المجتمع الدولي الفوضوي»؛ حيث أشار إلى أن العديد من البلدان ذات السيادة ستكون عرضة إلى الاختفاء، وليس بفعل الحكومة الدولية التي يبشر بها الليبراليون بل بسبب قوى علمانية توازي في قوتها تلك التي وجدت في العالم المسيحي في العصور الوسطى؛ حيث افتقد هذا العالم سلطة مركزية قادرة على ضبط النظام والقانون ضمن مجموعة سكانية معينة في إطار حدود معينة. في ذاك العالم تشاركت قوى علمانية، الإمبراطور، وقوى دينية، الكنيسة البابوية، سلطة اسمية على السكان. لكن السلطة الفعلية وقعت في يد ملاك الأراضي وجماعات الفرسان والإقطاعيين. في ذاك العالم لم تكن هناك جيوش محترفة بل جماعات من الفرسان والمرتزقة.

وأشار بول إلى أن مثل هذه القوى ستؤدي إلى تآكل العديد من الدول، بالطبع في سياق اقتصادي أكثر تعقيدًا من ذاك السائد في العصور الوسطى، بدلًا من الحكومة العالمية. بالنسبة لبول فإن سعي المجتمعات والجماعات دون الدولة إلى حماية مصالحها وربما وجودها سيؤدي إلى تآكل سيادة الدولة الوطنية. ويمكن التدليل على عودة هذا النموذج بانتشار القوى المسلحة من غير الدول في قارات العالم كافة تقريبًا.

ويشير تقرير مسح الصراعات العالمية عام 2020، الذي يصدره المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية بلندن، إلى أن انتشار هذه القوى قد تضاعف في الثمان سنوات الأخيرة أكثر مما كان عليه في الثمانية عقود الأخيرة. وتتصرف هذه الجماعات

(1) McFate, Sean, Goliath: Why the West Isn't Winning. And What We Must Do About It. (London: Penguin, 2020), p. 27.

(2) Bull, Hedley, The Anarchical Society: A Study of Order in World Power, Second Edition, England, Macmillan Press ltd, 1995: https://link.springer.com/content/pdf/10.1007%2F978-1-349-24028-9.pdf

كما لو كانت شركات ناشئة لا كمؤسسات راسخة حيث طورت إستراتيجيات تكيف وقدرة هائلة على بناء نموذج قيادة وإدارة وتحالفات أكثر مرونة من الدول التي تناهضها. في المقابل، ما زالت الجماعات التي تشكلت في النصف الثاني من القرن العشرين تتبع نماذج أكثر مركزية، مثل حركة «فارك» في كولومبيا، والجماعات الماوية في نيبال والهند، وجيش الشعب الجديد في الفيليبين. وقد طورت حركات التمرد المسلح ضد الاحتلال في العراق وأفغانستان، وضد الدولة والوجود الفرنسي في الساحل الأفريقي قدرات تنظيمية أكثر تكيفًا. وهو ما يشي أن هذه الحركات وغيرها ستستمر في الوجود في العقود المقبلة[1]. في المقابل، ما زالت بعض الدول الأخرى تصارع مع جماعات الجريمة المنظمة التي تمكنت في بعض الأحيان من السيطرة على مقاليد الحكم، كاستيلاء مافيا التهريب والمخدرات على دول في وسط أمريكا اللاتينية وغرب أفريقيا[2].

وقد يتصور البعض أن الدول الأقوى سوف تكون في حماية من تداعيات هشاشة الدول في العالم الثالث، إلا أن هذه التداعيات ستؤثر عليها في الأمد القريب أو البعيد؛ إذ إن النظام الدولي، بحكم تعريفه كبنية عضوية، أسرع في نشر التحديات منه في التدخل لحل الأزمات.

(ج) تغير بنية القوة والسيولة القطبية:

كانت لحظة الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي قصيرة للغاية[3]. إذا سرعان ما اتضح أن هذه الهيمنة القائمة على قوة تأثير

(1) IISS, The Armed Conflict Survey 2020: the worldwide review of political, military and humanitarian trends in current conflicts. The International Institute of Strategic Studies, Routledge, p. 11.

(2) McFate, 2020, p. 87.

(3) في مقالته الكلاسيكية عن العصور الوسطى الجديدة، يلحظ الكاتب الإيطالي الراحل إمبرتو إيكو تماثلًا بين الحالية السياسية التي سادت أوروبا في أعقاب انهيار الإمبراطورية الرومانية التي سيطرت على معظم العالم القديم في أوروبا والمتوسط سياسيًّا وعسكريًّا وثقافيًّا، والحالة التي =

سياسية وعسكرية هائلة، فضلًا عن قوة ناعمة طاغية، غير قادرة على الاستمرار بسبب تعاظم مقتضيات السيطرة التي تفترض التدخل الدائم من القوة المهيمنة لحل الأزمات وفرض الأمن والسلام في مختلف أنحاء النظام، فضلًا عن تصاعد القوى الدولية المنافسة الأقل قوة من حيث مقدار القوة الاقتصادية والعسكرية، مثل الصين وروسيا، لكنها قادرة على فرض إرادتها في مناطق نفوذ حيوية لواشنطن، وعلى رأسها الشرق الأوسط وشرق أوروبا وشرق آسيا. وزاد من ضعف موقف الهيمنة الأمريكية الأخطاء القاتلة التي ارتكبتها الإدارة المتعاقبة ومنحت مساحة أكبر للتحرك لخصومها. كان على رأس هذه الأخطاء الحرب على الإرهاب، التي كان العالمان العربي والإسلامي أكبر ساحة لها. وكشفت حدود قوة الولايات المتحدة الأمريكية وعجزها عن تحقيق أهداف الإستراتيجية.

على النقيض من حالة الثنائية القطبية السائدة إبان الحرب الباردة، أو الهيمنة الأمريكية القصيرة، يشهد العالم تأثيرًا متصاعدًا للعديد من الأقطاب الدولية والإقليمية. وهو ما يجعل النظام الدولي أقرب إلى حالة التفكك والسيولة، كما كانت أوروبا في العصور الوسطى، أو كما كان العالم في مرحلة ما بين الحربين العالميتين (1919-1939). كانت هذه التفاعلات سابقًا منحصرة في الغرب، حيث الهيمنة الأوروبية ثم الأمريكية على النظام الدولي. حاليًّا، يشهد العالم صعودًا آسيويًّا بدأ في ثمانينيات القرن العشرين مع تعاظم القوة الاقتصادية لليابان، ثم ظهور النمور الآسيوية متوسطة القوة، وحاليًّا تصاعد قوة الصين بسبب ضخامة حجم اقتصادها وتطلعها إلى لعب دور عالمي يتجاوز القوة الأمريكية والأوروبية، وكذلك تجاوزها

= سيكون عليها العالم مع تراجع هيمنة القوة الأمريكية التي كان لها نفس التأثير القوي والمهيمن للإمبراطورية الرومانية على النظام الدولي طيلة القرن العشرين. تبدو هذه المقاربة صحيحة مع دخول النظام الدولي في حالة تعددية أو ربما سيولة قطبية:

Reeve, Matthew, Living in the New, New Middle Ages, The Rambling, 18 October 2018: https://the-rambling.com/2018/10/18/living-in-the-new-middle-ages

لحدود النفوذ الصيني التقليدي في شرق آسيا وبحر الصين الجنوبي إلى مناطق كانت في السابق مناطق نفوذ تقليدية للاستعمار الغربي والنفوذ الأمريكي مثل؛ أفريقيا وأمريكا اللاتينية[1].

وتنظر الولايات المتحدة الأمريكية بعين الخطر إلى تصاعد الدور الصيني وخطره على مكانتها في قيادة النظام الدولي[2]. إلا أنه ليس المتوقع أن تحل الصين محل الولايات المتحدة الأمريكية بعد حرب على الهيمنة، أو كما حلت الولايات المتحدة الأمريكية محل القوى الأوروبية التقليدية؛ بريطانيا وفرنسا، في قيادة العالم الغربي في مواجهة الاتحاد السوفيتي بعد الحرب العالمية الثانية. إلا أن السيناريو الأقرب إلى الحدوث هو تقاسم بنية القوة والتأثير على المسرح العالمي. وقد تتجه واشنطن إلى تخصيص مقدار أكبر من الموارد للداخل لحل أزمات مزمنة، في الوقت الذي تزيد فيه القوى الأخرى مقدار انخراطها في الشأن الدولي. يعزز هذا السيناريو عدم توفر الكم الهائل من الموارد الاقتصادية والعسكرية التي توفرت سابقًا لواشنطن كي تضطلع بأعباء القيادة. فالصين على سبيل المثال قوة اقتصادية هائلة، إلا أنها غير مهتمة بالانخراط في صراعات دولية أو توسيع استخدام قوتها العسكرية خارج نطاق حدود أمنها القومي المباشر. ومع تعاظم القوة العسكرية الروسية، ما زالت موسكو تفتقد القوة الاقتصادية التي توفرت سابقًا للاتحاد السوفيتي. كما أن كلتا القوتين تعاني من منافسة تمثلها قوى أخرى مثل الهند والاتحاد الأوروبي. وكلتا القوتين تفتقد القوة الثقافية التي ما زالت تمتلكها الولايات المتحدة الأمريكية والغرب بشكل عام.

---

(1) Allison, Graham, The New Spheres of Influence: Sharing the Globe With Other Great Powers, Foreign Affairs, March/April 2020:
https://www.hks.harvard.edu/sites/default/files/HKSEE/HKSEE%20PDFs/Allison_Spheres%20of%20Influence%2C%20Foreign%20Affairs%2C%20March-April%202020.pdf

(2) Zakaria, The New China Scare.

(2)

مستقبل علاقة القوى الكبرى بالوطن العربي

يعد الدور المتغير للقوى الدولية في الوطن العربي انعكاسًا للتحولات السابق ذكرها في النظام الدولي. فمع تراجع الهيمنة الأمريكية على المنطقة، يزداد ثقل دور القوى الدولية الأخرى، وقدرتها على التأثير في مستقبل المنطقة وبنية الأمن والاستقرار فيها. إلا أن هذا الدور سيبقى محددًا بقدرة الوطن العربي على الإفادة من التغير في موازين القوة الدولية.

(أ) الدور المتغير للولايات المتحدة:

بنت الولايات المتحدة الأمريكية نظام الهيمنة على المنطقة من خلال تأكيد دورها في فرض الأمن والاستقرار، وضمان تحالف النظم الحاكمة في معظم بلدان المنطقة، واحتكارها لفرض السلام[1]. إلا أن نظام الهيمنة هذا انهار مع محاولة تأكيده عسكريًّا، عندما أعادت واشنطن «الاحتلال المباشر» إلى المنطقة بغزوها للعراق في 2003 تحت ذريعة الحرب على الإرهاب ونشر الديمقراطية، حيث أثبتت حرب العراق (2003-2011) حدود قوة الهيمنة الأمريكية[2]. وحققت واشنطن أهدافها الأولية من العمليات العسكرية بالإطاحة بنظام البعث، إلا أنها لم تتمكن من جلب ديمقراطية إلى العراق الذي تحول إلى ساحة صراع بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، وهو الصراع الذي أدخل البلاد في دائرة مفرغة من الاقتتال الطائفي والعنف الأهلي. وهي المخاطر التي لم تتمكن الولايات المتحدة الأمريكية من التعامل مع تداعياتها إلا في أضيق الحدود وبوسائل أمنية فقط.

---

(1) Berger, Samuel et al., Key Elements of a Strategy of the US in the Middle East, The Washington Institute for Near East Policy, 2015: https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/key-elements-strategy-united-states-middle-east

(2) Mutter, Paul, Iraq and the Limits of US Power, the Institute for Policy Studies, 19 March 2012: https://ips-dc.org/iraq_and_the_limits_of_us_power

وقد أثبتت الحرب وتداعياتها واسعة النطاق عِظم تكلفة «التزام الولايات المتحدة الأمريكية بأمن المنطقة» وهو ما كان في سبيله إلى التغير في عهد إدارة أوباما التي استكملت الانسحاب من العراق، وصاغت هذه الإدارة علاقتها بالمنطقة على أساس الانتقال من الهيمنة إلى «الارتباط الأمني». واتضحت هذه السياسة بشكل أكبر في إحجام واشنطن عن التدخل العسكري المباشر والمنفرد في الصراعات في سوريا، وبدرجة أقل في ليبيا، وفي تركيز مواجهتها على مواجهة المخاطر الأمنية المباشرة التي مثلتها تنظيمات مثل «الدولة الإسلامية» من خلال تحالف إقليمي ودولي واسع ومحدود، والتصدي للنفوذ الإيراني من خلال التفاوض الدبلوماسي حول الملف النووي أو سياسة «الضغط الأقصى» التي كانت تمارسها إدارة دونالد ترامب. ولعلاج عقدة «الركوب المجاني»[1]، أدركت واشنطن ضرورة منح الوكلاء والحلفاء في المنطقة مساحة أوسع لحماية أنفسهم، ولكن دون محاولة ضبط إيقاع التصادم بين مصالح كل منهم.

إلا أن هذا لا يعني أن واشنطن تنسحب من المنطقة، على غرار ما حدث لفرنسا وبريطانيا في أعقاب حرب السويس 1956، بل تعيد ترتيب أوراقها على أساس عدم الانخراط في الصراعات والالتزام بالخطوط العامة للدور، وهي:

- الحفاظ على أمن الطاقة، وتدفق البترول من المنطقة إلى الأسواق العالمية.

- الحفاظ على خطوط النقل البحري في الخليج العربي والبحر الأحمر والبحر المتوسط وأمن المضايق العربية.

- الحفاظ على أمن دولة إسرائيل وتوازن القوة بينها وبين جيرانها من الدول العربية.

---

(1) في قاموس السياسة الأمريكية، يشير هذا المصطلح إلى شكوى واشنطن من أن الحلفاء والقوى الدولية الأخرى يعتمدون بشكل كبير على دور الولايات المتحدة في حل الأزمات دون بذل من جانبهم أو المشاركة في تحمل المسؤولية. انظر:

Melhem, Hisham, America's Middle East Are Free Riders No More, Newlines Magazine, April 2021: https://newlinesmag.com/argument/americas-middle-east-allies-are-free-riders-no-more

- مواجهة الحركات الإرهابية والتطرف العنيف.

- منع انتشار الأسلحة النووية (في ما عدا إسرائيل)[1].

إلا أن هذه الخطوط العامة تشهد أيضًا تغييرًا. فحاليًّا، ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن الحفاظ على أمن البترول واستقرار سوق الطاقة العالمية ليس مسؤوليتها وحدها، وأنها مسؤولية تتشارك فيها بقية القوى الدولية خاصة روسيا والصين. كما أنها تستورد البترول من المكسيك بمعدل أكبر من وارداتها من المنطقة، وهي في صدد التوسع في إنتاج النفط الصخري. والأمر نفسه ينطبق على أمن الممرات البحرية[2]. كذلك، ترى دوائر في الولايات المتحدة الأمريكية أن وجود إسرائيل في المنطقة أصبح مضمونًا سواء بفعل القوة العسكرية الإسرائيلية أو بفعل تطبيع العديد من الدول العربية مع تل أبيب. ومن ثَمَّ، أصبح الشغل الشاغل للإدارة الحالية هو مكافحة الإرهاب ومنع الانتشار النووي، وهو ما يفسر استمرار أولوية الملف النووي الإيراني على أجندة الإدارة الحالية.

ومع ذلك، لم تفقد المنطقة كامل أهميتها الجيوستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية. فما زالت واشنطن تحتفظ بالقواعد العسكرية في مناطق مهمة في المنطقة، وترى أنها ساحة لا غنى عنها لمراقبة التحركات الصينية في المحيط الهندي وأفريقيا، فضلًا عن ضخامة الاستثمارات العربية الخليجية في الاقتصاد الأمريكي. كل هذه الأسباب تجعل الولايات المتحدة الأمريكية حاضرة في مستقبل المنطقة، إلا أنه حضور لا يضاهي طموح واشنطن السابق في إعادة تشكيل المنطقة وفرض الديمقراطية على دولها.

---

(1) Salem, Paul, Strategic Consideration for Middle East Policy, the Middle East Institute, January 2021:
https://www.mei.edu/sites/default/files/2021-03/The%20Biden%20Administration%20and%20the%20Middle%20East%20-%20Policy%20Recommendations%20for%20a%20Sustainable%20Way%20Forward.pdf

(2) Mundy, Jacob, The Oil Security Myth and Middle East Insecurity, Middle East Research and Information Project, 6 September 2020:
https://merip.org/2020/06/the-oil-for-security-myth-and-middle-east-insecurity

(ب) الصعود الصيني وأثره:

لعقود، ومنذ نشأة جمهورية الصين الشعبية، كان ارتباط بيچين مبنيًّا على التضامن مع قضايا العالم الثالث، ودعم حركات التحرر في مواجهة بقايا الاستعمار الغربي. ومع ذلك، بقي الدور الصيني اقتصاديًّا وسياسيًّا محدودًا للغاية. ومع بدء التحول داخل الصين في إطار المشروع الإصلاحي لدينغ زياو بينغ، والذي ارتكز على إحداث ثورة اقتصادية، بدأت بيچين في التعامل مع المنطقة من منظور اقتصادي باعتبارها أولًا مصدرًا للطاقة اللازمة لاستمرارية التصنيع؛ وثانيًا، باعتبارها معبرًا للتجارة الصينية إلى أوروبا. في الوقت نفسه، أخذت الصين في التأكيد على دورها الحيادي تجاه دول المنطقة المتنازعة كافة. وبعد عقود من دعم النضال المسلح للفلسطينيين، أعادت فتح سفارتها في إسرائيل في 1992[1].

وما زالت علاقة الصين بالشرق الأوسط ترتكز حول الطاقة، ومن ثَمَّ، فركيزة هذه العلاقة هي العلاقات الصينية الخليجية، نظرًا لدور بلدان الخليج العربي البارز في أسواق الطاقة. واستطاعت الصين أن تصبح الشريك التجاري الأكبر لمعظم بلدان المنطقة، ومن أكبر المستثمرين حيث تضخ في الأسواق الشرق الأوسطية نحو 177 مليار دولار، من بينها 70 مليار دولار في قطاعات تتراوح بين الطاقة والبنية التحتية والتطوير العقاري[2]. ولا تخفي الصين أن اهتمامها الأول بالمنطقة ينصب على الاقتصاد، كما يتضح في «ورقة السياسة العربية» الصادرة في 2016، والوثائق التالية حول مبادرة «الحزام والطريق»[3].

---

(1) Fulton, Jonathan, China's Changing Role in the Middle East, The Atlantic Council, June 2019:
https://www.atlanticcouncil.org/wp-content/uploads/2019/06/Chinas_Changing_Role_in_the_Middle_East.pdf

(2) محمد العربي، كيف ستبدو بنية الأمن في الشرق الأوسط في ظل الصعود الصيني؟ مركز الإنذار المبكر، 17 سبتمبر 2020: https://ewc-center.com/2020/09/17

(3) Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China, China's Arab Policy Paper, January 2016:
https://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/zxxx_662805/t1331683.shtml

وسياسيًّا، وبسبب خبرة الصين السلبية مع التدخل الغربي الذي تسبب في إخضاعها وفتح أسواقها بالقوة وتجزئتها، فإن الصين تؤكد على رفضها للتدخل الغربي في شؤون الشرق الأوسط. وترى أن هذه السياسات التدخلية أدت إلى فوضى أمنية. كذلك وبسبب منظورها الاقتصادي، فالصين ترى ضرورة الحياد في التعاطي مع دول المنطقة المتصارعة كافة.

كذلك تتصور الصين ضرورة وجود نظام متعدد القطبية في العالم، وكذلك في الشرق الأوسط، وأن يرتكز بناء الاستقرار في المنطقة على أساس «السلام من خلال التنمية» والذي يقوم على أربعة أسس هي:

- أولوية التنمية التي تقودها الدولة.
- أولوية التنمية على الإصلاح السياسي.
- أولوية الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي على الديمقراطية السياسية.
- دعم التنمية من خلال المساعدات والاستثمارات غير المشروطة سياسيًّا. تضع بكين هذه الرؤية كنقيض لرؤية «السلام الديمقراطي» الغربية التي تفترض أن التحول الديمقراطي في المنطقة، ولو بالقوة والضغط الدبلوماسي، سيؤدي إلى سلام إقليمي بين الديمقراطيات الناشئة في المنطقة[1].

أخذت هذه «الفكرة الجديدة»، كما ستسمى لاحقًا، في الاتضاح مع رفض الصين المعلن للغزو الأمريكي للعراق في 2003، والذي كانت الشركات الصينية، وللمفارقة، من أكبر المنتفعين اقتصاديًّا منه مع طرح مشروعات إعادة إعمار العراق وحصول الكثير منها على عقود البترول العراقي[2]. واتضحت كذلك في نمط تصويت بيجين في العديد من قضايا المنطقة، وذلك إعمالًا لمبدأ عدم التدخل، مثل الامتناع عن

---

(1) محمد العربي، المرجع السابق.

(2) محمد العربي، خطة مارشال صينية؟ ما هي محددات الدور الصيني في إعادة إعمار الشرق الأوسط؟ مركز الإنذار المبكر، 28 سبتمبر 2020: https://ewc-center.com/2020/09/28

التصويت على القرار الأممي لعام 1973، الذي أسّس للتدخل الغربي في ليبيا، واستخدِم كأساس للإطاحة بنظام القذافي؛ وهو ما أدى إلى رفض الصين للقرارات كافة التي حاولت بها المجموعة الغربية إعادة سيناريو التدخل الأممي في سوريا، وهو ما جرى تصويره على أنه دعم غير مشروط لنظام الأسد على الرغم من محدودية العلاقة الإستراتيجية والاقتصادية بين بكين ودمشق.

من ناحية أخرى، تتراكم المؤشرات على اهتمام الصين أمنيًّا بالشرق الأوسط. ففضلًا عن اتفاقيات الشراكة مع نحو 15 دولة في المنطقة، أثبتت الصين قدراتها على التدخل الأمني في المنطقة للحفاظ على مصالحها المباشرة. جاء هذا مع مشاركة الصين الفاعلة في عملية مكافحة القرصنة أمام سواحل الصومال. ثم جاءت الخطوة الأهم مع اتجاه بكين إلى بناء قاعدة عسكرية في جيبوتي في 2016، وتمثل نقطة انطلاق للعمليات الصينية في المنطقة. وكذلك شاركت في عمليات تدريب بحرية مشتركة مع روسيا وإيران في بحر العرب وخليج عمان في ديسمبر 2019، وذلك بهدف تعزيز التعاون بين البلدان الثلاثة في تأمين حرية الملاحة ومواجهة القرصنة والإرهاب البحري. وأبدت بكين أيضًا استعدادها لحماية الملاحة البحرية في خليج هرمز. وتمكنت من تنفيذ عمليات إجلاء لمواطنيها في ليبيا واليمن في 2011 و2015[1] على التوالي.

بيد أن هذه الإشارات لا تنبئ عن «إستراتيجية صينية شاملة» لتأكيد الحضور الأمني والسياسي للصين في الشرق الأوسط في مواجهة القوى الكبرى؛ حيث ما زالت التحركات الصينية محدودة من حيث الأهداف، والأهم من حيث الموارد ومدى رغبة بيجين في التحمل المسؤولية اللازمة للقيام بأعباء إدارة الصراعات[2]. ومن المؤكد أنها ما زالت تنظر للدور الأمريكي على أنه ضروري للحفاظ على الأمن في المنطقة،

---

(1) Lons, Camille, China's Evolving Role in the Middle East, European Council on Foreign Relations, 21 October 2019:
https://ecfr.eu/publication/china_great_game_middle_east

(2) Cook, Steven A. & Green, James, China Isn't Trying to Dominate the Middle East, Foreign Affairs, 9 August 2021:
https://www.foreignaffairs.com/articles/united-states/2021-08-09/china-isnt-trying-dominate-middle-east

خاصة أمن الممرات البحرية والطاقة. وهي الحقيقة التي دفعت المسؤولين الأمريكيين في غير ذي مرة لاتهام الصين بـ«الركوب المجاني» أو بالسلوك الانتهازي الذي يسعى لجني المكاسب الاقتصادية، مع تجنب تحمل أية مسؤولية أمنية أو سياسية. ومع ذلك، ستبقى الصين أكثر انتباهًا لتطورات المنطقة الأمنية، خاصة مراحل ما بعد الصراعات حيث من المتوقع أن تقوم بدور أكبر في قضية إعادة الإعمار وإعادة تأهيل البنية التحتية، فضلًا عن استمرارية سياسة الطاقة وتأمين الممرات البحرية.

(ج) العودة الروسية ومحاولة التأثير المتوازن:

لا ريب أن هناك عودةً روسية إلى الشرق الأوسط. حيث أثبتت روسيا قدرتها على تحريك موازين القوة في عدد من صراعات المنطقة في مقابل تشتت السياسات الغربية، وإعادة الولايات المتحدة الأمريكية تموضعها في الإقليم من خلال الانسحاب من صراعاته. لقد استطاعت موسكو بعد تحقق أهداف تدخلها العسكري في سوريا أن تفرض عملية التهدئة في مختلف أنحاء سوريا من خلال عملية أستانا، وأن تمنح نفسها مساحة أكبر للتفاوض بين مختلف الأطراف في سوريا، بين النظام والأكراد ودمشق وأنقرة، وأن تنصب نفسها ضامنًا لحالة اللا حرب بين دمشق، وحلفائها، من ناحية، وإسرائيل من ناحية أخرى. وفي ليبيا، تمكنت موسكو من إيجاد مساحة متساوية ومشتركة بين أطراف الصراع الداخلي من ناحية، وبين الأطراف الإقليمية، من ناحية أخرى، وقبل التوصل لوقف إطلاق النار في ليبيا، تمكنت موسكو من بناء اتفاق لتوزيع عوائد النفط بين شرقي وغربي البلاد[1].

من المؤكد أن النجاح النسبي لهذه الجهود قد يشجع موسكو على المشاركة بشكل أوسع في التفاوض على إدارة نزاعات المنطقة وحلها[2]. ومع ذلك، تبدو موسكو أكثر

(1) محمد العربي، التوازنات الصعبة: كيف نفهم الإستراتيجية الروسية في إدارة صراعات الشرق الأوسط؟، مركز الإنذار المبكر، 30 أبريل 2021: https://ewc-center.com/2021/04/29

(2) Rumer, Eugene, Russia in the Middle East: Jack of All Trades, Master of None, Carnegie Enwomenet for International Peace, 2019: https://carnegieendowment.org/2019/10/31/russia-in-middle-east-jack-of-all-trades-master-of-none-pub-80233

حرصًا على عدم الاندفاع في التورط في أزمات المنطقة، سواء باستخدام أدوات الحرب أم الدبلوماسية؛ فهي أكثر إدراكًا لحدود قوتها، وعدم رغبتها في الارتباط الزائد عن الحد بأزمات المنطقة، على الرغم من حيويتها لدور روسيا العالمي. وعلى العكس من التصور السائد حول دور روسيا في المنطقة باعتباره إعادة إنتاج لقواعد الحرب الباردة في المنطقة(1)، إلا أن هذه المرحلة قد ولت إلى غير رجعة. والمنطقة، كما العالم، مقبلةٌ على تعددية قطبية سائلة، قد يستغرق الأمر سنوات أو تحولات حتى تتخذ شكلًا نهائيًّا؛ لذا، تبقى الدبلوماسية الروسية أكثر حذرًا في أحلام العودة إلى المنطقة.

ولا تملك روسيا مشروعًا لإعادة تأسيس البنية الأمنية أو الدبلوماسية للشرق الأوسط، بل تحاول الحفاظ، بقدر الإمكان على ميزان القوة الحالي، وأن تجد سبيلًا لها للعب دور قيادي في المنطقة؛ لذا، كما رأينا تسعى إلى إحداث موازنات صعبة في إقليم شديد الاستقطاب. وعلى الرغم من حقيقة أن الدور الروسي سيبقًى مؤثرًا في المنطقة في المرحلة المقبلة، إلا أن موسكو ستواجه تحديات قد تحول دون تعاظم هذا الدور أو تجاوزه الحدود الحالية.

أول هذه التحديات هو أزمة الثقة المستمرة بين روسيا وشركائها في الملفات كافة. على سبيل المثال، على الرغم من التعاون الحالي بين روسيا ودول الاتحاد الأوروبي وبريطانيا في ما يتعلق باستعادة الاتفاق النووي الإيراني، خاصة بعد انسحاب إدارة ترامب من الاتفاق، إلا أن هناك سحبًا من الشك بسبب سياسات موسكو في شرق أوروبا - الأزمة الأوكرانية - واتهامها بمحاولة تقويض العملية الديمقراطية في الغرب، وتأليب اليمين المتطرف واستخدام سلاح المهاجرين. أما بالنسبة لدول المنطقة، خاصة في الخليج العربي، فعلاقات روسيا القوية مع إيران لا تجعل منها محلًا للثقة؛ على الرغم من حاجة الطرفين لعلاقات اقتصادية وتبادل تجاري أكثر متانة خاصة في ما يتعلق بتنسيق سياسات أسعار البترول.

---

(1) أندريه تشوبريغين، نفوذ روسيا في المنطقة العربية يحيي صراع «القطبين»، الشرق الأوسط، 12 يوليو 2020: https://aawsat.com/home/article/2384046

ثانيًا، على الرغم من القوة العسكرية التي تتمتع بها روسيا في المنطقة، فهي غير كافية للقيام بدور أمني سواء لإدارة أو حل الصراعات. كما ذُكر أنفًا، فالانتصار في الحرب السورية ليس كفيلًا بإحلال السلام النهائي خاصة مع تحفز الأطراف الإقليمية؛ على نحو يتجاوز إمكانية موسكو على القيام بموازنات. وهو ما يتطلب إدارة عملية انتقال سياسي وإعادة بناء أكثر شمولًا واستقرارًا.

ثالثًا، نتيجة التصاق المنطقة الشديد بالغرب منذ تشكل نظامها الإقليمي عقب الحرب العالمية الأولى، أصبح من الصعب على روسيا أو أية قوة دولية أخرى أن تروج لقوتها الناعمة على نحو ينافس التأثير الغربي، والأمريكي خصوصًا، في أوساط النخب الحاكمة القديمة أو الصاعدة على السواء.

رابعًا، استحالة التوازن الدائم أو الإبقاء على سياسة «المسافة الواحدة» خاصة في حالة وجود تصعيد إقليمي وفي ظل غياب هيكل للأمن الإقليمي. يعني هذا إلى أن روسيا معرضة لخسارة بعض حلفائها في حال انحازت لطرف ضد آخر. وبالتالي، سيصعب عليها في أحوال كثيرة أن تحافظ على لباقة اللسان الخشبي لأطول فترة ممكنة.

(د) أوروبا.. مأزق التحرك وحيدًا:

اعتمدت الدول الأوروبية بشكل كبير على الولايات المتحدة الأمريكية في ضمان أمن المنطقة التي تتماس معها مباشرة، وكذلك الحفاظ على مصالحها الاقتصادية المتمثلة في الطاقة والاستثمارات الأوروبية في العديد من البلدان[1]. إلا أن تغير الالتزام الأمريكي تجاه أمن المنطقة، جعل الاتحاد الأوروبي عرضة لمخاطر أكبر وفي حاجة أكبر إلى التصرف وحيدًا للحفاظ على أمنه ومصالحه. وعلى الرغم من التزام الخطاب الأوروبي تجاه المنطقة بدعم التحول الديمقراطي في المنطقة والحفاظ على

---

(1) Osiewicz, Przemyslaw, Understanding EU-MENA relations: Current and changing dynamics, MEI, 19 February 2020:
https://www.mei.edu/publications/understanding-eu-mena-relations-current-and-changing-dynamics

استقرارها، إلا أن الاتحاد الأوروبي منذ 2011 أصبح أكثر عناية بالمخاطر الأمنية القادمة في المنطقة، والمتمثلة في:

- تصاعد أعداد اللاجئين من المنطقة، فقد أدت أزمة اللاجئين التي انفجرت في 2015 إلى انقسام داخل الاتحاد الأوروبي، وتصاعد مخاوف اليمين القومي وتأثيره. وزاد من خطورة الأزمة، محاولة بعض تركيا استخدام ورقة اللاجئين للضغط على الاتحاد الأوروبي وفي صراعها مع دول أوروبية أخرى، مثل اليونان وفرنسا.

- مخاطر التطرف العنيف: ترى دوائر صنع القرار في أوروبا أن عدم استقرار منطقة الشرق الأوسط هو مصدر أساسي للإرهاب في أوروبا. إلا أن تزايد مخاطر الحركات المتطرفة في الداخل الغربي أشار أيضًا إلى وجود أزمة متعلقة باندماج الجاليات الإسلامية داخل المجتمعات الأوروبية. وهو ما جعل اتهام الوطن العربي باعتباره مصدرًا للحركات الإرهابية في أوروبا أمرًا إشكاليًّا.

- مخاطر الانتشار النووي: تتشارك أوروبا مع الولايات المتحدة الأمريكية ضرورة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهو ما جعل الدول الأوروبية الرئيسة شريكًا في الاتفاقية المشتركة هو الملف النووي الإيراني من خلال إطار 5+1. إلا أن انسحاب إدارة ترامب من الاتفاقية أضعف موقف هذه البلدان تجاه الأزمة، حيث اتضح عدم قدرتها على إقناع واشنطن بضرورة الالتزام بهذا الاتفاق، فضلًا عن عجزها عن طرح بديل.

تدرك دول الاتحاد الأوروبي استحالة عودة إطار الهيمنة الغربية على المنطقة، لذا، فهي ترى ضرورة الالتزام بالإطار التعددي في الاشتباك مع أزمات المنطقة. إلا أن أخطر ما يواجه مستقبل السياسة الأوروبية هو الانقسام الداخلي حول كيفية إدارة الأزمات. اتضح هذا الانقسام بين إيطاليا وفرنسا حول الملف الليبي، وهو ما حاولت ألمانيا الالتفاف عليه من خلال مسار برلين التفاوضي. إلا أن هذا لم يبلور بعد سياسة أوروبية موحدة تجاه المنطقة خاصة مع تصاعد الدور الروسي الذي أثار قلق الكثيرين في أوروبا الغربية.

*

من المؤكد أن الوطن العربي سيبقى على أجندة القوى الدولية، وأن أهميته لن تتراجع سواء بالنسبة للقوى الصاعدة أو تلك الراسخة إما لأهميته الأمنية أو الجيوستراتيجية أو الاقتصادية. ولحسن الحظ، لن تحاول أيًّا من هذه القوى الهيمنة على المنطقة أو بناء نظام للتحكم في مقدراتها. إذا لا تملك الأدوات الكافية لفرض مثل هذا النظام. وهو ما يجعل مرحلة ما بعد تآكل الهيمنة الأمريكية في المنطقة فريدة من نوعها. فللمرة الأولى يصبح لقوى المنطقة القدرة على صياغة تحالفاتهم مع القوى الكبرى على أساس المصالح المشتركة، وهو وضع أكثر مرونة من تلك التي مر بها الوطن العربي في مرحلة المد القومي في ظل الحرب الباردة. لكن النقطة الفاصلة في إدارة هذه العلاقات ستتوقف على قدرة القوى العربية على بناء رؤية واضحة حول إمكانية تعظيم المنافع من وضعية التنافس الدولي، والسيولة القطبية، وتجنب مخاطر الاستقطاب والتوظيف.

(3)

التحولات الإقليمية وآثارها على الوطن العربي

كان إقليم الشرق الأوسط وقواه الإقليمية العربية وغير العربية الأسرع استجابة للتحولات التي يشهدها النظام الدولي. وشهد الإقليم بدوره تحولات في ترتيب نفوذ قواه المحلية، وتصاعدًا في العسكرة، والتداخل مع أمن النظم الإقليمية المجاورة. تشكل هذه التحولات خطرًا داهمًا على مفهوم الأمن الإقليمي العربي، الذي أصبح أكثر تآكلًا، كما أنها تباعد من فرص التعاون الإقليمي حول إيجاد بنية أمن إقليمية قادرة على علاج «الفراغ الأمني» الذي تسببت فيه سياسات القوى الدولية تجاه المنطقة منذ عقود. إلا أن هناك فرصًا أيضًا تلوح في الأفق ويمكن البناء عليها حتى تكون نواة لنظام أمن إقليمي أكثر استقرارًا وشمولًا. وبالتالي يمكن تقسيم التحولات الإقليمية إلى تحديات وفرص على النحو التالي:

(أ) التحديات:

- **تصاعد تأثير القوىٰ غير العربية:** شهد الوطن العربي في العقدين الماضيين تصاعدًا غير مسبوق في تأثير القوىٰ الإقليمية غير العربية، وعلىٰ رأسها إيران وإسرائيل وأخيرًا تركيا. وشمل هذا التأثير زيادة تدخل هذه الدول في شؤون الدول والصراعات العربية، ومحاولة بناء نظم للهيمنة علىٰ المنطقة. ويستند النظام الإيراني علىٰ شبكة من الفاعلين من غير الدول؛ حيث نجحت إيران في بناء محور لمقاومة التأثير الغربي والأمريكي[1]. أو بمعنىٰ أدق، عمدت إلىٰ نقل صراعها مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل إلىٰ الساحة العربية. أما تركيا، فحاولت في ظل قيادة الرئيس رجب طيب أردوغان وحزب العدالة التنمية ذي الميول الإسلاموية[2]، استغلال الفوضىٰ الأمنية والسياسية في المنطقة بعد انتفاضات 2011 وأن تقتطع نطاقًا للنفوذ الإقليمي، وذلك من خلال التحالف مع التنظيمات الإسلاموية السنية وعلىٰ رأسها جماعة الإخوان المسلمين ثم الحركات الجهادية[3]. وقد وجدت إسرائيل في الفوضىٰ الإقليمية سُلمًا لاستكمال مشروعها الإقليمي. ويستند المشروع الإسرائيلي علىٰ محاولة قيادة المنطقة اقتصاديًّا وتقنيًّا، وبناء نظام للتحالف لمواجهة خصومها في محور المقاومة (إيران - وحزب الله وسوريا والمقاومة الفلسطينية)[4]. أما مظاهر هذا التأثير المتصاعد فقد اتضحت في العوامل التالية:

---

(1) IISS, Iran's Networks of Influence in the Middle East, IISS Dossier 2019.

(2) أحمد سليمان سالم الرحاحلة، الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط: الفرص والتحديات، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2014:
https://meu.edu.jo/libraryTheses/586a397262f1a_1.pdf

(3) Maziad, Marwa & Sotiriadis, Jake, Turkey's Dangerous Exports: Pan-Islamist, Neo-Ottoman Vision and regional Instability, The Middle East Institute, April 2020:
https://www.mei.edu/publications/turkeys-dangerous-new-exports-pan-islamist-neo-ottoman-visions-and-regional

(4) Rahman, Omar H., The Emergence of GCC-Israel relations in changing Middle East, 28 July 2021:
https://www.brookings.edu/research/the-emergence-of-gcc-israel-relations-in-a-changing-middle-east

- **اللجوء المتزايد للقوة المسلحة:** سابقًا كان هذا حكرًا على إسرائيل التي لم تكف عن شن العدوان على البلدان العربية المجاورة منذ إنشائها. أما إيران وتركيا، ففي محاولتهما لتعزيز لبناء نطاق للنفوذ في المنطقة، فقد عمدتا في استخدام القوة بشكل متزايد في صراعات المنطقة بعد 2011. وأصبحت قوات الحرس الإيراني، خاصة فيلق القدس، جزءًا رئيسًا من الصراع في سوريا بين النظام الحاكم والمعارضة المسلحة. ولم تقتصر على المشاركة فقط على الدعم والتنسيق، بل أسهمت في نقل عدد من المليشيات المسلحة الأفغانية والباكستانية إلى سوريا. كذلك كانت قوات فيلق القدس عنصرًا فاعلًا في الصراع بين الحكومة العراقية ومليشيات الحشد الشعبي وتنظيم داعش.

وعمدت تركيا للتأكيد على تحول سياستها نحو العدائية من خلال الإفراط في استخدام القوة المسلحة في سوريا. وبدأت تركيا تدخلها في سوريا من خلال تقديم الدعم الاستخباراتي واللوجيستي للمليشيات المناوئة للنظام السوري، وضمنها تنظيمات راديكالية. ومع تزايد قوة قوات سوريا الديمقراطية الكردية، حليفة حزب العمال الكردستاني، بدأت تركيا سلسلة من العمليات العسكرية في شمال سوريا لاستهداف القوات الكردية (2016-2019)[1] واستهدفت ريف حلب الشمالي، وعفرين والحسكة[2]. وبعد توقيع اتفاق خلافي مع حكومة الوفاق الوطني في ليبيا في نوفمبر 2019، وجدت أنقرة مسوغًا للتدخل العسكري المباشر في الصراع الليبي وربطه بالصراع على الطاقة في شرق المتوسط. كان هذا التدخل نقطة تحول في المسار

---

(1) حاولت أنقرة أيضًا من خلال هذه العمليات استقطاع مساحة من شمال سوريا لإعادة توطين اللاجئين السوريين في تركيا.

(2) Al-Hilu, Khayrallah, The Turkish Intervention in Northern Syria: One Strategy, Discrepant Policies, Middle East Directions, 14 January 2021: https://cadmus.eui.eu/bitstream/handle/1814/69657/Khayrallah%20al-Hilu%20-%20The%20Turkish%20Intervention%20in%20Northern%20Syria%20One%20Strategy%20Discrepant%20Policies.pdf?sequence=1&isAllowed=y

العسكري للصراع، وقد تم من خلال نشر آليات عسكرية ومستشارين وقوات من المرتزقة السوريين والمليشيات المتطرفة.

- **نشر الوكلاء المسلحين:** يمكننا القول إن نشر هؤلاء الوكلاء وغيرهم قد عزز من حالة التشظي التي تعاني منها بعض الدول، وسيعقد لاحقًا عملية إعادة بناء الدولة وإصلاح قطاع الأمن[1].

- **تصعيد الصراعات الإقليمية:** لم يؤد تزايد تدخل القوى الإقليمية في الشؤون العربية إلا إلى مزيد من التصعيد والاستقطاب الإقليمي. فقد كان التدخل الإيراني في العراق ولاحقًا في سوريا، ودعم طهران لمحاولة تغيير نظام الحكم في اليمن والبحرين عاملًا رئيسًا في توتر العلاقات بينها وبين السعودية ودول الخليج العربي على نحو غير مسبوق، بلغ ذروته في 2016 مع الاعتداء على السفارة السعودية في طهران[2]. وزاد هذا الاستقطاب من حدة الصراعات في اليمن وسوريا وأدى إلى تهديد حركة التجارة الدولية في الخليج العربي. وأدى تصاعد التدخل التركي من خلال دعم الحركات الإسلاموية إلى استقطاب آخر مع الدول العربية، وانتقلت نتائج هذا الاستقطاب إلى الصراع في شرق المتوسط وليبيا[3]. أما إسرائيل، فقد حاولت استغلال الأوضاع المتوترة في الإقليم لبناء تحالف أمني مع بعض الدول لاستهداف إيران وحلفائها في المنطقة. ومن ثَمَّ، زادت من خطورة الأوضاع المتوترة والمتفاقمة إقليميًّا.

---

(1) محمد العربي، شبكة فيدان: كيف ساهمت المخابرات التركية في دعم الجماعات المتطرفة في الشرق الأوسط، مركز الإنذار المبكر، 1 أبريل 2021: https://ewc-center.com/2021/04/01.

(2) Ighani, Helia, Managing the Saudi-Iran Rivalry, Council on Foreign Relations, 26 September 2016: https://www.jstor.org/stable/resrep05680?seq=1#metadata_info_tab_contents

(3) Aydintašbaš, Asli & Bianco, Cinizia, Useful Enemies: How the UAE-Turkey Rivalry is Remaking the Middle East, European Council on Foreign Relations, 15 March 2021: https://ecfr.eu/publication/useful-enemies-how-the-turkey-uae-rivalry-is-remaking-the-middle-east

الجدول رقم (1) مشروعات ومقدرات وحدود القوى الإقليمية غير العربية

القوة الإقليمية	المشروع	المقدرات	الحدود
إيران	-بناء محور لمقاومة النفوذ الغربي خاصة في أوساط الجماعات الشيعية في الإقليم	-شبكة واسعة من الجماعات المسلحة والأحزاب السياسية المؤيدة لها	-انحسار النفوذ داخل المكون العربي، بالإضافة إلى ضعف القدرة الاقتصادية، وخسارة النفوذ المعنوي في الوطن العربي
تركيا	-العثمانية الجديدة بناء على تحالف مع جماعات الإسلام السياسي السنية	-شبكة أقل تماسكًا من الجماعات السنية المسلحة والمرتزقة بالإضافة إلى الأدوات الاقتصادية	-عدم تماسك المشروع الأيديولوجي، وارتباطه بشخص وطموحات الرئيس، وضعف الأدوات الاقتصادية
إسرائيل	-بناء نفوذ بين دول الإقليم يقوم على تطبيع العلاقات دون حل للقضية الفلسطينية، قيادة المنطقة عسكريًّا وتقنيًّا	-قوة عسكرية وتكنولوجية هائلة مدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية ولها علاقات قوية بالقوى الصاعدة	-استمرار رفض الأغلبية العربية للتطبيع خاصة بسبب العدوان المتكرر على قطاع غزة والحكم العسكري لفلسطيني الضفة واحتلال القدس. وارتباط صورة إسرائيل بالقمع والعدوان

- **تداخل أمن المنطقة العربية مع مناطق أخرى:** لعقود كان أمن الوطن العربي مرتبطًا بالمناطق المجاورة. وقد أدى تشظي نظام الأمن الإقليمي وفي القلب منه الأمن القومي العربي إلى مزيد من التداخل في الصراعات العربية والمناطق الأخرى المجاورة. على سبيل المثال، أدى الاستقطاب الإقليمي إلى مزيد من الصراع على منطقة القرن الأفريقي وشرق أفريقيا، حيث تدافعت هذه القوى إلى بناء قواعد عسكرية في المنطقة لتوطيد نفوذها في مناطق مرور التجارة الدولية. وأدى انهيار السلطة المركزية إلى مزيد من عدم الاستقرار في منطقة الساحل الأفريقي، حيث تزايد تهريب السلاح والبشر

والسلع. وأصبحت الحركات الإرهابية والمتمردة أكثر نشاطًا بين جنوب ليبيا ودول الساحل، حيث تنشط جماعات مثل داعش والقاعدة في المغرب الإسلامي وبوكو حرام في مالي وتشاد وغيرها[1]. كذلك أصبح أمن شرق المتوسط مرتبطًا بالصراع طويل الأمد بين تركيا من ناحية واليونان وقبرص من ناحية أخرى؛ حيث يهدد التوتر المتزايد بين هذه الأطراف بسبب سباق التسلح والاستعراضات العسكرية بإشعال الصراع في المنطقة. وكذلك زجت تركيا بعناصر سورية وليبية إلى أتون الصراع بين أذربيجان وأرمينيا في 2020، والذي ارتبط بسلسلة من التفاهمات الجيوستراتيجية بين موسكو وأنقرة حول ليبيا وسوريا وقاراباغ[2]. ويجعل هذا التداخل أمن المنطقة عرضة لعدم الاستقرار؛ فعدم الاستقرار في هذه المناطق الأربعة إلى مزيد من عدم الاستقرار الأمني والسياسي في المنطقة.

- **تداخل وتشابك الصراعات المسلحة:** أصبحت صراعات المنطقة على درجة غير مسبوقة من التداخل والتشابك، بسبب استغلال الأطراف الإقليمية لأطراف الصراعات المختلفة، وبسبب استغلال العوامل الإثنية والطائفية في الصراعات والتأثير المتزايد للنزعة الإسلاموية التي لا تعترف بالحدود، ومن ثَمَّ اتساع دور الفاعلين من غير الدول. على سبيل المثال، نجد العامل الإيراني مشتركًا في عدة مناطق. وكذلك العامل التركي. وزاد صعود تنظيم داعش من هذا التداخل مع تفاقم ظاهرة المقاتلين الأجانب. وألقت أزمة اللاجئين بظلالها على الوضع السياسي والاقتصادي المتردي في بعض الدول. جعل هذا التداخل والتشابك من إمكانية حل وإدارة الصراعات أمرًا غير يسير، ومرهونًا بتعقيدات إقليمية متجاوزة للحدود.

---

(1) Lounnas, Djallil, The Libyan Security Continuum: The Impact of the Libyan Crisis on the North African/ Sahelian Regional System, Barcelona Center for International Security, October 2018.

(2) Akram, Sophia, Could Azerbaijan-Armenia's war embroial the Middle East? FANAK 12 October 2021: https://fanack.com/international-affairs-of-the-middle-east-and-north-africa/could-azerbaijan-armenias-war-embroil-the-middle-east

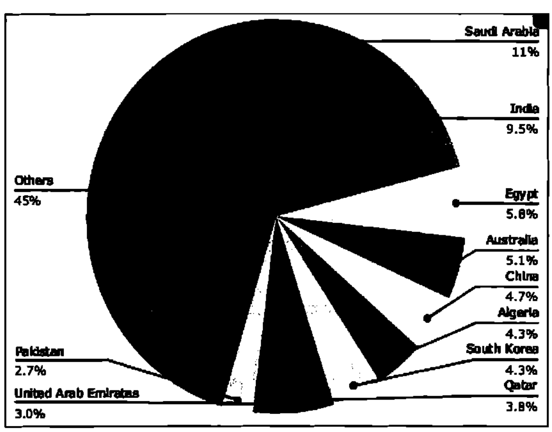
- **القضية الفلسطينية ونهاية عملية السلام:** نشأ النظام الإقليمي العربي وتطور لعقود مرتكزًا على شرعية القضية الفلسطينية واعتبار إسرائيل العدو الأكبر لدول المنطقة، ومعاداة الصهيونية باعتبارها امتدادًا للاستعمار. وأدت تداعيات الثورات العربية وتراجع تأثير بعض الدول واتساع نفوذ إيران، إلى التركيز على «الخطر الإيراني» وهو الاتجاه الذي رعته الإدارات الأمريكية المتعاقبة.

بيد أن أخطر تحول في العقد الفائت كان تخلي واشنطن عن موقفها القانوني تجاه الصراع. واتضح هذا التحول في اعتراف إدارة ترامب أولًا بسيادة إسرائيل على هضبة الجولان السورية، ثم قرار واشنطن بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس في 2018، والاعتراف الضمني بشرعية المستوطنات الإسرائيلية بالضفة الغربية والقدس كما جاء في مبادرة «السلام مقابل الازدهار» التي أطلقتها الإدارة في يناير 2020 وتضمنت منح الفلسطينيين دولة منزوعة السيادة على أراضٍ مقطعة الأوصال في الضفة وغزة. وفقدت بهذا الولايات المتحدة الأمريكية دورها كراعٍ «نزيه» للسلام، في الوقت الذي لم يحاول طرف دولي آخر له أن يقوم بالدور نفسه. ويبدو أن هذا الفراغ سيدفع الأمور في فلسطين نحو مزيد من التصعيد في المستقبل، كما اتضح جليًا في حرب غزة الأخيرة واضطرابات الشيخ جراح، في الوقت الذي تدفع فيه تطورات الواقع على الأرض نحو «الدولة الواحدة» أو «الأبارتهايد». الأوقع من هذا أن استمرار المظالم الفلسطينية لن يمنح المنطقة أي استقرار، بل سيمنح عناصر الاضطراب والتصعيد ذرائع للتدخل والاستقطاب بين القوى الإقليمية.

- **العسكرة والتسلح:** يعد إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أكثر مناطق العالم تسلحًا؛ حيث تحتل صدارة العالم في استيراد السلاح منذ سبعينيات القرن العشرين. وبالطبع ممكن فهم هذه الظاهرة كنتيجة طبيعة لانتشار المخاطر الأمنية على دول الإقليم من إرهاب وفوضى وانتشار الدول الفاشلة. إلا أن هذا الاتجاه نحو

التسلح قد يكون سببًا أيضًا لانتشار الصراعات بسبب الحسابات الخاطئة للقوى المتنافسة. وقد تسارعت وتيرة التسلح في العقد الأخير لأسباب إما متعلقة باستخدامه في الحروب، أو محاولة الدول لردع خصومها والحفاظ على توازن القوة مثل حالة مصر التي تتزايد المخاطر عليها في شرق المتوسط وحوض النيل، أو لدعم الوكلاء والحلفاء، كما هي الحال مع إيران وتركيا.

ووفقًا لإحصاءات معهد ستوكهولم للسلام الدولي، فقد تزايدت واردات السلاح في الإقليم في الفترة 2016–2020 بنسبة 25٪ عن الفترة السابقة 2011–2015. ومن بين أكبر 10 دول مستوردة للسلاح في العالم، وتوجد خمس دول عربية هي السعودية ومصر والجزائر وقطر والإمارات. وتحافظ الولايات المتحدة الأمريكية على صدارة موقعها كأكبر مصدر للسلاح إلى المنطقة بنسبة تصل إلى 52٪ تليها روسيا بنسبة 13٪ وفرنسا بنسبة 12٪. وفي عام 2020، وتصدرت السعودية موقع أكبر مستوردي السلاح في العالم بنسبة 11٪ من مجمل الواردات. أما مصر، فقد زادت وارداتها من السلاح بنسبة تصل إلى 136٪ بين 2011 و2020. وقد استثمرت مصر بشكل كبير في قوتها البحرية للحفاظ على مصالحها في شرق المتوسط والبحر الأحمر، وقد وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على بيع الطائرة المقاتلة F-35، وفي حال تنفيذ الصفقة ستقفز مشتريات السلاح الإماراتية بشكل غير مسبوق في السنوات القادمة. ومن المتوقع أيضًا أن تتصاعد مشتريات الأسلحة الإيرانية في السنوات القادمة في حال إعادة الاتفاق النووي مع الولايات المتحدة الأمريكية، وقد رفعت الأمم المتحدة في عام 2020 حظر توريد معظم الأسلحة لإيران والمفروض عليها في 2010.



الشكل رقم (1) أهم مستوردي السلاح في العالم في عام 2020
وفقًا لمعهد ستوكهولم للسلام العالمي SIPRI

- **خصخصة الأمن:** كان الاحتلال الأمريكي للعراق بداية اتجاه القوى الدولية والإقليمية نحو استخدام شركات الأمن الخاصة والمتعاقدين الأمنيين، أو شركات المرتزقة[1]. ويعتبر استخدام المرتزقة أداة جيدة للدول لتجنب تكلفة المواجهة مع فاعلين آخرين، ولتجنب التكلفة السياسية للتدخل غير الشرعي، فضلًا عن التكلفة البشرية، وهو ما جعلهم أداة جيدة للاستخدام من قبل القوى المهتمة المعنية بالصراعات العربية. بدأ هذا التوجه في الوضوح مع اتجاه شركات البترول العاملة في العراق، خاصة في إقليم كردستان، في تأجير شركات الأمن الخاصة لحماية حقول البترول[2]. واتضح دور المرتزقة بشكل أكبر في الصراعين السوري والليبي، حيث استعانت روسيا أولًا بشركة «مجموعة فاجنر» لتأمين المنشآت النفطية والقيام بعمليات تهدئة في بعض المناطق. ونقلت بعض عمليات الشركة إلى ليبيا للعمل كمستشارين عسكريين[3]. وبهذا تجنبت روسيا تكلفة التدخل المباشر وغير المشروع في الصراع.

---

(1) McFate, Mercenaries and War, p. 18.
(2) Ibid.
(3) The Arab Weekly, Wagner Group Promotes Russia's Strategic Interests in Mideast Beyond Military Influence, the Arab Weekly, 20 May 2021:
https://thearabweekly.com/wagner-group-promotes-russias-strategic-interests-mideast-beyond-military-influence

ومن خلال شركة صادات القريبة من الرئاسة التركية، تمكنت أنقرة من نقل المرتزقة للعمل مع المليشيات في مواجهة الجيش الوطني[1].

وقد يكون هذا التوسع في استخدام شركات الأمن الخاصة أداة ملائمة للدول لتحقيق مصالحها، إلا أنه يأتي بتكلفة إنسانية كبيرة؛ حيث لا توجد محاسبة على الفظائع التي قد يرتكبها المتعاقدون في بلاد غريبة. كما أن انخفاض تكلفة الاستخدام قد تغري الدول المعنية بشن حروب سرية دون محاسبة، ويمكن التنصل من عواقبها السياسية والإنسانية[2].

(ب) فرص التحول الإقليمي:

- **اتساع دور الفاعلين العرب**: على الرغم من القول السائد إن الوطن العربي يتعامل بسلبية مع التحولات والمخاطر الإقليمية، إلا أن الواقع يشير إلى تصاعد دور الفاعلين العرب، وتأثيرهم في مسار التطورات الإقليمية. بالطبع أصبح الثقل الأكبر في القوى الخليجية المتمثلة في السعودية والإمارات وقطر التي أصبحت أكثر ميلًا لعدم الاعتماد على القوى الغربية التقليدية في توفير الأمن، ولتحقيق مصالح دولهم. وتوضح بيانات حركة التسلح العام في المنطقة، أعلاه، مدى الاستثمار في بناء قوة عسكرية كبيرة لدرء المخاطر[3]. وكذلك تميل النخب الجديدة إلى الانفتاح على أكثر من قوة دولية. بالطبع، أدت الحرب الأمريكية في العراق وتبعاتها، ثم الحرب الأهلية السورية في تراجع تأثير الدور التقليدي لبغداد ودمشق. وقد شهدت السنوات الماضية

---

(1) منية غانمي، شركة سادات التركية.. الذراع العسكرية لأردوغان في ليبيا، العربية، 1 فبراير 2020:
https://www.alarabiya.net/north-africa/2020/02/01

(2) Egypt Today, Qatar Dispatches Hundreds of Somali Mercenaries to Libya, Egypt Today 20 July 2020:
https://www.egypttoday.com/Article/1/90106/Qatar-dispatches-hundreds-of-Somali-mercenaries-to-Libya

(3) Al-Mulhim, Adbulatif, GCC States Consolidate Military Strength, 17 November 2016:
https://www.arabnews.com/node/1011741/columns

عودة الحيوية للدور المصري على المستوى الإقليمي مع تعاظم المخاطر الأمنية في أكثر من اتجاه. واتضحت عودة هذا الدور في تأثير مصر على تطور الصراع في ليبيا، وكذلك في منطقة شرق المتوسط والبحر الأحمر[1]، وأخيرًا تدخلها لإنهاء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في مايو 2021. وهو العدوان الذي أثبتت فيه حركة المقاومة الفلسطينية استمرار قدرتها على إحباط مخططات العدو الإسرائيلي. كذلك، ما زالت الجزائر والمغرب قادرتين على محيطيهما في الساحل وغرب أفريقيا.

- **الاتجاه نحو ترتيبات إقليمية نوعية**: وفي هذا يتضح أيضًا فاعلية الدور العربي، ونذكر ثلاثة نماذج لهذه الترتيبات:

- منظمة منتدى غاز شرق المتوسط: وكان هذا بمبادرة مصرية في يناير 2019، بهدف وضع إطار قانوني ومؤسسي لتعاون الدول المستفيدة من غاز شرق المتوسط في ظل مخاطر الصدام التي تقودها تركيا. وفي سبتمبر من العام التالي، تحول المنتدى الفني إلى منظمة إقليمية تضم مصر وفلسطين وإسرائيل، واليونان وقبرص وإيطاليا والأردن. وأبقت صياغة تأسيس المنتدى ثم المنظمة الفرصة أمام الدول الأخرى في المنطقة للانضمام لتوسيع الإفادة من التعاون الاقتصادي والفني. وكان هذا في إشارة إلى إمكانية انضمام سوريا بعد استقرار الأمور فيها، ولبنان حال التوصل إلى حل للنزاع مع إسرائيل على البلوكات (8 و9 و10)، وكذلك تركيا حال توصلها إلى اتفاق للتعاون مع اليونان وقبرص اليونانية[2].

- مجلس دول البحر الأحمر وخليج عدن: وقد جاء بمبادرة سعودية لتعزيز التعاون بين دول المنطقة حول أمن خليج عدن والبحر الأحمر والذي يعتبر ممرًا حيويًا للتجارة الدولية والإقليمية. ويحظى المجلس الذي تم توقيع ميثاقه الأساسي في يناير

---

(1) محمد خالد، مصر تقود استقرار المنطقة، البيان الإماراتية، 28 مايو 2021:
https://www.albayan.ae/world/arab/2021-05-28-1.4173617

(2) محمد العربي، منتدى غاز شرق المتوسط، أمن واقتصاد وأحلاف وبنادق، ذات مصر، 23 سبتمبر 2020: https://zatmasr.com

2020 بعضوية سبعة دول عربية هي مصر والسعودية والسودان والأردن واليمن وجيبوتي والصومال بالإضافة إلى إريتريا. ويهدف إلى تعزيز الأمن والتعاون الاقتصادي والملاحي والبيئي بين دول المنطقة[1]. ومن المؤكد أن هذا التجمع يعزز أيضًا من فرص حماية المنطقة من التدخلات الأجنبية وأعمال التجارة غير المشروعة خاصة تهريب الأسلحة والبشر.

- التعاون الثلاثي بين مصر والأردن والعراق: في إطار مشروع «المشرق الجديد» وهو مبادرة عراقية قادها رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي لبناء قاعدة للتكامل الاقتصادي مع مصر والأردن، وذلك من خلال الإفادة من مقدرات الطاقة العراقية، والعمالة والدعم الفني المصري في مجال الطاقة والنقل والبنية التحتية، والإفادة من موقع الأردن بين البلدين، حيث بدأت أفق هذا التعاون في الاتضاح في 2019، مع توقيع البلدان الثلاثة عدة اتفاقات للتعاون الاقتصادي والتقني، واجتماع زعماء البلدان الثلاثة لتأكيد الإطار السياسي لهذا المشروع. ويقوم المشروع حتى الآن على أساس اقتصادي، حيث تستهدف بغداد جذب الدول العربية للإسراع بعملية إعادة الإعمار. إلا أن هناك أيضًا أبعادًا جيوسياسية مرتبطة برغبة بغداد في التحرر النسبي من التأثير الإيراني[2]، وموازنته بوجود عربي غير خليجي، وكذلك برغبة القاهرة في استعادة دورها في المشرق العربي[3]. وربما كان مؤتمر بغداد للتعاون الأمني والتنمية في أغسطس 2021 بداية للتوسع في هذه الآلية.

- **الاتجاه نحو تهدئة الصراعات:** تتراكم في المنطقة إشارات نحو تهدئة متزامنة للصراعات المندلعة عبر المنطقة، حيث بدأت التهدئة مع نجاح روسيا بالتعاون مع تركيا

---

(1) محمد عبد القادر خليل، مجموعة الثماني: منظمة جديدة لدول البحر الأحمر وخليج عدن، المجلة، 16 يناير 2020: https://arb.majalla.com/node/80406

(2) هناك أيضًا احتمالية لكون هذه الآلية كساحة للتواصل بين الفاعلين العرب وإيران. بيد أن هذه الاحتمالية لم تتأكد بعد في ظل التوتر المتصاعد أيضًا بين طهران وبغداد.

(3) عبد الرحمن عاطف، ماذا يعني مشروع الشام الجديد، مركز الإنذار المبكر، 21 ديسمبر 2020: https://ewc-center.com/2020/12/21

وإيران في فرض مسار أستانا، ونجاح دمشق في استعادة السيطرة على معظم أرجاء البلاد. ومنحت هزيمة تنظيم داعش في وسوريا والعراق بنهاية 2017 أطراف الصراع للتهدئة. وأدى إخفاق طرفا النزاع في ليبيا في تحقيق نصر حاسم، مع إخفاق عملية السيطرة على طرابلس، وتوقف تقدم مليشيات حكومة الوفاق عند خط سرت - الجفـرة منتـصف 2020، إلى الاقتناع بضرورة الحل السياسي وفقًا لمسار برلين التفاوضي ومسار جنيف العسكري؛ حيث نجحت بعثة الأمم المتحدة في ليبيا في التوصل إلى اتفاق شامل لوقف إطلاق النار في 23 أكتوبر 2020، ثم انتخاب حكومة وحدة وطنية في مـارس 2021. وقد كشف مسار التهدئة في ليبيا عن إمكانات التعاون بين الجوار الليبي العربي خاصة مصر والمغرب والجزائر وتونس للدفع بالأمور نحو الاستقرار[1].

كذلك شهد مطلع العام الحالي إنهاء الأزمة القطريـة مـع الربـاعي العـربي الـتي اندلعت في 2017، في قمة العلا في يناير 2021، والعودة التدريجية للعلاقات المـصرية القطرية، على نحو يبشر بإنهاء الانقسام داخل الخليج العربي. ودفعت تحـولات المـشهد الإقليمي أنقرة إلى تكثيف محاولاتها لاستعادة العلاقات الجيدة مع مـصر والإمـارات. في الوقت الذي أبدت فيه السعودية وإيران استعدادهما للدخول في حـوار. ولـيس مـن المؤكد مدى تطور هذا الاتجاه في المستقبل القريب، إلا أن تحققه ولو على جبهة واحـدة قد يكون مغيرًا كبيرًا لقواعد اللعبة في المنطقـة[2]. ومـن المؤكـد أيـضًا أن الأطـراف كافة قد وصلت إلى مرحلة الإرهاق من الدخول في نزاعات بـلا أفـق للحـل ولا تحقـق أهدافًا إستراتيجية عليا.

*

(1) أيمن سمير، تنسيق كامل ودعم متبادل، العلاقات المصرية - الجزائرية نموذج للتعاون بين الدول العربية، الأهرام، 9 أغسطس 2021: https://gate.ahram.org.eg/News/2890108.aspx

(2) السعودية وإيران: ماذا سيربح الشرق الأوسط من مـصالحة الخـصمين؟ دي. دبليـو، 30 أبريـل 2021: https://www.dw.com/ara-57390120

القسم الثالث

تحديات الدولة العربية ومستقبلها

(1)

مستقبل الدولة العربية ونماذج الحكم

نجحت جمهوريات ما بعد الاستقلال في بناء شرعية قائمة على التنمية والتحرر، في ما احتفظت الملكيات بشرعية قائمة على العلاقات القبلية والتقليدية، وتوزيع الريع النفطي. إلا أن تعثر التنمية منذ سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين أدى إلى حدوث بعض الأزمات[1]. في ما حاولت الملكيات إعادة التكيف من خلال إصلاحات سياسية جعلتها أكثر انفتاحًا. وفي كل الأحوال، كانت الدولة العربية قادرة على الحفاظ على هيكلة السلطة والقيام بوظائف الأمن والرعاية إلى حد كبير.

في معظم الأحوال قامت العلاقة بين الدولة والمواطنين على عقد اجتماعي يدور حول الولاء في مقابل الخدمات والرعاية والدعم. وفي عقد الثمانينيات، مع وصول العديد من هذه الدول إلى أقصي حدود قدراتها المالية وتحولها التدريجي إلى نموذج النمو النيوليبرالي، تخلت الدولة عن العديد من وظائفها الاجتماعية والاقتصادية لصالح القطاع الخاص. وظهر هذا التحول الذي يقتضي توسيع دائرة مشاركة السلطة، فاتجهت إلى إصلاحات دستورية وإجراء انتخابات خاضعة للسلطة الأمنية التي شهدت تضخمًا مع تراكم الأزمات.

وقد كشفت الانتفاضات العربية عن الأزمات السابقة، إلا أن الوضع

(1) انظر: وجيه كوثراني، أزمة الدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي، العدد (390)، أغسطس 2011.

الجيوسياسي للمنطقة، وضعف الحركات المدنية، أديا، ضمن عوامل أخرى، إلى تحول الانتفاضات إلى أزمات سياسية في بعض البلدان، وتعثر التحول الديمقراطي، واندلاع حروب أهلية في بلدان أخرى.

وعلى الرغم من استعادة السلطة في دمشق السيطرة على الجزء الأكبر من البلدان بعد عشر سنوات من الحرب الأهلية، ما زال الوجود التركي قائمًا، واقتطعت الأقلية الكردية حكمًا ذاتيًا بقوة السلاح والدعم الدولي، وما زالت هناك جيوب للحركات الإرهابية، فضلًا عن رسوخ التدخل الروسي والإيراني الذي ساعد في إنقاذ الدولة من الانهيار الشامل. أما الوضع في اليمن، فقد أصبح التقسيم واقعًا بين مناطق سيطرة الحوثيين في الشمال وصنعاء والمجلس الانتقالي في الجنوب، وجيوب داعش والقاعدة، وسلطة القبائل. وعلى الرغم من التقدم النسبي في سبيل حل الصراع الليبي، فما زالت العملية الانتقالية، التي بدأت في أواخر 2020 غير مكتملة. ولقد كان العقد الماضي هو الأصعب في تاريخ الدولة العربية، حجر الأساس في النظام الإقليمي العربي، منذ نشوئها.

وتوضح الخبرة التاريخية في المنطقة أن أزمات الداخل غالبًا ما تفيض على الجوار، وهو ما يجعل فشل الدولة العربية الواحدة خطرًا على نظام الأمن الإقليمي، مثلما حدث مع تهديد الدولة العراقية في أعقاب الاحتلال الأمريكي في 2003، والحرب الأهلية في سوريا، وأثر انهيار السلطة المركزية في ليبيا، وكذلك ما تسبب فيه سابقًا انهيار الدولة في الصومال على الأمن الإقليمي في القرن الأفريقي وشرق أفريقيا. ومن ثَمَّ، فإن مستقبل النظام الإقليمي العربي وفي الشرق الأوسط، سيتوقف على مستقبل الدولة العربية ومدى قدرتها على استيعاب تناقضات الداخل وضغوط الخارج. وهو ما يجعل التساؤل حول مستقبل أنماط الحكم فيها أمرًا ملحًا أكثر من ذي قبل. وفي الواقع، فإن المسارات المستقبلية تختلف جذريًا من كل بلد لآخر؛ إذ إن الدول العربية تراوحت بشكل حاد في التعامل مع التغيرات الحادة التي شهدتها المنطقة، ما بين عدم

النجاح، والنجاح في الإمساك بزمام الأمور، أو التكيف لاستيعاب التغيرات الاجتماعية، أو في الحفاظ على هيكل السلطة والعلاقة المستقرة بين الدولة والمواطن.

ومن هنا يمكن طرح خيارات مستقبلية أمام الدولة العربية، تتراوح بين عدم القدرة على عدة علاج الأزمات الحالية، والمسار الديمقراطي والسلطة المرنة:

(أ) استفحال الأزمات: ويعني عدم الاتجاه إلى مواضع الخلل الحقيقي في هيكل السلطة والعلاقة بين الدولة والمواطن العربي. وبالتالي، ينتج عن عدم اتخاذ القرار نحو إجراء تغييرات حقيقية المزيد من الاضطرابات السياسية، أو فشل عمليات إعادة بناء الدولة، وتجدد الصراعات على أسس جديدة. أما الدول التي تعاني من صراعات طائفية وإثنية، فقد تواجه خطر التفكك والتدخل الأجنبي (راجع محور الصراعات الطائفية والإثنية).

(ب) المسار الديمقراطي: ويتمثل في علاج الأزمات الحالية على أساس الديمقراطية الليبرالية وترسيخ الحريات العامة ومشاركة السلطة على أساس المساواة لا المحاصصة. وقد أصبحت الأولوية تثبيت واقع الدولة ومحاولة ترسيخ المؤسسات الموجودة.

(ج) السلطة المرنة: إن المجتمعات العربية تتغير ولا تكف عن السعي إلى حياة أفضل. كما أن تأثير الأفكار المحافظة أضحى أقل مما كان عليه خاصة في الأجيال الأكثر شبابًا (راجع محور القِيَم المستقبلية). فضلًا عن هذا، ستظل المسألة الاقتصادية ضاغطة؛ لذا، فالسبيل الأكثر احتمالًا للنظم العربية أن تسعى إلى بناء سلطة مرنة وأكثر كفاءة ومؤسسية بحيث تستوعب التغيرات الاجتماعية والتناقضات الاقتصادية. وفي الواقع فإن تجارب التنمية، خاصة في دول شرق آسيا مثل الصين وسنغافورة وكوريا الجنوبية[1]، قبل التسعينيات، قد تكون مغرية للنظم الساعية إلى تنمية حقيقية؛ إلا

---

(1) Morgenbesser, Lee, The Rise of Sophisticated Authoritarianism in Southeast Asia, 22 April 2020:
https://www.cambridge.org/core/elements/abs/rise-of-sophisticated-authoritarianism-in-southeast-asia/DD69532BF1B97F138A79368A5C941915

أن هذه التجارب تستدعي الاعتماد على معايير الكفاءة ورشادة الإدارة والحوكمة. وقد ينتج عنها في المستقبل الشروط الاجتماعية والاقتصادية اللازمة لتحقيق حول اقتصادي حقيقي.

(2)

مستقبل الصراعات الإثنية والطائفية في المنطقة

على وقع الحروب الأهلية التي شهدتها المنطقة، والتي كان لها، في أحيان عديدة، صبغة طائفية وجهوية وإثنية واضحة، دأبت الأدبيات الغربية على الإشارة إلى أن تاريخ الوطن العربي يدور حول هذه الصراعات، خاصة الصراع السني الشيعي، منذ القدم، وتحديدًا مع ظهور الإسلام منذ أربعة عشر قرنًا[1]. بيد أن هذا الرأي دائمًا ما يفتقر إلى عدة حقائق تاريخية؛ وهي أن تاريخ الطوائف العربية قد تم بناؤه على وقع التدخل الاستعماري منذ القرن التاسع عشر، وأن كثيرًا من الهويات الحالية قد تم تشكيلها بناء على بنية الخلافات التي خلفها الاستعمار في المنطقة، كما أن تاريخ المنطقة قد شهد تداخلًا بين الطوائف والإثنيات المتنوعة، وإن كانت هناك فترات من الصراع حتى داخل أصحاب الجماعة الواحدة بسبب توزيع السلطة والثروة خاصة في ظل الحكم العثماني الذي قام على نظام الطوائف والملل.

وقد أكدت النظم العربية على «القومية العربية» كأداة أيديولوجية وسياسية لتجاوز الخلافات الحقيقية التي تعاني منها مجتمعاتها[2].

وقد كانت الحرب بمثابة البوتقة التي خرجت منها الطائفية الحالية التي تعاني

---

(1) Fisher, Max, The real roots of Sunni-Shia conflict: beyond the myth of "ancient religious hatreds" VOX, 5 January 2016: https://www.vox.com/2016/1/5/10718456/sunni-shia

(2) حازم صاغية (محررًا)، نواصب وروافض: منازعات السنة والشيعة في العالم الإسلامي اليوم، لندن: دار الساقي، 2017.

منها بعض مناطق الوطن العربي والتي أصبحت أكثر عنفًا وشراسة[1]. وهو ما اتضح لاحقًا في الحرب التي أصبح التجييش فيها على أساس الولاء للطائفة، وقد أوضحت الحرب الأهلية أن دولة ما بعد الاستقلال لم تنجح في القضاء على الولاءات الجهوية والقبلية؛ وبالتالي، سيكون من الواجب التعامل مع هذه الأزمات باعتبارها حقيقية دون تهميشها من خلال التوجهات ما بعد القومية سواء كانت دينية أو علمانية.

إن مستقبل الصراعات الطائفية والإثنية هو مستقبل الدولة العربية، ومستقبل النظام الإقليمي في المنطقة. أي إن مستقبل هذه الدولة سيتحدد بمدى قدرتها على إدارة الخلافات الطائفية على أساس «التكامل الوطني». إلا أن استدامة التكامل الوطني تعني معالجة الأسباب البنيوية التي أدت إلى إخفاقه في الماضي[2].

- **نزع السلاح الطائفي**: إن انتشار السلاح بشكل غير شرعي في يد الفاعلين دون الدولة من قبائل وطوائف أو جماعات أو أحزاب يتنافى تمامًا مع مفهوم الدولة الحديثة باعتبارها صاحبة الحق الشرعي في امتلاك السلاح واستخدامه في إطار قانوني ودستوري. أدى انتشار المليشيات الطائفية، وتسليح المدن والقبائل في إطار الصراعات إلى انهيار مفهوم الدولة على الأرض. والأخطر من هذا أن انتشار هذا السلاح يعني تأسيسًا لوضع غير قانوني. إلا أن هذا النزع في إطار عملية مصالحة وطنية واسعة ينبغي أن يكون في إعادة بناء سياسية لإعادة تأسيس وإصلاح قطاع الأمن، من جيش وشرطة واستخبارات على أساس المواطنة والمساواة والولاء للدولة.

- **تفكيك البنية الاقتصادية للطائفية**: لم توجد الطائفية والقبلية فقط شكل ولاء معنوي للجماعة دون الدولة، بل كانت هناك دائمًا بنية اقتصادية تدعمها وترسخ

(1) Liomi, Mari, Sectarian. Identities or Geopolitics: The Regional Shia-Sunni Divide in the Middle East, The Finnish Institute of International Affairs, Working Papers, 2008: https://www.files.ethz.ch/isn/48033/08_Sectarian_Identities_or_Geopolitics.pdf

(2) Agha, Hussein & Malley, Robert, The Middle East's Grand Divide Is Not Sectarianism, the New Yorker, 11 March 2019: https://www.newyorker.com/news/news -desk/the-middle-easts-great-divide-is-not-sectarianism

وجودها[1]. وقد أسهمت اقتصادات الحروب والصراعات الدائرة منذ عقود في المنطقة في بناء شبكة ولاء طائفي وقبلي قائمة على المنافع الضيقة في مقابل الولاء. وبالتالي فمن الضروري تفكيك هذه الشبكات وإحلال بنى اقتصادية وطنية محلها.

- **المحاصصة الطائفية والجهوية**: تبدو فكرة تقاسم السلطة على أساس طائفي أو قبلي أو جهوي منصفة من حيث ضمان التمثيل والمشاركة في الحكم. وتمد المحاصصة الطوائف والقبائل بأذرع سياسية ودستورية، على نحو يجعل النظام السياسي في حالة أزمة ومواجهات دائمة دون أن ينجح في التعامل مع الأزمات الحقيقية للبلاد، والتي غالبًا ما تكون لها جذور سياسية أو اجتماعية.

وتبقى المعضلة الرئيسة في منع استخدام الورقة الطائفية والإثنية في الصراعات الإقليمية، وهو ما يتوقف أولًا على قدرة الدولة المعنية بهذه القضية على الحول دون تدخل الأطراف الخارجية في شؤونها، وكذلك على التوافق بين دول المنطقة على عدم التدخل واحترام السيادة الوطنية. في هذا الصدد، تتشابه حالة الوطن العربي مع أوروبا في أثناء حرب الثلاثين عامًا، وقد أدت تلك الحرب إلى تدمير وسط أوروبا لعقود على نحو أقنع قادة أوروبا بضرورة تنحية الخلافات الدينية في إدارة العلاقات بينهم وإقرار مبدأ السيادة الذي أسس للنظام الدولي الحديث، كما نص عليه في صلح وستفاليا. إلى حد كبير تحتاج الدول العربية إلى جانب قوى الشرق الأوسط خاصة إيران وتركيا إلى بناء توافق حول عدم استخدام الطائفية واحترام السيادة الوطنية لكل دولة داخل حدودها.

ومن المؤكد أن التوصل إلى هذا التوافق أسهل قولًا منه فعلًا. لكن مما يحفز عليه أن الدول غير العربية التي تحاول بناء نفوذ على أساس طائفي هي الأخرى تعاني

---

(1) انظر: التحليل المعمق الذي قام به المؤرخ الكبير حنا بطاطو لنشأة البنية الطائفية في المجتمع السوري الحديث من خلال تحليل الريف بداية من أواخر العصر العثماني حتى دولة ما بعد الاستقلال: حنا بطاطو، فلاحو سورية: أبناء وجهائهم الريفيين الأقل شأنًا وسياساتهم، ترجمة: عبد الله فاضل وراندا النقشبندي، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 2017.

من انقسامات طائفية وعرقية قوية، وبالتالي لن يؤدي انقسام دول المنطقة إلا إلى المزيد من إضعافها على المدى البعيد. وحتى مع التوصل إلى هذا التوافق، فإن العبء الأكبر سيقع على عاتق الحكومات العربية كي تعيد التأسيس لهوية وطنية جامعة لا تنكر التعددية بل تديرها في إطار الوطن والحدود الواحدة. أما في حال أخفقت هذه الحكومات في إدارة هذا الملف، فلن يكون مصيرها إلا الانقسام والاضطراب وربما التجزئة، وهو ما سيكون له أثر بالغ على أمن الإقليم والمنطقة بشكل عام. وفي هذا الصدد، لا يوجد أكثر من مسار مستقبلي، فإما النجاح أو الإخفاق.

(3)

مستقبل الإرهاب والتطرف العنيف

مثّل الإرهاب والتطرف العنيف عاملين جيوسياسيين مهمين في تفاعلات المنطقة منذ الحرب الأمريكية على الإرهاب. لقد كانت حرب العراق بوتقة الصهر التي تشكلت خلالها السلفية الجهادية في طور جديد أكثر عنفًا وشراسة[1]، ومعها اكتسبت الحركات الإرهابية أبعادًا أكثر طائفية، كما أصبحت تعمل من خلال شبكات عابرة للحدود داخل وخارج الوطن العربي. وأدى صعود تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا «داعش» من رحم تنظيم القاعدة في العراق، والدولة الإسلامية في بلاد الرافدين، إلى تقديم طور جديد في تاريخ الحركات الجهادية في المنطقة. فللمرة الأولى، استطاعت هذه الحركات في 2014 أن تسيطر على مساحة واسعة من الأرض وأن تديرها، وأن تعلن قيام خلافة على هذه المساحة عبر سوريا والعراق. وبهذا لم يعد الإرهاب مجرد تهديد أمني بل خطرًا داهمًا على سلامة الدولة الوطنية في الوطن العربي ووحدة أراضيها. وزاد من خطورة هذا التحول أن تمكن داعش من حكم السكان،

---

(1) شيراز ماهر، السلفية الجهادية: تاريخ فكرة، ترجمة: محمد العربي وعبد العزيز الحميد. الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، 2019، ص105.

وبناء جهاز أمني وبيروقراطي قادر على استخراج الأرباح من خلال فرض الضرائب ومن تهريب النفط والسلع والبشر، وأصبح نموذجًا تسعى الحركات الموالية لداعش من تكراره في بلدان مختلفة.

وعلى الرغم من انهيار دولة خلافة داعش سريعًا تحت وطأة ضربات التحالف الدولي في العراق وسوريا في 2017، وتراجع تأثير تنظيم القاعدة، فإن الإرهاب لم يهزم كليًّا، ولم يزل خطره عن المنطقة. فما زالت بعض الحركات نشطة في بعض المناطق، فضلًا عن جماعات جهادية أصغر. كذلك، ما زالت تجربة «دولة» داعش ماثلة في أذهان الكثير من هذه الحركات، وقد تسعى إلى تكرارها حال توافر الظروف الملائمة. فضلًا عن هذا، أصبح من الواضح أن معظم الحركات الجهادية في المنطقة تعمل من خلال شبكات استخباراتية ومالية تابعة لبعض الدول في المنطقة، وبالتالي تمثل ورقة يمكن استخدامها في الصراعات التي ما زالت قائمة. أما العامل الأكثر أهمية في استمرار الحركات الإرهابية هو أن التطرف العنيف له جذور عميقة في بنية معقدة من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والاغتراب الاجتماعي والفكري والانقسام الطائفي. ومن ثَمَّ، ما زالت أسباب الإرهاب قائمة، ومن المرجح أنه سيظل مصدرًا لعدم الاستقرار في المنطقة على المديين القصير والمتوسط.

وتحكم تطور الحركات الإرهابية في المنطقة حالة «تحور» دائم منذ صعودها في سبعينيات القرن العشرين. وتشير هذه الحالة إلى انتقال هذه الحركات من شكل لآخر على نحو يجعلها أكثر تكيفًا مع التحولات السياسية التي تمر بها المنطقة. وخرجت هذه الحركات من رحم تجربة الإسلام السياسي وتصادمه مع نظم الحكم في مختلف الدول العربية. وفي تلك المرحلة، عملت الحركات داخل الحدود الوطنية وضمن أطر تنظيمية رأسية. ومع صعود تنظيم القاعدة، انتقلت الحركات الوطنية إلى تشكيل شبكة تضع نصب عينيها الصدام مع الغرب والولايات المتحدة الأمريكية، أي العدو البعيد. في ما أخذت داعش إستراتيجية الإرهاب إلى أبعاد أخرى. وبالتالي، فإن

مستقبل الحركات الإرهابية سيرتبط بتحور آخر يواكب الظـروف الإقليميـة والعالميـة المتغيرة. وقد يتخذ الأشكال التالية:

(أ) الاتجاه نحو المحلية والجهوية: وهو ما نراه مثلًا في تحـول الحـركات الجهاديـة، حيث سيطر فرع القاعدة في الجزيرة العربية على المشهد الجهـادي في اليمـن لعقـدين، ثم تحولت هذه الحركات الجهادية إلى جماعات مقاتلة جهوية تعيش على اقتصاد الحـرب والتهريب، وتقاتل بعضها أكثر من العدو المعلن[1].

(ب) الاندماج مع الحركات الإجراميـة: مـع انكـشاف مـصادر التمويـل الدولي الذي كانت تحصل عليه هذه الجماعات إبان صعودها، أصبح عليهـا أن تعتمـد بـشكل أكبر على اقتصاد الحرب المتمثل في تهريب البشر والمخدرات والأسلحة، وهو ما يجعـل الخطوط الفاصلة بينها وبين جماعات الجريمة المنظمـة غـير واضـحة ومتـشابكة[2]. وسيطرت هذه الحالة على المـشهد الجهـادي، حيـث أدى انـدلاع الحـرب الأهليـة إلى تفشي ممارسات اقتصاد الحرب الذي أصبحت تتحكم فيه عصابات محلية لهـا علاقـة بجماعات جهادية سابقة. وتعود جذور تنظيم بيت المقدس في سـيناء الذي أعلـن ولاءه لاحقًا لتنظيم داعش، إلى عصابات تهريب محلية تقوم على تهريب البشر والسلع عـبر الحدود. وبالتالي، لن يكون غريبًا في المـستقبل أن يتجـه الجهـاديون الـسابقون نحـو الاندماج أو تكوين عصابات إجرامية منظمة، لحين تغير الظروف.

(ج) اسـتمرار النـشاط الـسيبراني: منـذ صـعود تنظـيم القاعـدة في منتـصف التسعينيات، أثبتت الحركات الجهادية قدرة فائقة على استغلال وسائل الاتصال التقنية

---

(1) محمد العربي، اليمن الحائر بين صراع القاعدة وداعش، ولا أحد يفرض الـسيطرة، ذات مـصر، ديسمبر 2021: https://zatmasr.com

(2) انظر: على سبيل المثال، مجموعة أدوات الـسياسات في ممارسـات لاهـاي الـسليمة فيمـا يتعلـق بالترابط بين الجريمة المنظمة والعابرة للحدود والإرهاب، المنتدى العـالمي لمكافحـة الإرهـاب، ومعهد الأمم المتحدة لدراسة الجريمة المنظمة والعدالة، مارس 2019:
https://www.thegctf.org/Portals/1/Documents/Framework%20Documents/2019/policy_toolkit_ar_web.pdf?ver=2020-02-11-120654-027

الحديثة. وانتقلت هذه المهارات مع داعش إلى مستوى جديد من الدعاية السيبرانية؛ حيث أتقن التنظيم استغلال الفضاء الإلكتروني سواء للترويج لأفكار السلفية الجهادية والتجنيد من خلال بث رسائل تعالج «الاغتراب» و«الأزمات النفسية» خاصة لدى جيل الألفية الغارق في ثقافة العولمة. كذلك ما زالت تشير التقارير إلى تخطيط خلايا القاعدة وداعش لهجمات سيبرانية على الدول الغربية[1]. وبالتالي، بسبب الطبيعة الشبكية للفضاء الإلكتروني، فعلى الأرجح أن هذه الجماعات ستستمر في التواجد في هذا الفضاء واستغلاله لبناء خلايا نائمة والحفاظ على وجودها في المخيلة العامة.

ويعني ما سبق أن الدول العربية في حاجة إلى بناء إستراتيجيات للتعامل مع خطر الإرهاب بما يتجاوز «التعامل الأمني». ويمكن أن تقوم الخطوط العريضة لهذه الإستراتيجية على أساس النقاط التالية:

(أ) الانتقال من إستراتيجية مكافحة الإرهاب إلى مكافحة التمرد؛ حيث تركز الأولى على الحلول الأمنية التي قد تؤدي إلى انحسار مد الحركات الإرهابية إلا أنها لا تضمن انتهاء خطرها. وتقوم مكافحة التمرد على كسب قلوب وعقول الجماعات المحلية التي تستهدفها الحركات الإرهابية، وتجفيف منابع الإرهاب الاقتصادية وتفكيك خطابه ضد الدولة. وتعد هذه الإستراتيجية أكثر نجاعة في الحالات التي تسيطر فيها الجماعات الإرهابية على أراضٍ أو تنشط في مناطق معينة.

(ب) التركيز على فرض القانون والنظام ومكافحة الجريمة؛ فالإرهاب جريمة والقانون أداة أساسية للتعامل معها، وتفكيك شبكات الجريمة المنظمة التي قد تلجأ إليها الجماعات الإرهابية للتمويل أو «التمويه».

---

(1) Annual Threat Assessment of the US Intelligence Community, office of the Director of National Intelligence:
https://www.dni.gov/files/ODNI/documents/assessments/ATA-2021-Unclassified-Report.pdf

(ج) دعم مبادرات الإصلاح الاجتماعي والسياسي والثقافي، حيث أنه دائمًا ما يشار إلى الإصلاح الديني كأداة ناجعة لمكافحة التطرف الفكري، من خلال تفكيك جذور خطاب التطرف. إلا أن هناك مخاطرة في التأكيد على هذا العامل إذا كان مسيسًا أو موجهًا؛ لذا فالأفضل التركيز على الإصلاح بأشكاله المختلفة، خاصة دعم الثقافة الفكرية المنفتحة والناقدة والمبادرات الاجتماعية التي تؤكد على تعددية الآراء الفكرية والمذهبية[1].

(د) بناء قدرات مكافحة الهجمات السيبرانية، حيث إنه من الصعب التحكم في الفضاء السيبراني أو ملاحقة الفكر المتطرف من خلاله، ولكن من المهم التنبه إلى نشاط الجماعات المتطرفة عليه من خلال نظم إنذار مبكر قادرة على رصد التحركات والتحذير واتخاذ الإجراءات الاستباقية سواء لمنع الهجمات الإلكترونية أو على الأرض.

ويشكل انحسار الخطر الأمني المباشر للجماعات الإرهابية فرصة سانحة أمام الدول العربية للسير في اتجاه بناء مجتمع أكثر قدرة على الصمود في مواجهة الأفكار المتطرفة والجماعات المتطرفة، وذلك من خلال الاستثمار في البيئة البشرية مع إيلاء الأهمية للحلول الأمنية دون أن تصب عليها كل الخيارات. أما السير عكس هذا الاتجاه، فلن يمنح الحركات الإرهابية إلا مزيدًا من الأرض لبث العنف والكراهية عبر المنطقة.

*

---

(1) محمد العربي، سؤال الإصلاح الديني ومكافحة التطرف العنيف، مركز تريندز للبحوث والاستشارات 5 أغسطس 2021: https://trendsresearch.org/ar/insight

القسم الرابع

التحولات الاقتصادية والموارد في الوطن العربي

(1)

التحولات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الوطن العربي

لم يعد التساؤل حول ما إذا كانت الرأسمالية العالمية باقية أم أنها ستندثر، بل ما إذا كان من الممكن علاج مواطن الخلل الهيكلي والتناقضات الكبيرة التي تنتجها. وتعد الإجابات على هذا التساؤل بمثابة سيناريوهات كبرى حول مستقبل الرأسمالية[1]. ويدور المسار المستقبلي الأكثر أمنًا للاقتصاد العالمي حول بناء نماذج للتنمية الاقتصادية تكون أكثر تضمينًا واستدامة، وأكثر حفاظًا على البيئة والموارد المستقبلية وحساسية تجاه المناخ، وأن تسعى إلى مزيد من المساواة وأن تضمن الرعاية الصحية للجميع وتبقي على روح الإبداع. وتصف ماريانا ماتزوكاتو أستاذ الاقتصاد الدولي الوصول إلى هذا النموذج بأنه أكثر طموحًا من السعي إلى الوصول إلى القمر، لكنه ممكن[2].

---

(1) يضع بيتر فريز الناقد اليساري البريطاني أربعة مسارات ممكنة للرأسمالية المأزومة؛ إما الانتقال عبر تحولات عميقة وجذرية إلى نموذج الشيوعية القائمة على الوفرة التقنية والمساواة الشاملة، أو الريعية، التي يمر بها العالم فعلًا، والتي ترسخ الترتيب الفوقي وتتيح للأغلبية الوصول للموارد للأغلبية، أو الاشتراكية التي تقوم على المساواة وتعاني من ندرة الموارد وأخيرًا الإبادية القائمة على الترتيب الطبقي الفوقي وندرة الموارد، والسيناريو الأخير أقرب إلى الديستوبيا. انظر:

Frase, Peter, Four Futures: Life After Capitalism, London, Verso, 2016.

(2) Mazzucato, Mariana, Capitalism After the Pandemic: Getting the Recovery Right, Foreign Affairs, November/ December 2020: https://www.foreignaffairs.com/articles/united-states/2020-10-02/capitalism-after-covid-19-pandemic

ومنذ مطلع القرن الحالي، يمر النظام الاقتصادي الدولي بالعديد من الأزمات المتلاحقة التي دائمًا ما توصف بأنها دورية، مثل أزمة الرهن العقاري في 2008 وتداعياتها اللاحقة، مرورًا بأزمة الأسواق الناشئة والديون العالمية، وصولًا إلى التداعيات الاقتصادية لوباء كورونا. وتعبر هذه الأزمات عن تحولات أعمق في بنية نموذج الليبرالية الاقتصادية والسوق الحرة العالمية. وبقدر ما تحمل هذه التحولات من مخاطر، بقدر ما تجلب من فرص، ويمكن تلخيص هذه التحولات في النقاط التالية:

- **الريعية**: كشفت الأزمة الاقتصادية في عام 2008/2007 عن تحول الرأسمالية بشكل كبير إلى رأسمالية غير إنتاجية، حيث تضخم القطاع المالي والعقاري والريعي على نحو ضخم بحيث أصبحت الاقتصادات أقل تنوعًا، وأقل إنتاجًا مما كانت عليه في المرحلة المبكرة لنشأة النظام الرأسمالي. والريع هو أحد مكونات الإنتاج ويشير إلى تحقيق أرباح دون إنتاج للقِيَم، كالإيجارات والمضاربات، وحقوق الملكية الفكرية. وقد كشفت تقرير الجنة الأوروبية للحقوق الفكرية في 2018 عن ارتفاع مساهمة الصناعات كثيفة الملكية الفكرية في الناتج المحلي الأوروبي إلى 42٪ مقابل 39٪ في 2013[1].

وكشفت الأزمة أيضًا عن مدى تداخل الاتجاه نحو استخلاص الأرباح من العقارات وسياسات البنوك، ففي السبعينيات، بلغت قيمة قروض العقارات من البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية نحو 40٪، وقفزت هذه النسبة عشية أزمة الرهن العقاري إلى نحو 60٪، وعلى الرغم من تجاوز الأزمة من خلال حزم الإنقاذ والتحفيز الحكومي للاقتصاد، فإن هذا لم يغير وضعية تضخم القطاع المالي والبنكي، بل أضحى القطاع المالي يغذي نفسه من خلال استثمار الأرباح المتحققة بعد الانتعاش في القطاع نفسه. على سبيل المثال، تدعم البنوك البريطانية القطاعات الإنتاجية والخدمية غير المالية بنسبة 10٪ فقط[2]. على الرغم من استمرار الاقتصادات الغربية بحصة أكبر

---

(1) Frase, p. 56.

(2) Mazzucato, Capitalism after Pandemic.

في الإنتاج العالمي، إلا أنها على شفير وضعية اقتصادية هشة، نجد مثيلًا لها في الدول النامية، حيث يزيد تضخم القطاع المالي من هشاشة الأسواق وتعرضها للاهتزاز، وهذا له تداعيات كبيرة على أزمات أخرى وأهمها عدم عدالة توزيع الثروة[1].

- **عودة الدولة:** كشفت الأزمات المتلاحقة عن فشل السوق الحرة في تصحيح مسارها، بحيث أصبحت اليد الخفية تحتاج إلى من يقودها. في الواقع ارتبط تطور النظام الرأسمالي بتصاعد قوة الدولة والحاجة إليها لعلاج الأعراض الجانبية للسوق الحرة، خاصة عدم عدالة توزيع الثروة، وفي أوقات الأزمات والحروب[2]. ومع تلاحق الأزمات، أصبح دور الدولة يتجاوز القيام بوظائف الحراسة والعدل. ويتحول الجدل حاليًّا بين دعاة تقويم النظام والمزيد من الحريات مع إذا كان دور الدول «مُصَحِحًا» أم «شريكًا» في الاقتصاد، خاصة بعد الدعم الكبير الذي قدمته الحكومات الغربية للبنوك والقطاع المالي خلال الأزمة المالية العالمية[3]. ومع صعود الصين وما تمثله من نموذج تنمية اقتصادية تسيطر عليه الدولة وتتحكم فيه، أصبح دور الدولة في التنمية مؤكدًا سواء.

- **الحمائية:** كشفت الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية في عهد إدارة ترامب عن قصور الإطار المؤسسي للنظام الدولي عن حل النزاعات القائمة بين الدول الكبرى، إلا أن الأهم أن هذه الحرب كشفت عن أن الدول الكبرى تضطر أحيانًا إلى اللجوء لإجراءات حمائية لحماية مصالحها بعيدًا عن مبادئ السوق الجمركية الحرة التي حاولت لعقود فرضها على الدول النامية. وقد لجأ ترامب إلى فرض

---

(1) Hein Eckhard, Finance-dominated Capitalism and Redistribution of Income: A Kaleckian Perspective, Levy Economics Institute, working papers No. 746.

(2) Fulcher, James, Capitalism: A very Short Introduction, Oxford, Oxford University Press, 2004, p. 156.

(3) راندا أبو شقرة، تعرفوا على أهمية حماية الحقوق الفكرية في نجاح المؤسسات والشركات، يورونيوز، 2 نوفمبر 2018: https://bit.ly/3iaOjFL ؛ وانظر أيضًا: دي دبليو، من إفلاس بنك ليمان إلى أزمة اقتصاد عالمية، دي دبليو، 14 سبتمبر 2018: https://bit.ly/3m34XrJ.

تعريفات على السلع المستورد للسوق الأمريكية من الصين وأوروبا والمكسيك[1] كأداة لمعالجة عجز الميزان التجاري الأمريكي وإنعاش الأسواق الوطنية، في نموذج واضح على تدخل الدولة لتصحيح اختلالات السوق. إلا أن استعار هذه الحرب، مع اتجاه الصين لاتخاذ إجراءات مماثلة على السلع الأمريكية، جعلا قدرة النظام الاقتصادي الدولي على الحفاظ على «سلاسل العرض» الضرورية لتوحيد الاقتصادي العالمي في خطر داهم[2]. وعلى الرغم من التوافق الجزئي بين البلدين، فقد أكدت اتجاه الدول إلى التوسع في الاعتماد على مواد قوانين التجارة الخاصة بمبادئ الحماية والتدخل العنيف لحماية مصالحها.

- **تفاقم الديون**: بدأت الأزمة في الوضوح مع بلوغ إجمالي الديون العالمية أعلى مستوى على الإطلاق عند 281 تريليون دولار لنهاية 2020، أي أكثر من الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 355٪[3]. وأصبحت الأزمة أكثر وضوحًا مع تعثر الشركات في الدول النامية في سداد ديونها، بداية من الحالات المعتدلة مثل تركيا إلى الحالات الأشد خطورة في فنزويلا التي بلغت حد الهاوية[4]. وأدى وقوع وباء كورونا إلى تفاقم الأزمة واتضاح شمولها معظم دول العالم حتى الاقتصادات المتقدمة التي تراكمت ديونًا تتجاوز معدل الديون قبل الأزمة المالية في 2008/2007. وقد يؤدي تفاقم هذه الأزمة إلى دفع الحكومات إلى تقليص الإنفاق العام، وبالتالي تقييد فرص النمو في مرحلة ما بعد الوباء.

---

(1) Trade wars, Trump tariffs and protectionism explained, BBC, 10 May 2019: https://www.bbc.com/news/world-43512098

(2) Huang, Yukon & Smith, Jeremy, In U.S.-China Trade War, New Supply Chains Rattle Markets, Carnegie Endowment for Peace, 24 June 2020: https://carnegieendowment.org/2020/06/24/in-u.s.-china-trade-war-new-supply-chains-rattle-markets-pub-82145

(3) اقتصاد الشرق، بلومبرغ: ديون العالم تقفز إلى 281 تريليون دولار في 2020، وتوقعات بالمزيد، الشرق، 19 فبراير 2021: https://bit.ly/2ZzOQKT

(4) مدحت نافع، أزمة الأسواق الناشئة أم أزمة عالمية طاحنة؟ الشروق، 16 أكتوبر 2018: https://bit.ly/3DaqarB

- **تفاقم عدم المساواة:** تصف منظمة أوكسفام عدم المساواة العالمية بأنها وصلت حد الخروج عن السيطرة[1]؛ حيث يعيش مئات الملايين في فقر مدقع، في ما يزيد عدد المليارديرات على نحو غير مسبوق، ويمتلك 1٪ من الأفراد الأكثر ثراء في العالم ضعف ما يمتلكه نحو 6.9 مليار شخص، كما أن نحو نصف البشرية يعيش على أقل من 5.50 دولار في اليوم الواحد. وتبقى المعضلة أن الحكومات تدفع نحو «عدم المساواة» بشكل حاد مع سياسات الضرائب التفضيلية أمام الشركات الكبرى خاصة تلك العاملة في مجال التكنولوجيا. ويعد جيف بيزوس، رئيس مجلس إدارة شركة أمازون، وأغنى رجل في العالم، هو المثال الأبرز على ذلك، حيث ذكرت وكالة «بلومبرغ» للأنباء الأمريكية، أن «بيزوس»، الذي يشغل منصب الرئيس التنفيذي لشركة أمازون، لم يدفع أية ضريبة دخل اتحادية خلال الفترة بين العامين 2007-2011[2].

لقد نجحت الصين في توسيع الطبقة الوسطى منذ الثمانينيات حتى العقد الثاني في الألفية الثانية، والقضاء على الفقر في كثير من مناطقها. إلا أن هذه التجربة خضعت لظروف سياسية واقتصادية قاسية ويصعب تكرارها في بقية دول العالم النامي. وعلى الأرجح أن تركيز الاقتصاد الدولي على النمو والاستثمار في القطاعات غير الإنتاجية من شأنه أن يهدد بانفجارات اجتماعية نشهد بعضها الآن في العديد من الدول.

- **ضغط المسألة البيئية:** إلى حد بعيد، تسببت الرأسمالية الصناعية في تفاقم التغير المناخي منذ قرنين؛ حيث ما زالت الدول الكبرى تحتفظ بالنصيب الأكبر في تلويث المناخ. إلا أن هناك جوانب أخرى لهذه العلاقة تتمثل في استمرار دعم الحكومات الغربية في دعم شركات الوقود الحفري بمبالغ تصل في الولايات المتحدة الأمريكية، إلى 200 مليار دولار في العام من خلال سياسات ضريبية تفضيلية، وفي

---

(1) Oxfam International, 5 Shocking facts about extreme global inequality and how to even it up:
https://www.oxfam.org/en/5-shocking-facts-about-extreme-global-inequality-and-how-even-it

(2) https://al-ain.com/article/america-billionaires-tax-zero-bezos-music-fore

الاتحاد الأوروبي إلى 65 مليار دولار في العام الواحد. وجزء من هـذا الدعـم يتمثـل في عدم الاستثمار الكافي طويـل الأمـد لـشركات الاقتـصاد النظيـف. ومـع تعـرض هـذه الشركات لخسائر بسبب انخفاض أسعار النفـط، لـم تجـد الحكومـات الغربيـة ضرورة لإجبارها على إجراءات حماية المناخ بحلول عام 2030[1].

- **دور الاقتصادات الناشئة:** على الرغم من تعرض الاقتصادات الناشئة في العـالم الثالث لأزمة الديـون، إلا أنهـا سـتظل على المـدى البعيـد إحـدى محـركات النمـو في الاقتصاد العالمي. ومن المتوقع أن تبلـغ مـساهمة هـذه الأسـواق في النمـو العـالمي في العقد ما بين 2040 و2050 نسبة 75٪. ويعني هـذا أن هـذه الأسـواق لديهـا فرصـة مجتمعة أن تؤثر على ميزان القوة الاقتصادي العالمي، وأن تجتذب الاستثمارات اللازمة لتحقيق النمو. ومن المتوقع أن تساهم الأسواق الآسيوية بالنصيب الأكـبر في الاقتـصاد العالمي في المدى المنظور، وكذلك سيكون للدول الأفريقية فرصة أكبر في المـستقبل في تحقيق قفزة هائلة في قطاعات متنوعة مثل التمويل الرقمي والتعليم والرعايـة الـصحية وغيرها، وهو ما سيجعلها أسواقًا أكثر جاذبية في المستقبل[2].

*

وكغيرها من الاقتـصادات الناميـة والناشـئة، تتـأثر الاقتـصادات العربيـة بهـذه التحولات وغيرها. وتحمل هذه الاقتصادات فرصًا للنمو المستقبلي، بناء على قوة العامل البشري ووجود إمكانات مالية واستثمارية هائلة وموارد وفيرة خاصة في قطاع الطاقـة. إلا أن هنـاك العديـد مـن الاتجاهـات المـؤثرة الـتي تـشكل تحـديات أمـام «تحـول» الاقتصادات العربية في المستقبل، وتتمثل هذه التحديات في:

---

(1) Mazzucato, ibid.

(2) Ha, Lan, Five Key Trends Shaping the Global Economy in 2021 and Beyond, Euro Monitor International, 24 May 2021:
https://www.euromonitor.com/article/five-key-trends-shaping-the-global-economy-in-2021-and-beyond

(أ) **اتساع الفجوة (عدم المساواة) في الدخول والثروة:** على الرغم من التعقيدات المنهاجية التي تكتنف قيس الثروة وعدم المساواة في المنطقة، خاصة مع اتساع الفجوة بين بلدان الوطن العربي، فمن المؤكد أن المنطقة تعد من الأكبر في عدم المساواة في العالم؛ بنسبة تصل إلى 64٪ مقارنة بنسبة 37٪ في غرب أوروبا، و47٪ في الولايات المتحدة الأمريكية[1]. وتتزايد حدة هذا الخلل الهيكلي في الدول التي تعاني من عدم الاستقرار، كما تعاني من الخلل نفسه الدول التي ما زالت في طور التعافي، وكذلك الدول التي كانت أكثر استقرارًا. إلا أن العامل الأهم في معظم دول المنطقة والذي يسهم في هذه الوضعية هو مخاطر البطالة وعدم التشغيل، وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي تعاني منه بعض الدول. في المقابل، ستتمكن بعض الدول من تفادي الآثار الناتجة عن عدم المساواة في الدخول بسبب ارتفاع مستويات الدخل للأفراد مقارنة ببقية المنطقة. إلا أن هذه الدول ستواجه أيضًا مخاطر مترتبة على الوضعية المتردية للعمالة الأجنبية الرخيصة التي تشكل غالبية عدد السكان[2]، وهو ما قد يهدد خطط النمو المستقبلي، وربما تحقيق التنمية المستدامة.

(ب) **تزايد الاستقطاب داخل المجتمع الواحد:** وهو عامل أكثر تأثيرًا على الدول التي ما زالت في حالة صراع سياسي أو حرب أهلية، ففي حال عدم انتهاء النزاع أو فشل الانتقال السياسي ستواجه هذه الدول انهيارًا مؤكدًا يتجاوز مجرد الانكماش الاقتصادي أو تراجع المؤشرات العامة للتشغيل والاستثمار. وربما تساعد خطط إعادة الإعمار في حال دعمها دوليًّا وإقليميًّا على تفادي هذا السيناريو. وفي هذا الصدد،

---

(1) انظر: دراسة الاقتصادي الفرنسي توماس بيكتي صاحب كتاب «رأس المال في القرن الحادي والعشرين» وآخرين حول قياس عدم المساواة في المنطقة؛

Alvaredo, F., Asssoud, L., & Piketty, Thomas, Measuring inequality in the Middle East 1990-2016: The World's Most Unequal region? The Review of Income and Wealth, March 2018: http://piketty.pse.ens.fr/files/AAP2019RIW.pdf

(2) World Economic Forum, the New Economic Context of the Arab World, Briefing, 2017: http://www.weforum.org/docs/WEF_The_New_Economic_Context_Arab_World_flyers_2017.pdf

ستكون بعض الدول أكثر حاجة للدعم الدولي، في الوقت الذي يمول فيه قطاع النفط في دول أخرى خطط إعادة الإعمار المستقبلية حال استقرار الوضع السياسي.

(ج) زيادة الاعتماد على التكنولوجيا الرقمية (السيبرانية): تتجه معظم الدول العربية إلى رقمنة البنية الاقتصادية. وعلى الرغم من إسهام هذا الاتجاه في زيادة كفاءة وربط الاقتصاد الوطني وإدماجه في الاقتصاد الدولي، إلا أن هناك مخاطر متعلقة بفشل البنية التحتية الرقمية أو الهجمات السيبرانية، وفي هذا الحالة تبدو بعض الدول أكثر انكشافًا وتعرضًا للمخاطر، حيث أظهرت تقارير شركة كاسبرسكي الرائدة في مجال حماية البيانات والشبكات أن المستهلكين والشركات في إحدى الدول العربية واجهوا أكثر من 600,000 هجوم تصيّد في ذروة القيود التي فُرضت على الحركة خلال جائحة كورونا[1].

(د) تغير المناخ والضغط على الموارد: على الرغم من أن المنطقة العربية ستكون من أكثر مناطق العالم تأثرًا بتداعيات التغير المناخي الاقتصادية، فإنها لم تنجح حتى الآن في الدفع نحو تغيير بنية الاقتصادات للتكيف مع هذه التداعيات، خاصة المخاطر المتعلقة بندرة المياه والضغط على قطاع الطاقة والاعتمادية على واردات الغذاء (راجع قسم الموارد).

(هـ) عدم تنوع البنية الاقتصادية: ما زال موقع المنطقة في الاقتصاد العالمي لم يبارح كونها مصدرًا مهمًّا للمواد الخام خاصة البترول. وقد أظهرت تداعيات انخفاض أسعار البترول العالمي تأثيرات هذه الوضعية على إمكانيات النمو وخطط التنمية. وعلى الرغم من اتخاذ بعض الدول خطوات نحو التنويع الاقتصادي اعتمادًا على قطاعات التكنولوجيا والاتصالات، ومحاولة تنشيط التجارة والقطاع الخاص واجتذاب الاستثمارات الأجنبية، إلا أن المنطقة لم تصل إلى التنوع الكافي والقادر على استيعاب

---

(1) وائل اللبابيدي، الأمن السيبراني التحدي الأخطر للتحول الرقمي، البيان، 7 مارس 2021:
https://www.albayan.ae/economy/uae/2021-03-07-1.4108936

الصدمات. وتبدو المعضلة أنه مع اتجاه المنطقة نحو مزيد من الاندماج في النظام الرأسمالي الدولي، فقد لا يكون لديها فرص أكبر للتنويع حيث يزيد ارتباطها بالقطاع المالي، وأيضًا تتحول إلى سوق لاستيراد التقنيات المطلوبة لتطوير قطاع التكنولوجيا الاتصالات، أي التحول إلى الاعتماد على الابتكارات الغربية. وفي غير البلدان النفطية، هناك توسع في القطاعات الريعية مثل الإنشاءات والعقارات والخدمات كالسياحة، وهي قطاعات تتعرض لتقلبات حادة وإن كانت تصلح لزيادة النمو الاقتصادي، إلا أنها لا تصلح كقاطرة للتنمية[1].

(و) **التأثيرات الممتدة للوباء:** على الرغم من أن المنطقة العربية من أقل مناطق العالم من حيث تعداد الإصابات بوباء الكورونا، وكذلك معدل وسرعة انتشار العدوى، إلا أن الآثار الاقتصادية للوباء على المنطقة توصف بأنها عميقة وبعيدة التأثير[2]. وغالبًا ما سيؤدي الوباء إلى تعميق الأزمات الهيكلية التي تعاني منها الدول العربية بدلًا من أن يخلق واقعًا اقتصاديًّا جديدًا[3]. بدأ هذا التأثير في انخفاض توقعات النمو، خاصة في البلاد التي تعاني من تبعات الصراع المسلح- والتي كان من المتوقع أن تدخل في طور الانكماش- بمعدل يصل إلى 13٪ وخسائر تصل إلى 152 مليار دولار. ويعني هذا التراجع العام زيادة معدل الفقر ليصل عدد الفقراء إلى 115 مليون مواطن عربي وتناقص حجم الطبقة الوسطى، وهو ما سيكون له تبعات على زيادة الفجوة بين الطبقات، وعدم المساواة، خاصة في حالة طول أمد الوباء. ويعزز من هذا الاتجاه أيضًا التأثير المباشر لموجات الوباء على معدل البطالة. ووفقًا لتقرير الإسكوا، فإن أكثر الفئات

---

(1) انظر على سبيل المثال: عمرو عادلي، الاقتصاد العقاري ومشكلة التنمية في مصر، جريدة الشروق، 17 يوليو 2016: https://bit.ly/3CLKiiF

(2) UN, Policy brief: The Impact of COVID-19 on the Arab Region, An Opportunity to Build Back better, July 2020: https://unsdg.un.org/sites/default/files/2020-07/sg_policy_brief_covid-19_and_arab_states_english_version_july_2020.pdf

(3) UNDP, Socio-Economic impact of COVID-19: https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/en/home/coronavirus/socio-economic-impact-of-covid-19.html

المتأثرة بالوباء هي الشباب العرب في سن العمل (15-29 عامًا) ويبلغ عددهم نحو 110 مليون[1]. وقد كشف الوباء أيضًا عن حجم الاقتصاد غير الرسمي في الوطن العربي، ويشغل الشباب أكثر من 85٪ من نسبة العاملين في هذا القطاع غير المشمول بقواعد وقوانين الدولة وشبكات الحماية والضمان الاجتماعي.

(ي) تفاقم الديون العربية: وهو تعبير عن تأثير جائحة كورونا على الاختلالات الهيكلية في الاقتصادات العربية. وكانت هذه الأزمة واضحة في الدول العربية غير النفطية، حيث شهد الكثير منها ارتفاع الديون العامة إلى مستوى الناتج المحلي. لكنها بدأت أيضًا في الوضوح في الاقتصادات النفطية مع التراجع العام في أسعار النفط منذ عام 2014. وأدت جائحة كورونا إلى ارتفاع المعدل العام للديون العربية في 2019-2020 إلى 22 نقطة[2].

إلا أن هذه الوضعية الخطرة للاقتصاد العربي بفعل الجائحة والأزمات الهيكلية ليس من المقدر لها الاستمرار؛ حيث من المتوقع تعافي الاقتصادات العربية في الأمد المنظور[3]، وعودة النمو العام إلى معدلات مرتفعة خلال العقد الحالي. بيد أن التعافي الأكثر استدامة هو الذي يتحقق عبر الانتقال من التركيز على استهداف «تحقيق النمو» إلى وضع الاقتصادات العربية على طريق التنمية الشاملة والمستدامة من خلال تحويل نقاط الخلل الهيكلي والعمل على علاجها على المدى المتوسط. ويعني هذا التحول الأخذ في الاعتبار التحولات التي يمر بها الاقتصاد العالمي وابتكار نماذج تنمية أكثر توافقًا

---

(1) ESCWA, Impact of COVID-19 on Young People in the Arab Region, Policy Brief, 2020:
https://archive.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/uploads/impact-covid-19-young-people-arab-region-english.pdf

(2) بلقاسم العباس، تداعيات جائحة كوفيد-19 على الدين العام في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 22، العدد (3)، 2020:
https://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/555/555_J22-3-6.pdf

(3) عبد العظيم الأموي، سيناريوهات التعافي الاقتصادي بعد أزمة كورونا، إندبندنت عربية، 1 مايو 2020: https://www.independentarabia.com/node/116416

مع بيئة الاقتصاد العربي ومتطلباته. وتمنح المراجعات القائمة حول مستقبل النظام الرأسمالي الدولي والسوق الحرة الحكومات العربية فرصة لتطوير نماذج تنمية خاصة بها. ويمكن القول إن هذه النماذج يمكن أن تقوم على المفاهيم التالية:

- **المرونة**: أي رفع قدرة الاقتصاد على امتصاص الأزمات. ويبدو تنويع القطاعات الاقتصادية أساس تحقيق مرونة الاقتصاد، وعدم الاعتماد الكبير على القطاعات الأكثر تأثرًا بالطلب العالمي والمحلي، مثل المواد الخام والمواد البترولية والعقارات، أو الأكثر عرضة للتقلبات مثل الاستثمارات الموسعة في القطاع المالي والريعي. يعني هذا التحول نقل وضعية الاقتصادات العربية من مجرد مورد للمواد الخام إلى منتج للقيمة وذلك من خلال التركيز على القطاعات الأكثر إضافة للقيمة مثل الصناعات التحويلية، والاقتصاد القائمة على البحث والتطوير والابتكار.

- **الاستدامة**: أي قدرة النظام الاقتصادي على توفير متطلبات الحاضر دون التضحية بحقوق الأجيال القادمة: حيث أصبح تآكل الموارد بفعل التغير المناخي والتدهور البيئي مسألة ضاغطة خاصة في المستقبل.

- **الشمول**: من خلال منح الفرص في النظام الاقتصادي لجميع المواطنين والفئات كافة. ويتوقف هذا العامل على البيئة السياسية للنظام الاقتصادي، باعتبار أن السياسة هي عملية توزيع للقِيَم المادية والمعنوية من موارد وسلطة بين المواطنين. ولتحقيق التنمية المستدامة، فمن الضروري القضاء على أسباب التهميش المترسخة لأسباب جهوية أو فئوية أو نوعية (الإناث مقابل الذكور). ويعني هذا التضمين تعزيز فرص التحول الاقتصادي من خلال استثمار الطاقات البشرية إلى أقصى حد، والحول دون وقوع أزمات سياسية أو استنزاف للموارد.

- **الرفاه**: بحيث يستهدف النظام الاقتصادي الحياة الكريمة والعادلة للمواطنين. فردم الفجوات في الثروات والدخول من خلال حماية الطبقة الوسطى ومحاربة الفقر ضرورة لا مفر منها سواء كان المستهدف هو تحقيق النمو أو تعزيز عملية التنمية.

ولا شك أن ترسيخ هذه الاتجاهات سابقة يستدعي دورًا أكبر من الدولة سواء للاستثمار، أو تحفيز الاستثمار في القطاعات الإنتاجية والتحويلية، ودعم المبادرات الإبداعية والبحث والتطوير في الجامعات ومراكز البحث، أو كذلك لتصحيح الخلل الهيكلي في بنية الثروة والدخول، أو لوضع تنفيذ التشريعات الحامية للمناخ والبيئة. وأثبتت التجارة أن استثمار الدولة في المؤسسات وإعطاء الأولوية للكفاءة والحوكمة له تأثير كبير على معدلات النمو وبناء اقتصاد أكثر مرونة[1].

(2)

الوطن العربي في إطار العولمة والعولمة المضادة

مثلت العولمة أهم روافع النظام الليبرالي الدولي خاصة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. إلا أن التحولات السابق ذكرها في بنية النظام الدولي وأزماته اللاحقة أدت إلى التشكك في العولمة، وفي بعض الحالات التنبؤ باندثارها أو دخولها في مرحلة العولمة المضادة De-globalization. إلا أن مستقبل العولمة يبدو أعقد من هذا المسار الواحد. ويمكن القول إن هناك دلالتين للعولمة؛ تشير الأولى إلى تلك العملية التاريخية طويلة الأمد والتي يزداد بموجبها التواصل بين أجزاء العالم المتباعدة، وهي عملية بعيدة الجذور في التاريخ البشري، ويمكن تعقبها لآلاف السنوات في الماضي مع تشكل الإمبراطوريات في العالم القديم وتسارع معدلات الهجرة البشرية بين الشرق والغرب. كذلك، كانت الاستكشافات الأوروبية للعالم الجديد خطوة مهمة في تشكيل مفهوم العالم الواحد، وكذلك كانت الإمبريالية الغربية في القرن التاسع عشر. وأكدت هذه المرحلة المتأخرة نسبيًّا من العولمة على سيطرة الحضارة الغربية القائمة على التنوير

---

(1) لجنة الأمم المتحدة لغرب آسيا، سيناريوهات لاستشراف حال الاقتصاد العربي بحلول 2025، بيروت، 2017:
https://archive.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/economic-outlook-arab-region-2025-arabic_0.pdf

والتحديث. وكانت ثورة الاتصال والانتقال التي اجتمعت أسبابها في أواخر القرن العشرين المرحلة الأخيرة نحو تشكيل «القرية العالمية»[1].

ومن الممكن القول إن هذه العملية التاريخية ليست بصدد التراجع بفعل التطورات التقنية، وتعقد النظام الاقتصادي الدولي، على نحو سيزيد من ترابط كل أجزائه. في الموجة الأولى من تفشي جائحة الكورونا، ومع تباطؤ حركة الانتقال العالمي ولجوء العديد من الدول لاتخاذ إجراءات احترازية وإغلاق الحدود، حتى داخل الاتحاد الأوروبي الأكثر تكاملًا، تنبأ البعض أن هذا الوباء سيكون الضربة القاصمة للعولمة[2]، إلا أن هذا التنبؤ غفل عن حقيقة أن سرعة انتشار الوباء نفسها كانت دليلًا على استمرارية عملية العولمة حيث سرعة انتقال الأمراض بين الأجزاء المتباعدة في العالم بسبب تقنيات النقل والطيران، مقارنة بالأوبئة في العصور السابقة التي كانت تعتمد على تقنيات أقل سرعة.

أما الدلالة الثانية للعولمة فهي محددة بعمليات التكامل الاقتصادي الدولي القائمة على الاعتماد المتبادل Interdependence بين مختلف الفاعلين الدوليين، وبتوسيع السوق الحرة من خلال إزالة القيود على التجارة الدولية، وأمام انتقال الأفراد[3] والسلع والأموال، وأيضًا الأفكار. عبرت العولمة بهذا المعنى عن توجه تبنته المؤسسات الاقتصادية واتفاقيات دولية شاملة أفضت إلى تأسيس منظمة التجارة العالمية في عام 1995. كذلك ارتبطت هذه العملية بنشر القِيَم الليبرالية الهادفة إلى نشر العولمة

(1) World Economic Forum, A brief history of globalization, 17 January 2019: https://www.weforum.org/agenda/2019/01/how-globalization-4-0-fits-into-the-history-of-globalization/

(2) Global Distancing: the Virus that shut down the world, The Washington Post, 26 June 2020: https://bit.ly/3B4asfL

(3) دائمًا ما كان موضوع انتقال الأفراد إشكاليًّا في مواجهة العولمة الليبرالية، ففي الوقت الذي تؤكد فيه هذه الدعاوى على حرية الأفراد، فقد اتضح أن هذه الحرية مكفولة بشكل أكبر للمواطنين الغربيين وبعض الدول المتقدمة اقتصاديًّا فقط، في الوقت الذي يواجه فيه مواطنو العالم الثالث قيودًا على تحركاتهم مقارنة بعصور سابقة. كذلك، كان انتقال رؤوس الأموال أهم بكثير من حرية انتقال الأفراد.

ونشر الثقافة الحقوقية، وصاحبها تغيرات ثقافية عميقة ارتبطت بنموذج الحضارية الغربية، خاصة الأمريكية، ومفرداته اليومية. وبالطبع كان توسع شبكة الإنترنت بمثابة البنية التحتية لهذا التوجه الأيديولوجي. وقد زاد هذا التوجه نحو عولمة الاقتصادات الوطنية إلى ربط مختلف أجزاء العالم بدورات رأس المال العالمي، واتخاذ تدابير التكيف الهيكلي. وقد ساهم هذا التحول في رفع معدلات النمو ورفع مستويات المعيشة المصاحبة لأنماط استهلاكية جديدة. كما أنها أيضًا أدت إلى تسارع أزمات عدم المساواة وزيادة الفجوة الطبقية؛ حيث سارعت نخب العالم الثالث لتصبح أكثر عولمة. وهو ما خلق أبعادًا ثقافية للانقسام الطبقي في العديد من بلدان العالم.

ويخبرنا التاريخ أن موجات العولمة السابقة صاحبتها أو لحقت بها موجات من العولمة المضادة؛ حيث الاتجاه نحو تقليل الاعتماد المتبادل لصالح سياسة اقتصادية أكثر حمائية وتقييد الحركة. على سبيل المثال، تلت موجة العولمة الأولى التي وقعت بين سبعينيات القرن التاسع عشر وقبيل الحرب العالمية الأولى، موجة عولمة معكوسة مع اندلاع الحرب وصولًا إلى نهاية الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة[1]. أما موجة العولمة المضادة الحالية والتي بدأت مع مطلع الألفية فقد تسببت فيها عوامل عديدة:

- انكشاف كفاءة النظام الاقتصادي الدولي مع الأزمة المالية في 2007/ 2008 وتباعاتها طويلة المدى.

- أزمة اللجوء والهجرة الدولية في أعقاب الحرب الأمريكية على الإرهاب ثم اندلاع الصراعات الأهلية العربية.

- اتضاح الانقسامات داخل الاتحاد الأوروبي وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي «البريكست Brexit».

- تصاعد الشعبوية اليمينية الغربية ودعواتها السياسية المتشككة في سياسة الحدود المفتوحة.

(1) Global Risks 2035 Update: Decline or Renaissance, the Atlantic Council, 2019: https://www.atlanticcouncil.org/in-depth-research-reports/report/global-risks-2035-update

- الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية وانسحاب الولايات المتحدة الأمريكية تحت إدارة ترامب من عدد من التجمعات الإقليمية ومنظمة الصحة العالمية.

وأخيرًا جاءت جائحة كورونا ليزيد من وتيرة تسارع هذه الاتجاه نحو العولمة المضادة. إلا أن الفريد في هذه الموجة أنها تحدث في عالم فائق الاتصالية Hyper-Connected. وبالتالي يشهد العالم وضعًا فريدًا من استمرار العولمة بمفهومها التاريخي الممتد وتصاعد الاتجاه نحو العولمة المضادة اقتصاديًّا وربما سياسيًّا مع التغير في موازين القوى الدولية لصالح الصين. ومن هنا قد تتخذ العولمة في المدى المنظور ثلاثة مسارات مستقبلية:

(أ) **تعافي العولمة الليبرالية وعودتها**، وهو ما يعني التغلب على عوامل الخلل الهيكلي في النظام الرأسمالي الدولي، وهو سيناريو يصعب تحققه.

(ب) **تصاعد العولمة المضادة** وتحولها مع تراكم الأزمات إلى مزيد من الانكفاء على الداخل والحمائية، واتساعها لتشمل مزيد من القيود على التواصل. وهناك مؤشرات على هذا الاتجاه تتمثل في الشبكة الانفصالية (راجع محور إعلام المستقبل)، واتجاه الدول نحو مزيد من الرقابة على تحركات الأفراد. ومع ذلك تبقى مزايا الاعتماد المتبادل مستمرة ومن الصعب تفكيكها بشكل جذري على الأقل في المستقبل القريب.

(ج) **ظهور الاعتمادات المتبادلة**؛ فبدلًا من الانخراط في نظام اعتماد متبادل واحد، تصبح دول العالم أكثر تحررًا في بناء تجمعات تكامل اقتصادي إقليمية. ويمنح هذا السيناريو دول العالم الثالث ومن بينها البلاد العربية مساحة للتحرك بحرية واستغلال البنية المرنة الحالية للنظام الاقتصادي الدولي لبناء نظام تكامل اقتصادي أكثر توافقًا مع أولوياتها. ويمكن أن نجد بذور هذا السيناريو في التجمعات الإقليمية المنتشرة حول العالم والتي تختلف في درجة التكامل الإقليمي والاندماج الاقتصادي.

(3)

التغير المناخي وأزمة الموارد في الوطن العربي

يعد الوطن العربي من أكثر مناطق العالم التي تعاني من ضغط الموارد، فعلى الرغم من ثراء المنطقة بالموارد المعدنية والنفطية، إلا أنها تعاني من فقر حاد في موارد الماء. ويمثل سكان الوطن العربي 6٪ من سكان العالم، إلا أنهم لا يحصلون إلا على 1٪ فقط من مياهه، وتعتمد معظم بلدان المنطقة على أنهار تنبع من خارجها، وهو ما يجعلها عرضة للنزاعات الجيوسياسية مثل تلك القائمة بين تركيا وسوريا حول نهر الفرات، وما اتضح مؤخرًا في تأثير السدود الإيرانية والتركية على نهر دجلة الذي وصل إلى انخفاض غير مسبوق في العراق[1]. كما أصبحت أزمة سد النهضة بين مصر والسودان وأثيوبيا مصدر قلق هائل على مستقبل المياه والزراعة في مصر. وتعاني 18 دولة عربية من ندرة هائلة في المياه، وفقًا لبيانات معهد الموارد العالمية في 2019[2] (انظر الشكل رقم 2).

وتعد بلدان قطر وفلسطين ولبنان والأردن وليبيا والكويت والسعودية والإمارات وعمان الأكثر عرضة لمخاطر ندرة المياه؛ حيث تعاني هذه الدول من معدل انسحاب للمياه الأرضية يقدر بـ80٪ والتي تذهب لأغراض الزراعة والتصنيع والتوسع الحضري. في المرتبة الثانية من درجة الخطورة، وتأتي دول اليمن والمغرب والجزائر وتونس وسوريا وجيبوتي والعراق ومصر بمعدل انسحاب يتراوح ما بين 40-80٪ للأغراض نفسها[3]. وعلى الرغم من وفرة المياه في دول المجموعة الثانية في

---

(1) بي بي سي، نهر الفرات انخفاض غير مسبوق في منسوب تدفقه، بي بي سي عربية، مايو 2021:
https://www.bbc.com/arabic/middleeast-57001890

(2) WRI, RELEASE: Updated Global Water Risk Atlas Reveals Top Water-Stressed Countries and States, World resources Institute, August, 2019:
https://www.wri.org/news/release-updated-global-water-risk-atlas-reveals-top-water-stressed-countries-and-states

(3) استخدام المياه ومصادرها في الوطن العربي، النظام العالمي للتنمية المستدامة، معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، 2020:
https://gssd.mit.edu/ar/search-gssd/graphical/domains-issue-area/water-use-sources

شكل أنهار طبيعية مثل النيل ودجلة والفرات، إلا أنهـا تعـاني خطـورة بـسبب حجـم السكان، وأزمات إدارة الموارد.

WORLD RESOURCES INSTITUTE

National Water Stress Rankings

EXTREMELY HIGH BASELINE WATER STRESS

1. Qatar	6. Libya	10. United Arab Emirates	14. Pakistan
2. Israel	7. Kuwait	11. San Marino	15. Turkmenistan
3. Lebanon	8. Saudi Arabia	12. Bahrain	16. Oman
4. Iran	9. Eritrea	13. India	17. Botswana
5. Jordan			

HIGH BASELINE WATER STRESS

18. Chile	25. Uzbekistan	32. Turkey	39. Niger
19. Cyprus	26. Greece	33. Albania	40. Nepal
20. Yemen	27. Afghanistan	34. Armenia	41. Portugal
21. Andorra	28. Spain	35. Burkina Faso	42. Iraq
22. Morocco	29. Algeria	36. Djibouti	43. Egypt
23. Belgium	30. Tunisia	37. Namibia	44. Italy
24. Mexico	31. Syria	38. Kyrgyzstan	

الشكل رقم (2) الدول أكثر ندرة في المياه وفقًا لتقديرات معهد الموارد العالمي

ويعـد النمـو الـسكاني المتـسارع في المنطقـة، بالإضـافة إلى التوسـع الحـضري ومشروعات التنمية، أسبابًا رئيسية في هذا الـضغط الهائـل على المـوارد المحـدودة مـن المياه[1]. مع العلم أن مساهمة هذه العوامل تختلف من بـلد عـربي لآخـر. وعلى سـبيل المثال، تقع الأردن في المركز الخامس عالميًا من حيـث حـدة الـضغط على مـورد الميـاه، والسبب الـرئيس لنـدرة الميـاه في الأردن هـو موقعهـا في منطقـة الـصحراء الـسورية الجنوبية وحدود مرتفعات الحجـاز، وهي منطقـة قاحلـة بطبيعتهـا تكـاد تخلـو مـن مصادر المياه. في الآونة الأخيرة تراجعت حصة الفرد من المياه في الأردن إلى 100 مـتر مكعب في العام وهي نسبة أقل من خط الفقر المائي العالمي البالغ 1000 متر مكعـب في العام. ويزيد حجم الطلب العام على المياه بنحو 500 مليـون مـتر مكعـب سـنويًا.

---

(1) Abd Elgalil, Tarek, New Data Show Water Scarcity Increasing in the Arab World, stirring Discussion, AlFanar-Media, 2 September 2019: https://www.al-fanarmedia.org/2019/09/new-data-show-water-scarcity-is-increasing-in-the-arab-world-stirring-discussion/

فضلًا عن الأسباب الطبيعية لندرة المياه في الأردن، فإن 70٪ من مياه البلاد تفقد بسبب السرقات التي تقوم بها مافيات منظمة تحاول السطو على مخزون المياه المتمثل في 15 حوضًا سطحيًّا، و12 حوضًا جوفيًّا و300 بئر جوفي. وتستهدف عمليات السرقة ضخ المياه بشكل غير شرعي لبيعها أو نقلها إلى مزارع خاصة. وقد ارتفعت أسعار المياه بقدر 300٪ في العشر سنوات الأخيرة[1].

أما الإمارات العربية المتحدة، فتقع في المركز العاشر من حيث حدة ضغط المياه. وتقع الإمارات في منطقة صحراوية قاحلة على أطراف الجزيرة العربية، وقد خلق النمو السريع لمدنها الكبرى والتي أصبحت مقصدًا عالميًّا للسياحة والاستثمار والتسوق طلبًا هائلًا على المياه. وتسجل الإمارات واحدًا من أعلى معدلات استهلاك المياه بالنسبة للفرد الواحد على مستوى العالم بمعدل يصل إلى 477 متر مكعب في اليوم، وقد انخفض منسوب المياه الجوفية في البلاد في الثلاثين عامًا الماضية بمعدل متر مكعب واحد في العام. وتقدر الحكومة أن البلاد ستفقد كل مصادر المياه المتوفرة لديها بحلول منتصف القرن الحالي[2]. ولمواجهة هذا السيناريو وضعت الحكومة في 2017 إستراتيجية لأمن المياه في 2036 تستهدف خفض الطلب العام على موارد المياه بنسبة 21٪[3]. إلا أن هذه الخطط محكومة ببناء إستراتيجية تنمية متوازنة.

ومن المؤكد أن حدة نقص المياه ستؤثر على مجمل خطط التنمية المتوقعة للبلاد العربية. إلا أن أقرب مخاطر هذه الندرة يتمثل في نقص الغذاء الذي يهدد قطاعات عريضة من سكان الوطن العربي؛ حيث تستهلك الزراعة 85٪ من موارد المياه. ومع تقلص مساحات الأرض الزراعية نتيجة النمو السكاني والتوسع الحضري والتصحر،

---

(1) طارق ديلواني، أزمة شح المياه في تتعاظم في الأردن والعطش يدق الأبواب، إندبندنت عربية، 19 ديسمبر 2020: https://www.independentarabia.com/node/178026

(2) International Trade Administration, United Arab Emirates - Country Commercial Guide, 12 September 2020:
https://www.trade.gov/knowledge-product/united-arab-emirates-water

(3) World Data Atlas, Wheat imports, Knoema:
https://knoema.com/atlas/topics/Agriculture/Trade-Import-Value/Wheat-imports

تزداد اعتمادية الدول العربية على واردات الغذاء. وتحتل الدول العربية صدارة قائمة مستوردي العالم من القمح سنويًا خاصة الدول كثيفة السكان مثل مصر والجزائر والمغرب[1]. وتلبي دول المنطقة 40٪ من احتياجاتها من الحبوب الأخرى مثل الأرز عبر الاستيراد. وبالطبع يهدد هذا الاعتماد الأمن الغذائي بمخاطر تقلبات السوق العالمية. وفي الوقت الذي تستطيع فيه الدول الغنية تلبية تأمين الطلب العام على استيراد الغذاء، ستعاني الدول العربية متوسطة ومنخفضة الدخل كثيفة السكان من هذا الوضع في المستقبل.

بيد أن العامل الأكثر خطورة في هذه الوضعية هو التغير المناخي. وفقًا لتقارير البنك الدولي، فإن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي أكثر مناطق العالم التي ستعاني من التبعات الاقتصادية من ندرة المياه المرتبطة بالمياه، بنسبة تصل إلى 6-14٪ من الناتج القومي الإجمالي بحلول عام 2050[2]. وفي مرحلة مبكرة، قدرت لجنة الأمم المتحدة الحكومية حول تغير المناخ أن المنطقة ستعاني من انخفاض هطول الأمطار بنسبة تقدر ما بين 10-25٪، وانخفاض نسب رطوبة التربة بنسبة تتراوح بين 5 و10٪ وانخفاض معدل جريان المياه بنسبة 10 و40٪، وزيادة معدل تبخر المياه بنسب تتراوح بين 5٪ و20٪ بحلول نهاية القرن العشرين. وبالطبع تعزى هذه التغيرات إلى ارتفاع درجات حرارة الأرض. وقد سجلت المنطقة في الأعوام الماضية أعلى معدلات لدرجات الحرارة في العالم داخل مدن مثل بغداد والبصرة والكويت. إلا أن أخطار التغير المناخي لا تكمن في الاحترار فقط، بل في موجات الطقس الحادة أيضًا مثل الفيضانات والسيول وحرائق الغابات والجفاف، فضلًا عن زحف التصحر.

من المؤكد أن الاحترار المتصاعد في المنطقة يصاحبه ضغط في موارد الطاقة؛ حيث تزداد الحاجة إلى الكهرباء للتبريد. وفي هذا الصدد، تتباين قدرة الدول على

(1) The World Bank, Beyond Scarcity: Water Security in the Middle East and North Africa, the World Bank, 23 August 2017: https://www.worldbank.org/en/topic/water/publication/beyond-scarcity-water-security-in-the-middle-east-and-north-africa

(2) Ibid.

الصمود في مواجهة موجات الحر. ففي حين تستطيع دول الخليج العربي حشد مصادر الطاقة، تعاني دول أخرى من تهالك في شبكات الطاقة والكهرباء، وهو ما أدى إلى اضطرابات سياسية واحتجاجات اجتماعية لهذه الأزمات[1].

وترى العديد من الاتجاهات البحثية أن هناك علاقة طردية بين تغير المناخ والطقس الحاد واندلاع الصراعات، حيث تشير هذه الأبحاث إلى أن ارتفاع درجة الحرارة بنسبة نصف درجة مئوية يزيد من أخطار اندلاع الصراع بنسبة 10-20٪[2]. وربطت هذه الاتجاهات بين موجة الجفاف التي ضربت جنوب سوريا في 2010 والاضطرابات التي وقعت في منطقة درعا وأفضت إلى الحرب الأهلية. الأمر نفسه ينطبق على أخطار الاتجاه نحو التطرف العنيف والإرهاب في البلدان التي تعاني من تداعيات التغير المناخي، مناطق الساحل وغرب أفريقيا على سبيل المثال، إلا أن هذه العلاقة ما زالت محل جدل بحثي. فاضطرابات المناخ في حد ذاتها قد تؤدي إلى عدم استقرار سياسي أو عنف، ولكن هناك عامل بشري مرتبط بالإدارة الحكومية والبنية الاقتصادية والسياسية التي تنجح أو تفشل في التعامل مع هذه الأزمات؛ لذا فاندلاع الصراع أو الاتجاه إلى التعاون أمر يتوقف على قدرة الحكومات على بناء إستراتيجيات سليمة ومركبة تأخذ في الاعتبار تعدد أبعاد الظاهرة المناخية.

ومع ذلك، هناك ظواهر تنطوي تحت مفهوم «الأمن الإنساني» مرتبطة بالأساس بالتغير المناخي، أهمها لاجئو المناخ، وهي ظاهرة قديمة قدم البشرية؛ حيث اعتادت التجمعات البشرية التحرك بين المناطق فقيرة الموارد والأخرى غنية الموارد، إلا أن حدتها ازدادت مع وجود قيود على حركة البشر عبر الحدود وخلالها؛ وفي الوطن العربي أدى تدهور قطاع الزراعة في العديد من البلدان إلى هجرات داخلية زادت من

---

(1) Asi, Yara, Climate Change in the Arab World: An Existential Threat in an Unstable Region, Arab center Washignton DC, 2 March 2021: https://arabcenterdc.org/resource/climate-change-in-the-arab-world-an-existential-threat-in-an-unstable-region/

(2) Bhatt, Vishva, Is ClimAte ChaNge Causing More Wars? The Years Project: https://theyearsproject.com/learn/news/is-climate-change-causing-more-wars

الضغط على المدن، وأفرغت الريف من القوى العاملة به. وتزداد معدلات هذه الهجرة بفعل التغير المناخي، ففي الفترة من 2006 إلى 2011، دفع الجفاف الطويل الذي ضرب الصومال أربعة ملايين مواطن إلى النزوح. الأمر نفسه تكرر في سوريا، حيث استقبلت الحواضر الكبرى نحو 200-300 ألف نازح من الريف ومناطق الرعي الصحراوي بفعل الجفاف.

ومن المتوقع أن تتكرر الظاهرة في المستقبل القريب خاصة في المدن الساحلية المعرضة للتآكل بفعل ارتفاع منسوب البحر، وتسهم في هذه الظاهرة عدة عوامل مرتبطة بمعدل ذوبان الجليد، وكذلك تملح الأراضي في مناطق دلتا الأنهار، ومن المتوقع أن تؤثر هذه الظاهرة على نحو 43 ميناء ومدينة عربية ساحلية. وتعد مصر وتونس الأكثر عرضة لهذه المخاطر؛ فقد يؤدي ارتفاع منسوب البحر في مدينة الإسكندرية إلى نزوح مليون ونصف من سكانها بحلول منتصف القرن، في ما سيتأثر نحو 37 مليون مواطن عربي بالظاهرة نفسها[1].

لذا فمن الضروري للحكومات العربية أن تضع إستراتيجيات شاملة للتعامل مع التحديات المستقبلية التي تفرضها المخاطر الثلاثية (تغير المناخ - نقص المياه - نقص الغذاء). بالطبع بعض أبعاد هذه الظواهر المركبة يمكن التحكم بها من خلال سياسات اجتماعية واقتصادية وتنموية، والبعض الآخر لا يمكن التحكم فيها مثل موجات الاحترار والطقس الحاد؛ لذا يشير الخبراء إلى تبني إستراتيجيات «تكيفية» مع التغير المناخي وهي تقوم على تقليل المخاطر والقدرة على مواجهة الكوارث. أحد أهم عناصر هذه الإستراتيجية هو التعامل الرشيد مع الموارد المهدرة وعلى رأسها المياه، فعلى سبيل المثال، تذهب 80-85٪ من المياه المستخدمة في الوطن العربي في قطاعات مختلفة دون إعادة استخدام أو تدوير، وهو ما يمثل تبديدًا لمصدر هام للمياه.

وقد انتبهت بعض الدول العربية إلى أهمية هذا المورد، حيث أصبحت عمان

(1) UNDP, Climate Change Adaptation in the Arab States: Best Practices and lessons Learned, 2018: https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/publications/Arab-States-CCA.pdf

تعيد التعامل مع كامل المياه المستخدمة، وتعيد استخدام 78٪ منها. وتعيد بقية دول مجلس التعاون الخليجي جمع 84٪ من المياه المستخدمة، وتعيد استخدام 44٪، وهي نسبة في سبيلها إلى التحسن مستقبلًا، بفعل التطور التقني، إلا أن سياسات التعامل مع تداعيات التغير المناخي ونقص الموارد قد تحتاج أيضًا إلى تعاون دولي؛ فبطبيعة الحال هذه الظواهر عابرة للحدود ولا يمكن أن تغلق دولة حدودها دون الكوارث الطبيعية. وعلى الرغم من التدهور البادي في البيئة العربية، إلا أن قضية الوعي المناخي والبيئي أصبحت مركزية في الخطاب العام، وأخذت تشق طريقها إلى عالم السياسات العامة، على الأقل على مستوى الخطاب العام؛ حيث نجد أن مختلف إستراتيجيات التنمية الشاملة لدول المنطقة تولي أهمية كبرى لهذه القضية. أحد المؤشرات على هذا الاهتمام هو تصديق 13 دولة عربية على اتفاقية باريس حول التغير المناخي في نوفمبر 2016، وإنشاء دول المنطقة كافة برامج وطنية للإسهام في معالجة الظاهرة والتعامل مع قضايا الأمن الغذائي والموارد الأرضية والمائية، وبناء قدرات المجتمع المحلي وبرامج الإنذار المبكر للحد من مخاطر الجفاف والفيضان وارتفاع منسوب البحر وغيرها.

وتبقى الخطوة الأساسية لمواجهة تحديات التغير المناخي هي بناء تعاون عربي مشترك حول هذه القضية. وتعد هذه القضية محل إجماع من دول المنطقة كافة، حتى تلك غير العربية والمتضررة هي الأخرى بفعل الظواهر المناخية. وبالتالي يسهل بناء مساحات للتعاون المشترك سواء حول قضايا إدارة الأنهار العابرة للحدود، أو توجيه الاستثمارات المالية إلى القطاع الزراعي والحيواني في دول حوض النيل والقرن الأفريقي العربي، وكذلك بناء مشروعات للتعاون البحثي لتطوير تقنيات أكثر تطورًا في التعامل مع مخاطر الاحتباس الحراري، أو استخدام التكنولوجيا الحيوية لتطوير سلالات غذائية مقاومة للحرارة والجفاف.

وبالتالي، لا تمثل قضايا المناخ مجرد مخاطر على الأمن الإنساني والقومي العربي بأبعادهما المختلفة، فهناك فرص أيضًا يمكن البناء عليها ومساحات أوسع للتعاون العربي والإقليمي المشترك. وعلى العكس من القضايا الأخرى التي تحدد مستقبلات

الوطن العربي، فإن سيناريوهات التعامل مع أزمة المناخ محدودة، وهي إما الفشل في التعامل مع تداعيات التغير المناخي أو النجاح:

(أ) سيناريو اليوم-صفر: أطلق مصطلح «اليوم-صفر Day Zero» على الأزمة التي كادت أن تودي بمدينة كيب تاون بجنوب أفريقيا عام 2017-2018 عندما انخفضت مناسيب المياه إلى مستوى 15-30٪ من سعة السدود، حيث شارفت المدينة على كارثة مائية كادت أن تخلو معها من الماء حرفيًا[1]. من الممكن أن يتكرر هذا السيناريو في العديد من الدول العربية المأهولة بالسكان مع تصاعد تأثير الاحترار العالمي، وعدم ترشيد الاستهلاك، وزيادة الطلب العام، وعدم قدرة الحكومات على حل الأزمات السياسية المتعلقة بالمياه، مثل أزمات السدود المُقامة على نهري الفرات ودجلة وسد النهضة الأثيوبي، حيث يتضاعف تأثيرها في موسم الجفاف. وستؤدي هذه الوضعية إلى زيادة الاضطرابات الاقتصادية مع انكماش النمو الاقتصادي، وهو ما سيفضي حتمًا إلى اضطرابات سياسية واجتماعية لن تزيد وضع صيانة وتطوير البنية التحتية إلا سوءًا. أسوأ ما في هذا السيناريو أن يفضي إلى انتفاضات خبز واسعة النطاق.

(ب) سيناريو الاستدامة: يبدأ هذا السيناريو باتجاه الحكومات نحو تخصيص الموارد لمكافحة آثار التغير المناخي حسب مخاطرها على كل بلد، ومراعاة الاستدامة في عمليات التنمية الاقتصادية، مع تبني سياسات تكيفية مع تغير المناخ. ومن خلال التعاون الإقليمي، تدخل دول الإقليم في نظم إدارة للموارد المائية المشتركة في شكل تكامل، على سبيل المثال دعم شبكات الكهرباء والطاقة في مقابل المياه بين مصر وأثيوبيا والسودان، أو استغلال فائض المياه في السودان في استزراع مساحات أكبر من الأراضي الصحراوية في مصر من خلال دعم مالي خليجي. كما يُمكن للدول العربية بناء مشروعات بحثية حول إعادة تدوير المياه. باختصار، فهذا السيناريو يقلب الأوضاع الحالية رأسًا على عقب.

---

(1) Tucker, Danielle, In a warming world, Cape Town's 'Day Zero' drought won't be an anomaly, Stanford researcher says, Stanford News, 9 November 2019: https://news.stanford.edu/2020/11/09/cape-towns-day-zero-drought-sign-things-come

(4)

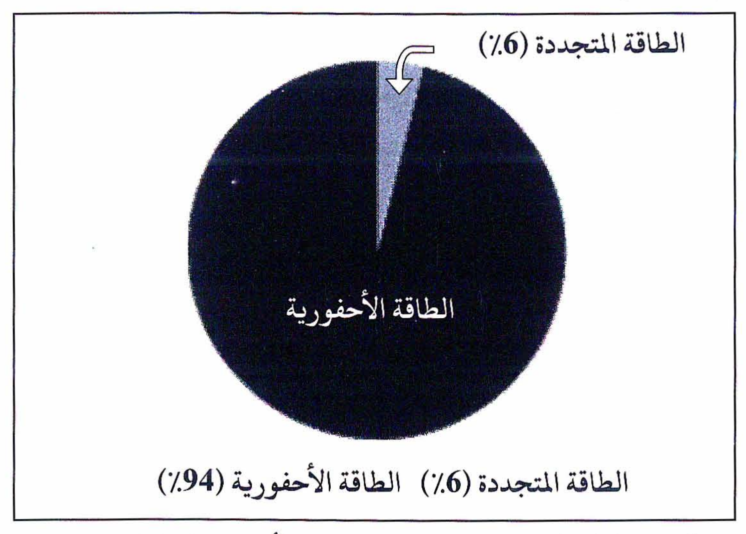
مستقبل الطاقة والطاقة البديلة في الوطن العربي

لا يعاني الوطن العربي من ندرة في مصادر الطاقة بأشكالها المختلفة، الأحفورية والمتجددة على السواء، حيث إن هناك وفرة غير متوفرة لأية منطقة أخرى في العالم. ومع ذلك، فإن هناك أزمة طاقة ماثلة في بعض البلدان وتلوح في الأفق بالنسبة لبلدان عربية أخرى؛ وهذه الأزمة لها أبعاد اجتماعية واقتصادية وسياسية وبيئية عديدة:

- **الاعتماد المتزايد على الوقود النفطي**: باعتباره المحرك الرئيس للاقتصادات العربية سواء المصدرة للبترول والغاز في الخليج العربي والجزائر وليبيا وغيرها، أو تلك المستوردة حيث تبنى خطط النمو الاقتصادي على مزيد من الاستهلاك للنفط والغاز. وتعتمد الدول العربية على استهلاك الوقود النفطي بنسبة تقارب 94٪ لسد احتياجاتها من الطاقة، في مقابل 6٪ حصة الطاقة المتجددة والنظيفة (الشكل رقم 3). ويجعل هذا الاعتماد على مصادر النفط هذه الاقتصادات أكثر عرضة لتقلب الأسواق وتغير أنماط الطلب الدولي. وقد أدى انخفاض أسعار النفط في العامين الماضيين، مصحوبة بتأثيرات جائحة كورونا، إلى توقف العديد من المشروعات التنموية في العراق وغيرها. أما بالنسبة للدول المستوردة، فتمثل فواتير الاستيراد عبئًا كبيرًا على مواردها المالية في حالة تزايد الطلب المتوقع على الطاقة لتوليد الكهرباء سواء للاستخدام المنزلي أو الاقتصادي، وهو ما يجعل قدرة الدولة على استدامة تدفق موارد الطاقة وتوفيرها للجميع محل تساؤل، وهو ما سيؤدي في بعض الأحيان إلى أزمات كتلك المستمرة في لبنان منذ 2019.

- **المخاطر المتزايدة على البيئة**: على الرغم من محدودية إسهام المنطقة العربية في إطلاق الغازات الدفيئة (المسببة لتأثيرات الصوبة الزجاجية) بسبب محدودية التصنيع، إلا أنها تعد المصدر الرئيس للطاقة في البلدان المسؤولة حاليًا عن تلوث الجو وعلى رأسها الصين؛ الإسهام بشكل أكبر في تلويث الغلاف الجوي خاصة الصين التي تطلق

30٪[1] من انبعاثات الغازات الكربونيـة في الغـلاف الجـوي. كـذلك تحتـل المنطقـة العربية المركز الثاني من حيث نمـو «البـصمة الكربونيـة» الـتي تـشير إلى الانبعاثـات الكربونية التي يتسبب فيها النشاط الشخصي والصناعي، وتعد دول الخليج العربي من أعلى مناطق العالم تلوثًا بغاز ثاني أكسيد الكربون، بسبب أنماط النمـو والتنميـة غـير المستدامة. وعلى المستوى المحلي، فالمدن العربية المليونية الكـبرى هي مـن أكـبر مـدن العالم تلوثًا[2]، بسبب الاستهلاك المتزايد للطاقة وشبكات النقل المتهالكة. ومع ارتبـاط الطاقة بالتغير المناخي والموارد، يصبح الوطن العربي في مواجهة خطـر ثـلاثي يتمثـل في أزمات المياه والغذاء والطاقة[3].



الشكل رقم (3) الطاقة المتجددة في مقابل الطاقة الأحفورية في الوطن العربي

المصدر: مؤشر مستقبل الطاقة العربية AFEX, 2019

---

(1) Ortega, Victor, Which Countries are the world's biggest carbon Polluters? Climate Trade, 17 May 2021:
https://climatetrade.com/which-countries-are-the-worlds-biggest-carbon-polluters

(2) Gedeon, Fadi, Greenpeace reveals 8 Middle Eastern cities among most polluted in the world, Green Peace, 31 October 2018:
https://www.greenpeace.org/mena/en/nox-2

(3) Jagerskog, Anders, Water, Food and Energy in the Arab World, World Bank Blogs, 20 November 2018:
https://blogs.worldbank.org/arabvoices/water-food-and-energy-arab-world-collective-challenge

- **زيادة الطلب غير المحدود على الطاقة:** سواء بسبب النمو الطبيعي للسكان، وزيادة حجم المدن ومعدلات التصنيع وكذلك ارتفاع مستويات المعيشة. واتجهت الدول العربية في عقود سابقة لدعم استهلاك الطاقة خاصة الكهرباء لأسباب متعلقة بالتنمية، بحيث أصبحت أسعار الاستهلاك أقل بكثير من التكلفة. أدى هذا الوضع إلى تشجيع الأفراد على أنماط استهلاكية غير محسوبة في الوقت الذي بدأت فيه محطات إنتاج الكهرباء بالتهالك، وضعفت فيه قدرات الدولة على تجديد الشبكات وتحديثها. أدى هذا الوضع إلى تدهور كفاءة إنتاج الطاقة ورشادة استخدامها، خاصة مع توقف خطط الاقتصاد الإنتاجي. وأدى ضعف تطبيق القانون إلى انتشار أنماط من الاستهلاك غير القانوني. وعلى الرغم من اتجاه بعض الدول العربية لتعديل أسعار الكهرباء لتقارب أسعار السوق، فإن هذا لم يصاحبه إصلاح في البنية التحتية للطاقة، وهو ما يعني زيادة الأعباء على القطاعات متوسطة ومنخفضة الدخول وعدم استدامة الحلول المطروحة.

- **تهالك البنية التحتية لشبكات الكهرباء والطاقة:** وهي نتيجة طبيعية للأزمات والصراعات السياسية في دول مثل لبنان والعراق[1]؛ حيث تعاني الأولى من أزمة انقطاعات وتهالك في البنية التحتية منذ نهاية الحرب الأهلية 1990، وتعاني الثانية من الأزمة نفسها منذ الغزو الأمريكي للعراق في 2003. وعزز من هذا التهالك زيادة الطلب، وموجات الاحترار[2].

- **الصراعات السياسية:** نجحت الدول العربية قبل عقد في توفير الكهرباء للغالبية العظمى من مواطنيها، إلا أن نحو 30 مليون مواطن عربي يعيشون في المناطق

---

(1) Fahim, Kareem & Loveluck, Louisa, Power Outage cripple the Middle East amdi record heat waves and rising unrest, the Washington Post, 24 July 2021: https://www.washingtonpost.com/world/middle_east/middle-east-electricity-crisis/2021/07/23/d4dfd9f4-de74-11eb-a27f-8b294930e95b_story.html

(2) محمد بن صالح البلوشي وعراق أحمد، «الطاقة» مشاكل عربية مزمنة وبدائل غائبة، البيان، 1 فبراير 2014:
https://www.albayan.ae/one-world/correspondents-suitcase/2014-02-01-1.2052856

الريفية والجبلية والنائية ما زالوا محرومين من الكهرباء. وزاد من تفاقم هذا الوضع الصراعات التي شهدتها بعض الدول وأدت إلى حرمان مزيد من المواطنين من موارد الطاقة والكهرباء مع تدمير محطات التوليد والنقل وشبكات توزيع الكهرباء أو سرقتها من قبل عصابات محلية سعيًا للتربح وابتزاز السكان المحلين[1].

ويستدعي النظر في مستقبل الطاقة، بأبعادها المختلفة، في الوطن العربي مراجعة نمط التنمية السائد في الوطن العربي والذي يعاني من تشوهات عديدة تؤدي إلى ترسيخ الوضع الحالي والمتمثل في زيادة الاعتماد على الوقود الأحفوري، وما يرتبط به من تحولات عميقة أحدثها في منطقة الخليج العربي في عقود سابقة، وكذلك في زيادة الاستهلاك غير الرشيد وغير المحدود. ويؤدي هذا الوضع إلى تزايد الفجوة بين ما يمتلكه الوطن العربي من إمكانيات حقيقية وما هو متحقق على الأرض.

والسبيل الرئيس للخروج من هذه الأزمة، وتجنب تبعاتها الاقتصادية والمالية والبيئية هو التحول نحو الطاقة المستدامة، أي مصادر الطاقة المتجددة. ومن شأن هذا التحول أن:

- يقلل من مخاطر التغير المناخي على دول المنطقة

- يؤدي إلى تعزيز أمن الموارد؛ حيث أثبتت الدراسات العلاقة بين الطاقة المتجددة وخفض الطلب على المياه في إنتاج الطاقة والتصنيع[2].

- يسهم في تنويع اقتصادات الدول المصدرة للنفط والغاز، وتقليل اعتمادية الدول المستوردة على واردات النفط، وبالتالي تأمين مصادر الطاقة.

---

(1) Alhaj Omar, Fadi et al, The Effect of the Syrian Crisis on electricity Supply and the Household Life in North West Syria: A University-Based Study, Education and Conflict Review, 2020:
https://discovery.ucl.ac.uk/id/eprint/10109122/1/Omar_Article10_Omar.pdf

(2) Sohns, A., Rodrigues, Diego & Delgadao, A. Thirsty Energy (II): The Impact of Water for Oil and Gas Extraction, Live Wire, 2016:
https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/23635/Thirsty0energy0l0and0gas0extraction.pdf?sequence=1

وقد شهدت السنوات الأخيرة اتجاه العديد من الدول العربية إلى الاهتمام بالطاقة النظيفة والمتجددة؛ خاصة طاقة الريح والطاقة الشمسية، حيث تقع معظم البلاد العربية في ما يعرف بحزام الشمس SUNBELT. وقد بدأت معظم البلاد العربية في رفع حجم الاستثمار العام في الطاقة النظيفة خاصة في العقد الماضي. وتعد المغرب من الدول العربية الرائدة في هذا الصدد، حيث زادت نصيبها من الطاقة الشمسية من 198 ميجاوات في 2014 إلى 750 ميجاوات في 2020. وتقود السودان المنطقة في إنتاج الطاقة الهيدرومائية بنسبة 51٪ بفضل قدراتها المائية الهائلة[1]. وتوسعت مصر في إنتاج طاقة الريح لتصل إلى 267 ميجاوات وتسعى إلى توليد أكثر من 50 من الكهرباء من خلال الطاقة الشمسية بحلول 2030[2]. وقد تحققت نقلة هائلة في هذا الصدد في 2019 مع بدء إنتاج الطاقة من «مزرعة بنبان للطاقة الشمسية» بأسوان، والتي تعتبر الأضخم في قارة أفريقيا، وتبلغ سعتها التأسيسية 1650 ميجاوات[3].

وتبقى الخطوة الرئيسة أمام توسيع استخدام الطاقة المتجددة في الدول العربية هي إشراك القطاع الخاص والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مشروعات التوسع، فمازالت مشروعات الطاقة المتجددة في المنطقة تدار من خلال استثمارات حكومية كبيرة ومكلفة، في الوقت الذي تطورت فيه تقنيات إنتاج الطاقة الشمسية وطاقة الريح، وأصبحت أقل تكلفة، وبالتالي أصبح من الضروري تشجيع رؤوس الأموال الخاصة على الاستثمار في هذا المجال وإزالة العقبات المالية والإدارية التي قد تعيق الاستثمار

(1) IRENA, Renewable Energy in the Arab World: Overview of Development, IRENA, 2016:
https://www.irena.org/-/media/Files/IRENA/Agency/Publication/2016/IRENA_Arab_Region_Overview_2016.pdf

(2) International Renewbale Energy Agency, Renewable Energy Outlook, Egypt, IRENA, 2018:
https://www.irena.org/-/media/Files/IRENA/Agency/Publication/2018/Oct/IRENA_Outlook_Egypt_2018_En.pdf

(3) Habiab, Ali & Mahmoud, Maged, Arab Future Energy Index AFEX 2019:
https://www.rcreee.org/sites/default/files/final_afex_re_2019_final_version-1.pdf

فيهـا. وتـشير بعـض التقـارير إلىٰ ضرورة تـشجيع الحكومـات المجتمعـات المحليـة، وجماعات الأعمال المرتبطة بها علىٰ بنـاء شـبكات إنتـاج طاقـة لا مركزيـة تـدار ذاتيًـا بإشراف من الإدارة المحليـة. ومـن شـأن هـذه الإسـتراتيجية تخفيـف أعبـاء الإدارة والصيانة علىٰ الحكومـات المركزيـة، وزيـادة معـدل التحـول في الاعتمـاد علىٰ الطاقـة المتجددة علىٰ نحو أسرع[1].

وبالطبع لن يعني هذا التحول التخلي عن الوقـود الأحفـوري، أو إحـلال الطاقـة النظيفة محله كليًّا. فهناك قطاعات إنتاجية وقطاعات النقل ستكون في حاجة إليـه، لذا فالهدف هو تنويع مصادر الطاقة وتأمين وصولها إلىٰ السكان بأسـعار معتدلـة يمكـن تحملها وكذلك ضمان الاستدامة وتجنب الأزمـات الـتي قـد يتـسبب فيهـا الاعتمـاد المتزايد علىٰ الوجود الأحفوري.

(5)

إعادة الإعمار ومستقبل العمل العربي المشترك

عند التعرض لمستقبل العمـل العـربي، يمكـن الإشـارة إلىٰ نـوعين مـن أشـكال التعاون العربي المشترك؛ النوع الأول هو التعاون الفني والتقـني، والتجـاري والنقـابي، والذي تمثله اتفاقات التعاون بين ممثلي الحكومات العربية المختلفة وكذلك الجمـاعات المعنية والنقابات الفنية، مثل المحـامين والأطبـاء والمهندسـين والمعمـاريين، والأدبـاء والكتاب وغيرهم. ومن المتوقع أن يتزايـد النمـو المـضطرد لأشـكال التعـاون المختلفـة بفعل النمو الاقتصادي واتساع نطاقات الاستثمارات، وتـشابك المـصالح والحاجـة إلىٰ نقل الخبرات من بلد لآخر، وكذلك تطور التقنيات التي ستسرع من عمليات التواصـل والتفاعل في الفضاء الافتراضي بين مختلف الجماعات والنقابات والاتحادات العربية.

(1) ESCWA, Energy Vulnerability in the Arab Region, ESCWA, 2019: https://archive.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/energy-vulnerability-arab-region-english_0.pdf

أما النوع الثاني، فهو القائم على التفاهم السياسي المشترك بين الدول العربية حول ملف إعادة الأعمار في الدول التي تعاني من الصراعات الأهلية. قد يبدو الحديث عن إعادة الإعمار في المنطقة مبكرًا خاصة مع استمرار معظم الصراعات على الأرض، وعدم اكتمال العمليات الانتقالية في بعض الدول. إلا أن هذا الملف قد طرح من بداية الصراعات، إذ إنه عامل رئيس لتحقيق التسوية النهائية والشاملة للصراعات. وليست إعادة الإعمار بمجرد عملية بناء مادي لما تهدم في أثناء الحروب، أو مجرد مد طرق قد انقطعت، بل هي عملية سياسية اقتصادية بامتياز تتم من خلالها إعادة تشكيل الاقتصاد الوطني في إطار الجهود السياسية لتسوية النزاعات. ومن ثَمَّ، ليس النجاح مضمونًا في إعادة الأعمار[1].

حاليًّا، تبدو الحاجة إلى إعادة الإعمار في المنطقة أكثر إلحاحًا بسبب تزامن وتداخل الصراعات الأهلية في المنطقة. وعلى الرغم من أن الأطر الوطنية، مثل درجة وجود مؤسسات وعملية سياسية فاعلة، وتأثير موارد النفط والتمويل، ستحدد الكثير من نتائج الإعمار في المنطقة، فإن التفاعلات الإقليمية سيكون لها تأثير موازٍ، فمن المحتمل أن تكون إعادة الإعمار ساحة للتعاون الاقتصادي الإقليمي، أو ربما ساحة لإعادة إنتاج الصراعات. وتوجد حاليًّا العديد من المؤشرات التي تدعم المسار الأول، مثل حاجة الدول الخليجية إلى تنويع اقتصاداتها، وبالتالي تسعى إلى الإسهام في اقتصادات بعض الدول من خلال الاستثمار في قطاع البنية التحتية والطرق والموانئ والطاقة، وعدم قدرة القوى الإقليمية على القيام بأعباء إعادة الإعمار وحدها، فإيران وتركيا غير قادرتين اقتصاديًّا على تمويل إعادة الإعمار في سوريا، في الوقت الذي ترى فيه روسيا ضرورة الدفع بدول الإقليم لدفع الاقتصاد السوري.

أما مسار التنافس على إعادة الإعمار فيعززه ضعف الأطر السياسية في الدول

---

(1) عمرو عادلي ومحمد العربي وإبراهيم عوض، إعادة الإعمار في الدول العربية بعد الحرب: استمرار الصراع بوسائل أخرى، مركز مالكوم كير - كارنيغي الشرق الأوسط، 24 فبراير 2021:
https://carnegie-mec.org/2021/02/24/ar-pub-83929

ذات الحاجة لإعادة الإعمار. كل هذه الأوضاع تجعل إعادة الإعمار انعكاسًا لمدى قدرة النظام الإقليمي على التوافق أو التصارع.

وفي هذا السياق، تبرز الحاجة إلى «عمل عربي مشترك» أو ربما «مشروع مارشال عربي» لإرساء الاستقرار في الدول ذات الحاجة لإعادة الإعمار من خلال مفهوم التكامل الاقتصادي[1]. وقد كان الاقتصاد الأمريكي عند إطلاق مشروع مارشال لمساعدة دول غرب أوروبا في موقف قوي يساعد على منح معونات دون مقابل. أما الاقتصادات العربية، حتى النفطي منها، ما زال في مرحلة انتقالية تستدعي التكامل من خلال الاستثمار المشترك الذي يعود بالفوائد الاقتصادية والتشغيلية على كل من المستثمر والمضيف، فضلًا عن تعزيز قاعدة العمل العربي المشترك على أساس اقتصادي وسياسي أكثر قوة.

وتبدو حالة العراق هي الأفضل مع وجود مصادر لتمويل إعادة الإعمار متمثلة في عوائد النفط، ووجود عملية سياسية ومؤسسات تحظى باستقرار نسبي، وأخيرًا، نجاح القيادة الحالية في بناء تفاهم مع مختلف القوى الإقليمية. وفي هذه الوضعية، يحتاج العراق إلى استثمارات عربية في قطاع الطاقة الكهربائية لإعادة تأهيل محطات إنتاج الوجود، وتشغيل مصافي النفط، وإعادة تأسيس الصناعات التحويلية. أما سوريا، فما زالت حالة شائكة خاصة مع وجود عقوبات غربية على النظام الحالي، وقانون عقوبات قيصر الأمريكي الصادر في 2020. وهو ما قد يحبط أية محاولات عربية للتعامل المباشر مع دمشق في ما يتعلق بإعادة الإعمار. ولقد كان مشروع الوصل الكهربائي المصري - الأردني للبنان عبر سوريا، المتفق عليه في سبتمبر 2021 بمثابة نقطة اختبار لهذا القانون. فقد وجدت واشنطن ضرورة تقييد العمل بالقانون من أجل تخفيف الأزمة الاقتصادية التي يمر بها لبنان، وكذلك لقطع الطريق أمام الدعم

---

(1) إميل أمين، عن مشروع مارشال عربي، الاتحاد، أبريل 2020:
https://www.alittihad.ae/wejhatarticle/105986

الإيراني للبنان[1]. وبالتالي، فإن اتجاه الدول العربية لبناء مشروعات للاستثمار في سوريا، قد يقنع واشنطن بعبث محاولة إسقاط نظام البعث في سوريا من خلال العقوبات.

وتتشارك ليبيا مع العراق في وجود موارد نفطية لتمويل إعادة الإعمار، إلا أن البلد يعاني في بنية مؤسساته الاقتصادية، حيث يعتمد اقتصاده بالكامل على إعادة توزيع أرباح الريع النفطي، فضلًا عن سيادة أنماط اقتصاد الحرب من تهريب للبشر والسلاح والسلع عبر الحدود. وسيتوقف نجاح إعادة الإعمار في إعادة بناء المؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تعيد تأسيس الاقتصاد الليبي على أساس الاستثمار في البنية التحتية وتضمين المناطق كافة. وتبدو ليبيا أكثر استعدادًا لاستيفاد العمالة العربية خاصة من مصر وتونس، وهو ما سيمنح الدولتين مصادر تمويل هائلة. وقد يكون للشركات المصرية نصيب هائل من إعادة تأهيل البنية التحتية خاصة الطرق الواصلة بين المدن الليبية المترامية.

أما اليمن، فتنقسم حظوظه في إعادة الإعمار بين الشمال والجنوب. ويبدو جنوب اليمن المطل على خطوط التجارة العالمية أكثر جذبًا لاستثمارات القوى الراغبة في تأمين طرق التجارة والموانى وعلى رأسها الإمارات، والصين. أما شمال اليمن، الأفقر في موارده، فسيظل في حاجة إلى التمويل الخليجي. وهو ما سيتوقف على نهاية فعلية للحرب وإعادة تشكيل النظام السياسي على نحو توافقي.

لذا، لن تكون المساعدات كافية لإنجاح إعادة الإعمار في المنطقة. ومن ثَمَّ، فالسيناريو الأفضل هو تقديم الدعم السياسي لإعادة الإعمار، فضلًا عن الدعم التقني والاقتصادي، بدلًا من التركيز على الأرقام وحدها. مع العلم، أن الإخفاق في إعادة الإعمار لن يعني سوى إعادة تدوير أسباب الصراع، وإنتاجه بأشكال أخرى؛ ما قد

(1) عمر الناظور، واشنطن تحيي خط الغاز بين مصر والأردن وسوريا ولبنان، المجلة، 14 سبتمبر 2021: https://arb.majalla.com/node/161556

يهدد استقرار بقية دول المنطقة. ويمكن أن تستغل أطر التعاون العربي القائمة بالفعل مثل جامعة الدول العربية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي لحشد الاستثمارات العربية المطلوبة في الجانب الاقتصادي من إعادة الإعمار[1]. ويمكن للمؤسسات نفسها بالتعاون مع الهيئات الوطنية أن تحدد القطاعات الأكثر احتياجًا للاستثمار والتطوير، والإمكانات المحلية المتوفرة، ومساحات التعاون الأكثر احتمالًا بين البلدان العربية.

❋

(1) علي عبد العزيز سليمان، كيف نمول إعادة الإعمار في الوطن العربي؟ الأهرام، 14 يونيو 2021:
https://gate.ahram.org.eg/daily/News/203784/4/812187aspx

القسم الخامس

التحولات التكنولوجية وآثارها على المستقبل العربي

(1)

اتجاهات التحولات التكنولوجية

أصبحت التقنيات الرقمية تتخلل الحياة البشرية على نحو غير مسبوق، كما أن الابتكار التكنولوجي كان وما زال، لكثيرين، هو المحدد الأكبر لتحولات العالم منذ اكتشاف الإنسان للنار وصنعه أول الأدوات وصولًا إلى الأتمتة والذكاء الاصطناعي. وعند الحديث عن مستقبل الابتكار التكنولوجي، نجد هناك اتجاهين. يذهب الاتجاه الأول أنه على عكس الاعتقاد الشائع، إلى أن البشرية حاليًّا تمر بمرحلة ركود في الإبداع التقني وأن التقنيات الحالية ليست إلا تحسينات على ابتكارات سابقة أحدثت تحولًا في عالم الاتصال والحركة والانتقال في القرنين التاسع عشر والعشرين، وبالتالي، فنحن بصدد الذروة التي قد نواجه بعدها تدهور في الإبداع[1]. ويرجح الاتجاه الثاني، وهو الأكثر سيادة، أن الخط العام للتطورات التقنية في صعود، وأننا ما زلنا على أعتاب ثورة تقنية جديدة لم تقع بعد، وأن المصير الحتمي للتقنية أن تسيطر على حياة البشر سيطرة كاملة وصولًا إلى تحقق «اليوتوبيا» التقنية. ويعرف هذا الاتجاه باسم الحتمية التكنولوجية[2] الذي قد يبالغ أحيانًا، فيبشر بإسهام التكنولوجيا في التطور البيولوجي

---

(1) Dorling, Danny, Slowdown: The End of the Great Acceleration and Why It's Good for the Planet, the Economy and Our Lives. USA: Yale University Press, 2020.

(2) يعرف هذا الاتجاه أيضًا بالتسارعية Accelerationism والتي تتصور أن محاولات إصلاح الرأسمالية قد أخفقت في كل محاولاتها وأن السبيل الوحيد هو دفعها قدمًا من خلال الابتكار التكنولوجي الذي قد يؤدي إلى إنتاج نموذج اقتصادي واجتماعي جديد يستند على قوة التقنية. وقد يتسع هذا النموذج لإعادة ابتكار البشرية. انظر:
Beckett, Andy, Accelerationism: how a fringe pholiosophy predicted the future we live in. The Guardian, May 2017: https://www.theguardian.com/world/2017/may/11/accelerationism-how-a-fringe-philosophy-predicted-the-future-we-live-in

للبشر حتى يتحولوا إلى «ما بعد بشريين Post-Human» حيث يندمج الذكاء الاصطناعي بالبشري وصولًا لمرحلة المفردة Singularity [1].

وبصرف النظر عن هذا الجدل الذي يتخذ منحنى فلسفيًّا، فمن المؤكد أن للتحولات التقنية دورًا كبيرًا حاليًّا في التغيرات السياسية والجيوسياسية والاجتماعية والثقافية التي يمر بها العالم، سواء كانت سلبية أم إيجابية. ومن المؤكد أيضًا أن هذه التحولات قوة دافعة نحو المستقبل، وأنها تسهم في إعادة ترتيب مراكز القوة العالمية، كما فعلت الثورة الصناعية سابقًا. كذلك، وسيكون الوطن العربي متأثرًا بشكل كبير بتداعيات هذه التحولات؛ لذا يجدر بالمجتمعات العربية أن تنظر بعين الاعتبار والحذر إليها خشية فقدان موقعها في السباق العالمي نحو ما يطلق عليه حاليًّا الثورة الصناعية الرابعة[2]، بعدما لحقت متأخرًا بالتحولات الكبرى السابقة.

ومن أهم هذه التحولات التكنولوجية:

- **تحليلات البيانات الضخمة**: تعرف البيانات الضخمة بأنها مجموعة من

---

(1) تعرف المفردة بأنها: لحظة مستقبلية افتراضية تصبح فيها التكنولوجيا متطورة للغاية حتى الخروج عن السيطرة، حيث يتفوق الذكاء الاصطناعي الخارق على نظيره البشري؛ بحيث لا يكون أمام الأخير إلا مجاراة الآلات والاندماج بها. ووفقًا لراي كروزيل، أحد كبار المبشرين بالمفردة، فبحلول منتصف القرن الحالي، سترى البشرية تحولات غير مسبوقة، خارج تصورنا الحالي، ستقلب أسس المجتمعات البشرية رأسًا على عقب. انظر:
Tzezana, Roey. Singularity: Explain it to me like I'm 5-years-old. Futurism, 3 March 2017: https://futurism.com/singularity-explain-it-to-me-like-im-5-years-old

(2) الثورة الصناعية الرابعة: يشير هذا المصطلح إلى التحول الممكن حدوثه بفعل التحولات الرقمية والتكنولوجيا الحيوية وغيرها. وهذه المرحلة تتلو الثورات الصناعية الثلاثة السابقة، وهي تلك الثورة الصناعية الأولى التي أحدثتها المحركات الميكانيكية والبخارية في القرن التاسع عشر. أما الثورة الثانية، فقدت وقعت في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين مع التوسع في استخدام الكهرباء في العمليات الصناعية الكبرى. ووقعت الثورة الصناعية الثالثة في منتصف القرن العشرين مع ابتكار الحواسب والعمليات الرقمية التي طورت آليات التصنيع والقطاعات المالية والمحاسبية والطاقة فضلًا عن الاتصالات. انظر:
https://www.salesforce.com/blog/what-is-the-fourth-industrial-revolution-4ir

البيانات التي تمتلك حجمًا يفوق قدرات قواعد البيانات التقليدية على إدارتها والتقاطها وتخزينها وتحليلها[1]. وفي عام 2020 بلغ حجم البيانات الرقمية المتداولة عالميًّا 300 مرة أضعاف البيانات المتوفرة في عام 2005[2]. إلا أن الأمر لا يتعلق فقط بحجم البيانات التي يتم توليدها مع كل نشاط على الشبكة العنكبوتية، بل أيضًا بتنوعها وسرعة تداولها، وهو ما يستدعي بناء نماذج رياضية لتحليل الكم الهائل من المعلومات وهو ما يعرف «بالتحليلات Analytics»؛ حيث يتم اكتشاف الأنماط السائدة في كل البيانات؛ وبالتالي، استغلالها لوصف توجهات معينة أو التنبؤ بسلوك معين. يجري الآن التوسع في استخدام هذه التحليلات على مستوى الشركات والدول وفي مجالات عديدة تبدأ من الأمن السيبراني ومكافحة الجريمة انتهاء بالشركات حيث تساعدها على اقتناص الفرص الاستثمارية وتقليل التكلفة وتحسين عملية صناعة القرار[3].

- **الذكاء الاصطناعي**[4]: هو محاكاة للذهن البشري في وسيط آلي وغير بيولوجي.

---

(1) محمد حبش، لمحة عن البيانات الضخمة BIG DATA، عالم التقنية، 24 يوليو 2013:
https://www.tech-wd.com/wd/2013/07/24/what-is-big-data

(2) Big Data LDN, the 3 Vs of Big Data:
https://bigdataldn.com/intelligence/big-data-the-3-vs-explained/

(3) SAS, Big Data Analytics: What it is and why it matters:
https://www.sas.com/en_us/insights/analytics/big-data-analytics.html

(4) ترى بعض التقديرات أن هناك مبالغة في مفهوم الذكاء الاصطناعي والتطبيقات الحالية، وربما المستقبلية، التي يطلق عليها ذكاء اصطناعيًّا. بالنسبة لهذا الاتجاه، فإن هذه التقنية القائمة على التعلم الآلي Machine Learning ليست ذكاء بالمفهوم الإنساني وإنها مجرد محاكاة للعمليات العقلية التي يقوم بها الإنسان. وبالتالي، لا يمكن فصلها فعليًّا عن التحكم البشري الذي يقوم بالبرمجة. وبالتالي، فنحن ما زلنا في طور مبكر من وجود آلات مستقلة تمامًا عن العالم البشري. انظر: مقال وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر عن الذكاء الاصطناعي ونهاية التنوير البشري في مجلة الأتلانتيك.

Kissinger, Henry, How the Enlightenment Ends, The Atlantic June 2018:
https://www.theatlantic.com/magazine/archive/2018/06/henry-kissinger-ai-could-mean-the-end-of-human-history/559124/

وتقوم هذه المحاكاة على أساس «التعلم الآلي Machine Learning» حيث تخزن الآلات/ الحواسب البيانات وتعالجها من خلال خوارزميات رياضية للتوصل إلى استنتاجات، وتصحيح أخطائها ذاتيًا[1]. وبهذا يرتبط الذكاء الاصطناعي بالبيانات الضخمة ونماذج تحليلها. ويميز المتخصصون بين ثلاثة مستويات من تطبيق الذكاء الاصطناعي؛ إما أن يكون الإنسان موجهًا لعملية التعلم الآلي، وإما أن يصحح أخطاء الآلة، وإما أن يتركها للتحرك الذاتي[2]. وتبدأ هذه التطبيقات من آليات بسيطة مثل التعرف على الوجوه، كما يحدث على شبكة فيسبوك، أو برامج المساعدة الآلية مثل «سيري» أو «أليكسا»، وصولًا لدعم الطائرات المسيرة به.

- **التحول نحو إنترنت الأشياء**: إنه أعلى دراجات التواصلية حيث تتصل جميع الأشياء، ومن ضمنها الإنسان بالإنترنت؛ حيث يتواجد نظام يربط الحواسب والآلات والأدوات والحيوانات بنظام واحد من خلال وحدات تعريفية وآليات نقل البيانات وحساسات ومعالجات بيانات بدون تدخل إنساني. وتستخدم مثل هذه الشبكات تطبيقات البيانات الكبرى والتعلم الآلي للتحكم في إعطاء الأوامر ومتابعتها[3]. إنترنت الأشياء هو دفع شبكة الإنترنت كي تكون آلة ضخمة ذاتية التحرك وتتخلل كل جوانب الحياة بداية من الطعام والطبخ والتعلم والقيادة وغيرها من ممارسات يومية.

- **الأتمتة والروبوتيكس**: الأتمتة هي الحركة الذاتية حيث تستخدم الآلات المادية من سيارات وماكينات ومركبات وغيرها البرامج الحاسوبية كي تقوم بمهامها. أما والروبوتيكس فهي عملية تصميم وخلق البشر الآليين لتنفيذ مهام معينة[4].

---

(1) IBM, Machine Learning, IBM, 15 July 2020:
https://www.ibm.com/cloud/learn/machine-learning

(2) What is Human in the Loop Machine Learning, Medium, 20 May 2020:
https://medium.com/vsinghbisen/what-is-human-in-the-loop-machine-learning-why-how-used-in-ai-60c7b44eb2c0

(3) Gillis, Alexander, What is Internet of Things (IoT)? IOT Agenda, 30 June 2018"
https://internetofthingsagenda.techtarget.com/definition/Internet-of-Things-IoT

(4) The Difference between Robotics and Automation, Work Fusion, 29 November 2019:
https://www.workfusion.com/blog/the-difference-between-robotics-and-automation

وربما كان التطبيق الأكثر شهرًا لعملية الأتمتة هي الطائرات المسيرة الاستطلاعية أو الهجومية، والتطبيق الأكثر انتظارًا هو السيارات ذاتية الحركة. وتتطلع بعض الحكومات إلى استخدام الروبوتات كبديل للجنود في المعارك أو على الأقل في المواقع الأكثر خطورة.

- **الطابعات ثلاثية الأبعاد**: أو ما يعرف بالتصنيع الإضافي Additive Manufacturing، وهي عملية تصميم وإنتاج حاسوبي للأشياء؛ حيث تنتج أجزاء من الآلات والأدوات، أو تنتج إنتاجًا كاملًا من خلال الطباعة على طبقات وبشكل أسرع من تصنيعها بالوسيلة التقليدية[1].

ومن المؤكد أن هذه التحولات ستؤثر على الحياة اليومية للبشر؛ بحيث ستجعلها أكثر يسرًا واتصالًا، وستتغير الطرق المختلفة التي نتفاعل بها ونتعلم ونتواصل بها. ولكن سيكون لها عواقب تتعلق بعدم المساواة والاغتراب وضعف الروابط بين أفراد المجتمع، فضلًا عن الإشكاليات القانونية والأخلاقية التي ستطرحها على التفكير البشري في العقود التالية. أما التأثيرات الكبرى لهذه التحولات، فقد تظهر في القطاعات التالية:

(أ) **الاقتصاد**: بالطبع ستسهم هذه التحولات في إعادة ترتيب البنية الاقتصادية العالمية؛ بحيث تتركز القوة في الدول والبلدان الأكثر استثمارًا في قطاعات البحث والتطوير التقني والقادرة على احتكار حقوق الملكية الفكرية، ومن ثَمَّ بيعها. وبالتالي، ستعزز هذه التحولات انتقال الرأسمالية العالمية نحو الحالة الريعية، وكذلك سيعزز المكانة الكبرى التي تحظى بها شركات التقنية مثل؛ جوجل، وفيسبوك، وأمازون، وعلي بابا، وغيرها. في المقابل، سيكون لهذه التحولات أثر في الترويج لأنماط اقتصاد المصدر المفتوح والمشاركة وتعزيز الأعمال الصغيرة القادرة على المنافسة، والتي قد تتجه لتطبيق الابتكارات التكنولوجية على أزمات مستعصية، مثل التغير المناخي، أو التحول نحو الطاقة النظيفة أو استدامة الموارد.

---

(1) What is 3D Printing, Built-in Beta.

(ب) **سوق العمل**: وهو ما سنتعرض له بالتفصيل في المحور (3) من هذا القسم؛ حيث ستسهم التقنية في اندثار بعض الأعمال، كما ستولِّد أخرى.

(ج) **الحرب والصراعات**: يعد تعزيز القوة العسكرية دافعًا رئيسًا في استثمار الدول في هذه التقنيات. وترى بعض الاتجاهات الإستراتيجية أن هذه التحولات ستكون بمثابة «ثورة في الشؤون العسكرية»؛ حيث ستتوسع الجيوش في الاعتماد على الروبوتات كأداة للقتال، وسيحتل الذكاء الاصطناعي دورًا كبيرًا في تحديد ماهية ودرجة المخاطر وكيفية التعامل معها، وستعزز تقنيات الاتصال قدرة القادة على التواصل مع ميدان المعركة. وتعزز تقنيات الأتمتة التوسع في استخدام الطائرات المسيرة، التي أضحت علامة مميزة للصراعات الحالية. وقد يؤدي الاستخدام العسكري للطابعات ثلاثية الأبعاد إلى حل جزء كبير من مشكلات الإمداد اللوجيستي[1]. إلا أن هذه الثورة التقنية - العسكرية محفوفة أيضًا بمخاطر الرخص النسبي لهذه التقنيات وإمكانية ضياع الميزة النسبية التي تخلقها.

(د) **السياسة**: بشرت تكنولوجيا الاتصالات منذ مطلع القرن الحالي بإمكانية الإسهام في «تحرير» المجتمعات ونشر الديمقراطية. إلا أن وسائل التواصل الاجتماعي، الأكثر التصاقًا بالحياة اليومية للمواطنين، أصبحت ساحة للتضليل ونشر الأخبار الزائفة وبث الانقسامات، وهو ما عرف بالبلقنة الإلكترونية Cyber Balkanization[2]. ويتخوف الكثيرون حاليًا من إمكانية استخدام النظم السلطوية للتحولات التقنية سالفة الذكر لتعزيز قبضة الحكومات على مواطنيها من خلال تعزيز قدراتها على المراقبة والتحكم في الحركة والتفكير؛ وترى الاتجاهات المتوجسة

---

(1) محمد العربي، ثورة لا تتحقق: ما هي حدود قدرة التكنولوجيا على تغيير طبيعة الحرب؟ مركز الإنذار المبكر، 26 يناير 2021.

(2) Langley, Nathanial, Social Media Spurs Societal Balkanization, The Daily Illini, 7 April 2021: https://dailyillini.com/opinions/2021/04/07/opinion-social-media-spurs-societal-balkanization

من «الحتمية التكنولوجيا» أن العالم متجه إلى «ديستوبيا أورويلية»[1]. ويطرح المحامي البريطاني جيمي زوسيكند في كتابه «سياسات المستقبل» فكرة أن تخلل التقنيات الرقمية في حياتنا سيدفع المجتمعات البشرية في المستقبل القريب إلى إعادة اختراع السياسة، فقد ارتكزت السياسة في القرن العشرين تدور حول سؤال الكيفية التي تتدخل الدولة وتدير بها الحياة الجمعية، وما يترتب على هذا من أدوار أخرى للمجتمع المدني والسوق. أما السياسة في القرن الحادي والعشرين، فسوف تتركز حول سؤال إلى أي مدى ينبغي لحياتنا الجمعية أن تتحدد من خلال النظم الرقمية والشركات التي تنتجها؛ وماهية شروط ذلك الدور، وما يترتب عليه من إعادة تعريف دور الدولة وبقية الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين، والأهم من ذلك، تداعيات هذا الدور على المفاهيم السياسية الأساسية، التي دارت حولها النظرية السياسية في القرن العشرين؛ وهي الحرية والعدالة والديمقراطية والأخلاق[2].

(هـ) **الصحة العامة**: أظهرت أزمة جائحة كورونا الإمكانات الهائلة التي يمكن أن توفرها التقنية في حصار الوباء، فقد تمكنت بعض دول شرق آسيا من خلال استخدام تحليلات البيانات الضخمة من حصار المرض نسبيًّا من خلال إدماج بيانات المواطنين مع بيانات الجمارك والسفر؛ لمراقبة المواطنين الأكثر احتمالًا إصابتهم بالمرض، مع التعرف على تاريخهم الصحي. وكذلك كانت أدوات المراقبة الإلكترونية فعالة في تنفيذ الحجر الصحي خاصة في الصين. ومن المؤكد أن مثل هذه التجارب قد توسع من استخدام مثل هذه التقنيات لبناء نماذج تنبؤية حول الوباء القادم، وتحسين

---

(1) نسبة إلى الكاتب الإنكليزي جورج أورويل وروايته الديستوبية (1984). انظر:
Potsman, Rachel, Big Data meets Big Brother as China Moves to rate its citizens, Wired, 21 October 2017:
https://www.wired.co.uk/article/chinese-government-social-credit-score-privacy-invasion

(2) Susskind, Jamie, Future Politics: How Can we Live Together in A World Ruled by tech? Oxford: Oxford University Press.

آليات التشخيص وإمكانيات الوقاية من الأمراض[1]. وكذلك قد تسهم تقنيات الطابعات الثلاثية في تطوير أبحاث إنتاج الأنسجة اللازمة للعمليات، فضلًا عن استخدام الروبوتات للمساعدة في العمليات الجراحية أو غير ذلك من أبعاد الصحة. ويمكننا أيضًا تلمس مساعدة التقنيات على تحسين الصحة العامة للأفراد من خلال التطبيقات المتعلقة بالرياضة وقياس النبضات ومساعدة أصحاب الأمراض المزمنة.

ولا ريب أن كل هذه التحولات التقنية وغيرها توفر فرصًا غير محدودة للعالم العربي. وعلى عكس الثورات التقنية الصناعية السابقة، فإن هذه الثورة تتسم بانفتاح غير مسبوق بحيث لم تعد لدى الدول الكبرى قدرة على منع انتشار تقنيات معينة أو منعها كليًا، اللَّهُمَّ إلا في الأمور العسكرية، وذلك لأن هذه الثورة تقوم بالأساس على المعرفة والإنتاج المعرفي. لكن المعضلة ليست في الحصول على التقنيات، بل في إنتاج المعرفة القادرة على تطويرها. ومن نافلة القول إن الوطن العربي يعاني من فجوة في إنتاج المعرفة التقنية، حيث تشير التقديرات إلى أن حجم الاستثمارات العالمية في هذه العناصر وغيرها سيصل إلى 2.2 تريليون دولار بحلول عام 2025، ولكن من غير الواضح حجم مساهمة الوطن العربي في هذه الأرقام المتوقعة. وإن كانت التقارير تشير إلى ضآلة المساهمات العربية، خاصة في ما يتعلق بتوطين التكنولوجيا من خلال قواعد البحث والتطوير، على الرغم من ضخامة حجم الاستثمارات العربية في الشركات الغربية المنتجة للتكنولوجيا، والتي تبلغ 2.4 تريليون دولار[2]. إلا أن هذا الوضع بدأ بالتغير مع اتجاه الدول العربية للاستثمار في التقنيات الرقمية، خاصة الذكاء الاصطناعي، وإنشاء معاهد علمية متخصصة بها لإحداث تحول في اقتصاد المعرفة بالمنطقة.

---

(1) أحمد عبد الحميد حسين، ما هو الدور الذي قد تلعبه البيانات الضخمة في إدارة السياسات العامة؟ مركز الإنذار المبكر، 31 مايو 2020: https://ewc-center.com/2020/05/31

(2) دي دبليو، الوطن العربي غني بالمال، لكنه فقير في التكنولوجيا، دي دبيلو، 14 أكتوبر 2018: https://www.dw.com/ar/ /a-45874544

(2)

الذكاء الاصطناعي واقتصادات الوطن العربي

يعد الذكاء الاصطناعي عامل تغيير مهم في بنية الاقتصاد الدولي. وتذهب تقارير إلى أن مساهمة تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الاقتصاد العالمي بحلول عام 2030 ستصل إلى 15.7 تريليون دولار وهو مجموع الناتج الإجمالي الحالي لكل من الهند والصين. ويعني هذا أن هناك تحولًا حقيقية في بنية الاقتصاد العالمي بفعل التوسع في استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في قطاعات التصنيع والخدمات[1]. وقد دعا هذا التحول بعض الحكومات والقطاعات الخاصة في الوطن العربي إلى توجيه الاستثمارات في هذا القطاع. وتذهب تقديرات إلى أن مساهمة الوطن العربي في هذا التحول ستبلغ 2٪، وهو ما قد يصل إلى 320 مليار دولار[2]. بالطبع تعد هذه المساهمة محدودة نسبيًا قياسًا بحجم سكان الوطن العربي بالنسبة لسكان العالم.

ومن المتوقع أن تتركز هذه المساهمات في السعودية، التي تخطط إلى المساهمة بـ135.2 مليار دولار، أي 12.4٪ من الناتج القومي الإجمالي في عام 2030. كذلك من المتوقع أن تبلغ مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد الإماراتي بنسبة 14٪. ووصولًا إلى تلك المرحلة، من المتوقع نمو مساهمة الذكاء الاصطناعي في الاقتصادات الوطنية للبلدين بنسبة 20-30٪ سنويًا. وقد نجحت كلتا الدولتين في تحسين وضعهما في مؤشر الابتكار العالمي لتكونا من أهم 50 دولة في هذا المجال. أما بالنسبة لمصر، فمن المتوقع أن يساهم الإنتاج المرتبط بالذكاء الاصطناعي فيها بنحو 7.7٪ من مجمل الناتج القومي بحلول عام 2030[3].

---

(1) US $ 320 Billion By 2030? The Potential Impact of AI in the Middle East, PWC, 2018:
https://www.pwc.com/m1/en/publications/potential-impact-artificial-intelligence-middle-east.html

(2) Ibid.

(3) Ibid.

وفي السنوات الأخيرة، زادت الاستثمارات في نظم الذكاء الإدراكي والاصطناعي لتصل إلى 100 مليون دولار. وعلى الرغم من تأثر هذه الاستثمارات بانخفاض أسعار البترول في السنوات الأخيرة، إلا أن هذه التقلبات أقنعت هذه الدول بضرورة السعي إلى تطوير قطاعات التكنولوجيا والاتصالات والبحث عن فرص لتحولها لقطاعات ربحية كبديل مستقبلي للاعتماد على أرباح الطاقة[1]. أما القطاعات الأكثر إفادة من هذه الاستثمارات الحالية فهو القطاع المالي والبنوك، حيث يحظى بمقدار يصل إلى 25٪ من هذه الاستثمارات، ويتلو هذا القطاع الخدمات العامة التي تشمل الرعاية الصحية والتعليم فضلًا عن القطاع الصناعي الذي ما زال يشهد تحولًا بطيئة نحو الأتمتة في الآونة الأخيرة.

وقد تؤدي الفرص التي قد تخلقها تطبيقات الذكاء الاصطناعي إلى وجود فرص غير محدودة ونشأة شركات غير متوقعة. وقد يمنح هذا الوطن العربي فرصة للمساهمة بفاعلية في التحول الحالي. من ناحية أخرى، قد يسهم اقتصاد المعرفة القائم على الذكاء الاصطناعي في المنطقة في المساعدة على سد فجوة عدم المساواة خاصة لدى الشباب الذي يعاني من البطالة، فقد يساعد انفتاح الدول العربية على هذا الاقتصاد الجديد على تشجيع الشباب على روح المبادرة والبدء في مشروعات ريادة أعمال تقوم على توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي. إلا أن هذا الهدف سيتوقف على حجم التشجيع والتسهيلات التي تقوم الحكومة بتسهيلها في هذا الصدد، والبنية القانونية المساندة لذلك، وكذلك الدعم المالي والضريبي. والأهم من هذا وجود إستراتيجية لدى الحكومات لدى إدماج المبادرات الشابة في عملية تحول اقتصادي أوسع[2]. وبالتالي،

---

(1) Bahirat, Tanuja, The Potential Impact of AI in the Middle East, Great Learning, 29 June 2021:
https://www.mygreatlearning.com/blog/the-potential-impact-of-artificial-intelligence-in-the-middle-east/

(2) Rizk, Nagla, Artificial Intellegneve and inequality in the Middle East: The Political Economy of Inclusion in Markus D. Dubber, Frank Pasquale, and Sunit Das (eds.) The Oxford Handbook of Ethics of AI. Oxford: Oxford University press, 2020.

فإن تأثير الذكاء الاصطناعي على جوانب توزيع الثروة سيتوقف على عوامل مرتبطة بالتضمين الاقتصادي والسياسي في إستراتيجية الدولة العربية.

من ناحية أخرى، تتجه الدول العربية إلى تطبيق الذكاء الاصطناعي في جيل جديد من المدن المؤسسة بهدف جذب الاستثمار وخلق نقاط اقتصادية جديدة، وأبرز المشروعات في هذا الصدد «نيوم» السعودية على ساحل خليج العقبة. وتوصف المدينة بأنها مدينة ذكية معززة بإمكانات الذكاء الاصطناعي بالإضافة إلى الطاقة المتجددة والاتصالات الفائقة، بهدف تعزيز الحركة السياحية والاستثمار الاقتصادي في المملكة. وتنفذ الإمارات وقطر مشروعات متماثلة. وتحاول مصر أيضًا استكمال تجربة مماثلة في مدينة العلمين الجديدة على الساحل الشمالي، وحال نجاح هذه التجارب، فمن المتوقع أن تؤسس لجيل جديد من عمليات التوسع الحضري في الوطن العربي[1].

(3)

التكنولوجيا ووظائف المستقبل في الوطن العربي

عند بناء سيناريوهات حول مستقبل العمل البشري، غالبًا ما تُطرح التكنولوجيا باعتبارها المحدد الرئيس لطبيعة هذا السوق. إلا أننا نرى أنه مع محورية دور التحولات التقنية في تحديد متطلبات سوق العمل وتشكيل وظائف المستقبل، فمن الضروري أيضًا الأخذ في الاعتبار حقيقة وجود عوامل غير تقنية تشكل هذا السوق. تشمل هذه العوامل عناصر سياسية واجتماعية واقتصادية. على سبيل المثال، قد تلجأ الحكومات لعلاج بعض المشكلات السياسية بالتوسيع في التوظيف، ومن ثَمَّ زيادة حجم الجهاز البيروقراطي، مثلما حدث في سياسات دول الرفاهة في الغرب إبان أزمة

---

(1) Sapra, Bani, Ten Things You need to know about AI in the Middle East, 6 April 2021: https://wired.me/technology/artificial-intelligence/ten-things-you-need-to-know-about-ai-in-the-middle-east

الكساد الكبير وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية. من ناحية أخرى، وكما أشار العالم الأنثروبولوجي ديفيد غرابر في كتابه عن «الوظائف الهامشية»، فالنظام الرأسمالي نفسه القائم على الربح من خلال زيادة الإنتاجية قد يلجأ إلى خلق وظائف هامشية، غير منتجة وتقع في أسفل الهرم الوظيفي، فقط للحد من أزمات الاغتراب أو العنف في أوقات الكساد[1].

من ناحية أخرى، لا تبدو التقنيات المتوفرة حاليًّا واعدة في استبعاد العامل البشري تمامًا من مشهد العمل؛ خاصة مع التشكك في إمكانية تطور بعض الملكات اللازمة للتفاعل البشري في أماكن العمل؛ مثل الذكاء العاطفي وتنمية المهارات الاجتماعية والتواصلية المطلوبة بشدة في الأعمال غير اليدوية. ويشير تقرير لصندوق النقد الدولي أن هناك تباينًا في تأثير التقنية على العمل البشري بين الدول المتقدمة وتلك ذات الاقتصادات الناشئة. ففي حين يصل هذا التأثير إلى ٥٠٪ من الوظائف في الاقتصادات المتقدمة، فإنه يصل إلى أقل من 25٪[2]. فضلًا عن هذا التباين، فهناك مخاطر تتعلق بالإحلال التكنولوجي الجزئي أو الكامل، وتتمثل في خلق أسواق عاملة قائمة على عدم المساواة والازدواجية في يتعلق بالأجور وتدوير رأس المال وتركيز الثروة والمكاسب، وهو أمر قد تكون له تداعيات خطيرة خاصة على النظامين السياسي والاجتماعي، وقد يفضي إلى مقاومة تطوير التقنيات من قبل النقابات العمالية أو الأطراف الاجتماعية المتضررة من تسارع «الإحلال».

ويشير تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي إلى أن 65٪ من وظائف المستقبل لم تخلق بعد. إلا أن هذا الإسقاط/ التوقع لا يشير إلى حدود مساهمة التقنيات الإحلالية؛ أي الذكاء الاصطناعي والروبوتات، في هذه النسبة. وتاريخيًّا، لم تكن

---

(1) Grabaer, David, Bullshit Jobs: A Theory. New York: Penguin, 2018.

(2) Dibeh, Ghassan, On the Digital Revolution and Inequality in the Arab World, Arab Development Portal, 6 November 2019:
https://arabdevelopmentportal.com/blog/digital-revolution-and-inequality-arab-world

المجتمعات الإنسانية على علم واسع بما ستكون عليه وظائف المستقبل. ووفقًا لتقرير مستقبل العمل الذي أصدره معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا في عام 2020، فإن نحو 60٪ من الوظائف المتوفرة في 2018، لم تكن قد ابتكرت حتى عام 1940[1]. وقد تخبرنا النظرة العامة على ما هو متوفر من وظائف حالية أن التكنولوجيا قد تقوم بدور مساعد للعمل البشري، كما هو سائد مثلًا في الأعمال المكتبية التي أصبحت تعتمد بشكل كبير على شبكة الإنترنت وشبكات العمل الداخلي، ونظم البريد الإلكتروني. وقد أدى التوسع في استخدام الآلات في خطوط الإنتاج الصناعية إلى تطوير مهارات أخرى غير القوة البدنية في عمال المصانع دون استبعادهم. كما أن التغير في طبيعة الوظائف سيؤدي إلى تغيرات اجتماعية وفجوات أوسع بين أجيال العاملين والمزيد من الفجوة بين الأرياف والمدن. ومن ثَمَّ ستكون هناك قضايا اجتماعية مترتبة على التوسع الاقتصادي الرقمي أو الآلي[2]. وبالتالي، فهذه الاعتبارات ضرورية عند محاولة استشراف مستقبل تأثير التقنية على مستقبل العمل بدلًا من الاستسلام لفرضية الحتمية التكنولوجية التي تؤكد أن إحلال الآلات محل البشر أمر لا بد منه.

وفي الوطن العربي، ستتفاعل العديد من العوامل لتحديد آليات أسواق العمل في المستقبل القريب، وستتباين من بلد لآخر. على سبيل المثال، ستمر العديد من بلدان المنطقة، خاصة تلك التي في طور التعافي من الصراعات المسلحة؛ مثل سوريا وليبيا واليمن والعراق، بمرحلة إعادة إعمار، وهو ما سيستدعي الاعتماد على الأنشطة الاقتصادية كثيفة العمالة لضمان مستوى آمن من تشغيل المواطنين والحفاظ على

(1) Autor, David, Mindell, David & Reynolds, Elisabeth, The Work of the Future: Building Better Jobs in an Age of Intelligent Machines, 2020"
https://workofthefuture.mit.edu/wp-content/uploads/2021/01/2020-Final-Report4.pdf
https://arabdevelopmentportal.com/blog/digital-revolution-and-inequality-arab-world

(2) European Strategy and Policy Analysis System, Global Trends to 2030: The Future of World and Workplaces. ESPAS IDEAS Paper Series, 2018:
https://espas.secure.europarl.europa.eu/orbis/sites/default/files/generated/document/en/Ideas%20Paper%20Future%20of%20work%20V02.pdf

الاستقرار بأقصى درجة. وهو ما ستعتمده الشركات المهتمة بإعادة الإعمار والتي تعمل في البنية التحتية مثل شق الطرق وبناء الجسور وتشغيل السدود فضلًا عن القطاع العقاري. أما البلدان المستقرة سياسيًّا واقتصاديًّا مثل دول الخليج العربي ومصر والمغرب، فسيكون تأثير التحولات التكنولوجية على سوق العمل فيها أوضح وأكبر، خاصة مع اتجاه هذه الدول إلى طرح مزيد من الاستثمارات في تطبيقات الذكاء الاصطناعي وغيرها. ومع ذلك سيبقى هذا التأثير محدودًا على سوق العمل، على الأقل في المستقبل القريب بسبب الطبيعة النامية لهذه الاقتصادات وحاجتها إلى مزيد من الاستثمار في العامل البشري.

وتشير دراسة حول وظائف المستقبل في المملكة العربية السعودية وفقًا لخطة المملكة في عام 2030 أن أهم الوظائف المستقبلية ستكون:

- مبرمجي، ومشغلي، ومراقبي الروبوتات.
- علماء البيانات ومستخرجيها ومحققيها ومحلليها.
- موظفي مراكز قيادة الطائرات بدون طيار.
- خبراء الصحة الشخصية والنفسية.
- مدربي ومشرفي قدرات الذكاء الاصطناعي.
- مهندسي ومصممي ومشرعي «البلوكتشين».
- مصممي المنتجات ثلاثية الأبعاد.

وتستدعي هذه الوظائف تنمية مهارات معينة؛ مثل الإبداع والريادة والمبادرة والتحليل الابتكاري والنقدي والذكاء العاطفي. وترى وكالة ماكينزي الاستشارية، المشرفة على بناء خطة السعودية 2030، أن 41٪ من الوظائف المتوفرة حاليًّا في المملكة مهدد بالاستبدال؛ مثل موظفي المبيعات وسعاة البريد ومدخلي البيانات

ووكلاء السفريات والمراسلين وغيرهم[1]. ومن السهل توقع انقراض مثل هذه الوظائف التي قد لا تستطيع منافسة كفاءة المراسلات الإلكترونية من خلال «البلوكتشين» مثلًا، أو تحليلات البيانات الكبرى وغير ذلك من تطبيقات.

إلا أن هناك وظائف من الصعب تخيل انقراضها، وهي وظائف تشبه السلع غير المرنة Given. أهم هذه الوظائف وظيفة «المعلم»، فعلى الرغم من تخلل التكنولوجيا لعملية التعليم الحالية، كما سيأتي ذكره في القسم التالي عن التحولات الاجتماعية، إلا أن المعلم سيظل ركيزة العملية التعليمية التي تتجاوز مجرد تحصيل المعلومات الدراسية، وهو عنصر أساسي في تنمية مهارات التفاعل الإنساني والذكاء العاطفي والتفكير النقدي لدى الطلاب، وغيرها من مهارات ضرورية لتحقيق الأهداف العليا للتعليم خاصة في المراحل المبكرة، ومع ذلك سيكون من الضروري للمعلمين في المستقبل، وربما حاليًا، اكتساب مهارات الحوسبة واستدعاء البيانات وغيرها. كذلك الأمر بالنسبة لمهن مثل الأطباء والمحامين، قد يكون الروبوت مساعدًا في إجراء عملية جراحية معينة، أو لديه مهارة فائقة في استدعاء المدونات القانونية والتشريعية وتعديلاتها، والحالات التي تنطبق عليها، إلا أنه لن يكون هناك غنى عن الطبيب أو المحامي. كذلك من المهن التي لن تتأثر كثيرًا بالتحولات التكنولوجية المهن الإبداعية والجمالية، التي لن يستطيع أي مجتمع التخلي عنها لصالح الإنتاج أو الربح المادي. فمن المبكر حاليًا أن يحل الذكاء الاصطناعي محل الكتاب أو الصحافيين التحقيقيين- الصحافة الإخبارية معرضة للخطر- وكذلك الرسامين والموسيقيين. حتى الآن، يفتقد ما أنتجه الذكاء الاصطناعي من معزوفات ولوحات الأصالة والإبداع والمجاز الذي يتمتع به البشر وحدهم.

---

(1) منتدى الرياض الاقتصادي، وظائف المستقبل في المملكة العربية السعودية:
https://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2020/01 pdf

لذا، عند استشراف مستقبل العمل في الوطن العربي، ويمكن تصور عدة سيناريوهات بناء على العوامل المركبة السابق ذكرها:

(أ) السيناريو الأول، وهو «الإحلال الكلي»: وهو احتمال مستبعد لأسباب بنيوية مرتبطة بطبيعة أغلب الاقتصادات العربية باعتبارها اقتصادات ناشئة ووجود دول في مرحلة إعادة الإعمار، وبالتالي ستعتمد بشكل كبير على العمالة الكثيفة، وكذلك الحاجة إلى خلق وظائف أكثر للاستقرار الاجتماعي والسياسي.

(ب) السيناريو الثاني، وهو «الإحلال الجزئي»: حيث تختفي وظائف بفعل التوسع في الأتمتة والذكاء الاصطناعي في القطاع المالي والبنوك مثلًا، في المقابل تظهر وظائف أخرى مرتبطة بالبحث والتطوير في قطاعات التكنولوجيا الرقمية والاتصالات، فضلًا عن دمج تطبيقات الذكاء الاصطناعي في عمليات التعليم والطبابة والصيدلة، وغيرها. ومن المتوقع ألا يتجاوز هامش هذه المساهمات بـ20٪ من الاقتصادات العربية بحلول 2030. وهذا السيناريو هو الأكثر احتمالًا.

(ج) السيناريو الثالث، وهو «رفض التقنية Luddite»[1]: وهو أيضًا مستبعد بسبب نمو استثمارات بعض الدول العربية في قطاع التكنولوجيا، وفتح باب الاستثمارات للشركات والقطاع الخاص في هذا المجال.

وبافتراض صحة السيناريو الثاني، فإن التحدي الرئيس أمام الدول العربية يكمن في بناء إستراتيجية تنموية تضع في اعتبارها التوازن بين عاملين رفع مستوى التنافسية وكفاءة النظام الاقتصادي، ومركزية العامل البشري، باعتبار أن آليات الاقتصاد تستهدف تحسين الوضع الإنساني لا العكس، ويمكن أن يتم هذا من خلال التركيز على ثلاثة عوامل:

---

(1) يشير هذا المصطلح إلى الحركة العمالية البريطانية في القرن التاسع عشر، والتي اتجهت نحو رفض التوسع في استخدام الآلات والاستغناء عن العمال. ويطلق حاليًا على الاتجاه نحو رفض التكنولوجيا الرقمية.

- الاستثمار في المهارات والتعليم والتدريب: سواء كان الهدف الإسهام في الابتكارات التكنولوجية أو التكيف معها، فسيكون من الضروري إكساب العمال مهارات ابتكارية قوية ومتخصصة. ويتم هذا من خلال إعادة الاعتبار للتعليم المهني والصناعي، وإدخال مجالات تقنية جديدة، وزيادة مخصصات التعليم المهني، وتشجيع القطاع الخاص على المشاركة في إنشاء معاهد متخصصة في مجالات التقنية الحديثة، وكذلك تسهيل عملية انتقال الطلاب المتخصصين إلى كليات ومعاهد عليا أكثر تخصصًا.

- تحسين جودة المهن الموجودة: فغالبًا ما يتم التعامل مع المهن التقنية في الوطن العربي باعتبارها «أقل مكانة»، وغالبًا ما يقع التقنيون في قاعدة الهرم الاجتماعي والاقتصادي لبنية الرواتب والدخول، ما يؤدي إلى حالة انقسام وعدم مساواة حادة. ومن ثَمَّ، قد تؤدي سياسة الإحلال غير المدروسة إلى مزيد من الانقسام وعدم المساواة؛ ومن ثَمَّ عدم الاستقرار في سوق العامل والمجتمع بشكل عام؛ لذا، سيكون من الضروري تدخل الدولة بشكل عام لدرء مواطن الخلل الاقتصادي والاجتماعي، وتأهيل العمالة المتضررة من الإحلال لحين تكيفها وإكسابها المهارات اللازمة لوظائف جديدة.

- بناء قطاعات للبحث والتطوير في القطاعات المختلفة: وهو العامل الرئيس لإحداث تحول في بنية الاقتصاد من استهلاك التكنولوجيا المستوردة من الخارج وتطبيقها في بيئة «رافضة وممانعة» لإنتاج تقنيات تأخذ في الاعتبار الوضع الاجتماعي والاقتصادي للعمالة والأسواق العربية بشكل عام. ومن الحتمي أن يكون هذا من خلال زيادة موازنات البحث العلمي سواء في إطار التعليم العالي أو خارجه، وتشجيع مبادرات القطاع الخاص من خلال سياسات ضريبية تفضيلية وتسهيل العواقب البيروقراطية، ومبادرات الابتكار الخاصة والفردية التي تستهدف بناء بنية تحتية ابتكارية وطنية قوية.

(4)

الوطن العربي في عصر ما بعد الإعلام

ارتبط تطور الإعلام في العالم بالأدوات التكنولوجية حتى أضحت وسائل نقل وبث الأخبار والدعاية صنوًا للإعلام نفسه[1]. وبهذا أصبح مستقبل الإعلام مرتبطًا بشكل أكبر بالتحولات التكنولوجية التي يشهدها العالم وما تقدمه من وسائط ومفاهيم جديدة. وقد كان اختراع الإنترنت في ستينيات القرن العشرين والتوسع في استخدامه على نطاق عالمي في التسعينيات نقطة تحول كبيرة في الإعلام الذي بدأ يأخذ شكلًا شبكيًّا رأسيًّا، ويبتعد تدريجيًّا عن الإعلام المركزي الأفقي، الذي تتحكم فيه الحكومات في أغلب دول العالم. ويُعد ذلك الموجة الأولى من ثورة الاتصالات، والتي لحقتها سريعًا الموجة الثانية التي جاءت بها منصات التواصل الاجتماعي فيسبوك وتويتر وغيرها. لقد كانت هذه المنصات تطويرًا لأدوات ومواقع سابقة، إلا أنها قدمت مفاهيم جديدة حول التشبيك واللامركزية والتفاعل على نطاق واسع. وبقدر ما أضحى لهذه الوسائل تأثيرات نفسية واجتماعية وسياسية واقتصادية أيضًا، بقدر ما اختصمت أيضًا من تأثير وسائل الإعلام التقليدية. الأهم من هذا أنها أدت إلى مزيد من التداخل بين الوسائل الإعلامية والرسائل الإعلامية على النحو الذي تنبأ به مارشال ماكلوهان في الستينيات حول التلفاز؛ حيث تحدد الوسائل نوعية رسائل معينة وسبل التفاعل حولها[2].

---

(1) المعنى الحرفي لكلمة Medium باللاتينية وجمعها Media يعني الوسيط والوسائط.

(2) يقول ماكلوهان، الذي كان من أوائل من تحدث عن الإعلام في العصر الإلكتروني، إن المحتوى كان المهم في عمليات الاتصال الإنساني بصرف النظر عن الوسيلة التي يبث أو ينقل من خلالها. ولكن مع اختراع الطابعة في القرن الخامس عشر، أصبح الوسيط أكثر أهمية مما كان عليه في الماضي، ومع العصر الإلكتروني وأدواته؛ مثل الراديو والتليفزيون، أصبحت الوسائط أكثر مركزية وقدرة على توحيد مستقبلي رسائل الإعلام. ومع تطور هذه الوسائل سيكون العالم على أعتاب قرية عالمية Global Village. انظر:
Marshall McLuhan, Medium is the Message: An Inventory of Effects, 1967.

وبالتالي اتضح عدم حيادها حتى لو كان المتحكم فيها خوارزميات وذكاء اصطناعي.

ولا شك أن اتساع تأثير التحولات التقنية، خاصة في عالم الاتصالات، سيعزز الاتجاهات الموجودة حاليًّا؛ حيث سيزداد التواصل بين مختلف الأفراد من أنحاء العالم كافة، خاصة في ظل التغير الجيلي، مع تنوع الخدمات والتطبيقات التي تقوم على تحليل البيانات الكبرى وتطبيقات الذكاء الاصطناعي التي ستتعامل أكثر مع جوانب الحياة الإنسانية كافة. وسيتسع أيضًا تأثير الحوسبة السحابية Cloud Computing؛ حيث تصبح البيانات والمعلومات أكثر إتاحة[1]. ويعني هذا زيادة قوة الشركات المنتجة لهذه التقنيات وتأثيرها، وهو ما سيأخذ جدل «الخصوصية» وغيرها من قضايا أخلاقية أخرى مرتبطة بالإعلام الرقمي إلى أبعاد جديدة. وعلى هذا يمكن استشراف شكل إعلام المستقبل من خلال الاتجاهات التالية:

- الإعلام سيصبح أكثر فردية: لم يعد الإعلام حكرًا على نخبة معينة؛ حيث يتعامل مع مستخدمين، وليس مجرد قراء أو مشاهدين. وتمنحهم وسائل الإعلام حاليًّا قدرة أوسع على تشكيل الإعلام وفقًا لخياراتهم الفردية Customization.

- الإعلام سيصبح أكثر تسليعًا: لا شك أن نظم الإعلام الجماهيري، التي بدأت مع انتشار الصحافة الورقية في القرن التاسع عشر، كانت تقوم على أساس اقتصادي ربحي. إلا أن الإعلام الرقمي قد أضاف أبعادًا جديدة إلى «تسليع الإعلام»[2]. وتذهب شوشانا زوبوف في كتابها القيم «رأسمالية المراقبة: الصراع من أجل المستقبل الإنساني وتخوم القوة الجديدة» إلى أن الشركات الرقمية العملاقة؛ مثل الفيسبوك وجوجل وأمازون، أصبحت تقدم نموذجًا جديدًا من الرأسمالية القائمة على مراكمة البيانات باعتبارها رأس المال الجديد. حيث تستخدم هذه البيانات لتحسين عمليات التعلم الذاتي التي يقوم عليه الذكاء الاصطناعي، وكذلك تسليع هذه البيانات وبيعها لشركات

(1) The Future of Communication: From new Media to Postmedia: https://bit.ly/3zkGi7q
(2) The Age of Surveillance Capitalism: The Fight for a Human Future at the New Frontier of Power.

ومعلنين وحكومات. ويقوم هذا الاقتصاد على قاعدة مهمة في الاقتصاد السلوكي وهي «الانتباه» و«التشتيت»[1].

- المزيد من تآكل الخصوصية: على الرغم من تبشير مارك زوكربرغ، مؤسس فيسبوك، بأن المستقبل للخصوصية، فالمؤشرات الأولية على المستقبل تؤكد عكس ذلك؛ حيث تؤكد الاتجاه نحو مزيد من تآكل الخصوصية[2]. وقد أصبح الأفراد أكثر عرضة للاختراق والمراقبة سواء من الآخرين أو من السلطات أو حتى من الشركات، كما أوضحنا أعلاه. أدى هذا التآكل إلى وجود حركات تدعو لمقاطعة وسائل التواصل الاجتماعي بسبب تداعياتها الصحية والنفسية والسياسية السلبية على الأفراد وعلى سلامة العلاقات داخل المجتمع والأسرة، أو ربما الضغط عليها لتثمين البيانات التي تستخرجها من الأفراد، باعتبارها المادة الخام المجانية التي يقدمها الأفراد للرأسماليين الجدد[3].

- المزيد من التفاعل الفوري والفوضوي: سواء بسبب اختراق وسائل الإعلام الرقمي والمشخصنة أو التحسن المطرد في وسائل التواصل، سيجد الأفراد المستخدمون أنفسهم أكثر انخراطًا في عملية التفاعل، بالاستجابة أو التعليق أو نشر الأخبار، مما سيجعل من الصعب بناء مواقف غير شعورية تجاه المادة موضع التفاعل. ويحدث التفاعل الآن في ما يعرف بالوقت الحقيقي Real-time؛ وهو ما يعني مزيدًا من الفوضى التي ستحاول وسائل الإعلام التقليدية اللحاق بها، وهو ما أصبح جليًّا في سيادة صحافة «الترافيك» أو «اللا-أخبار»[4].

(1) Goldhaber, Michael, Attention Shoppers! Wired, 1 December 1997: https://www.wired.com/1997/12/es-attention

(2) محمد العربي، كيف تقوم أجهزة الاستخبارات باستغلال وسائل التواصل الاجتماعي، مركز الإنذار المبكر، فبراير 2020: https://bit.ly/3gmk3a3

(3) Lanier, Jaron, Ten Arguments for Deleting Your Social Media Accounts Right Now, Henry Holt and Co., 2018.

(4) أميرة عبد الحافظ، الصحافة الإلكترونية بين سندان القارئ ومطرقة المعلن، جريدة الخليج، 10 سبتمبر 2015: https://bit.ly/3y8PNoQ

- المزيد من التسلية: تبدو الأزمة الفعلية الحقيقية للإعلام وتخلله جوانب الحياة اليومية كافة، حتى أكثرها خصوصية، أنه يقوم بالأساس على التسلية، وهو ما يعني أن تلك الحدود الفاصلة بين الثقافة و«الإخبار» و«الإمتاع» قد تلاشت لصالح الأخير، مما يؤثر فعليًّا على نوعية المحتوى المتداول[1]، والذي لن يحقق أهداف «التثقيف» أو «التنوير» المنوط بها الإعلام؛ حيث يعتمد كل شيء على مدى الذيوع والمشاركة وليس جودة المحتوى.

ويطلق البعض على هذه الاتجاهات اتجاهات «ما بعد الإعلام Post-Media». وهو مصطلح صكه الفيلسوف الفرنسي فيليكس غيتاري في مطلع التسعينيات[2]. ويشير المصطلح إلى التغير من الإعلام التقليدي إلى الإعلام الجديد أو الرقمي؛ حيث تصبح العملية الاتصالية أكثر سرعة وقدرة على بناء شبكة من العلاقات بين المستخدمين، الذين يتحولون بدورهم إلى مرسلين وكاتبين للمحتوى وما يحويه من بيانات. وفي ما كان الإعلام التقليدي يضع حدودًا فاصلة بين الأخبار أو الحقائق والرأي، أصبح المحتوي الإعلامي مزيجًا من الحقائق والأخبار والآراء والاتجاهات الشخصية، مما يخلق مناخًا ملائمًا لعمليات التحكم والتضليل والأخبار الزائفة، التي تشكل معًا عصر ما بعد الحقيقة.

---

(1) في ثمانينيات القرن العشرين، ذهب عالم الاجتماع الأمريكي نيل بوستمان في كتاب «أن نمتع أنفسنا حتى الموت: الخطاب العام في عصر العروض التلفزيونية». إلى أن انتقال المجتمعات الحديثة في الغرب من الثقافة المكتوبة والاعتماد المبالغ فيه على ثقافة الصورة سيخلق مجتمعًا أقرب إلى الذي صوره ألدوس هكسلي في روايته الشهيرة «عالم جديد شجاع»، حيث لا أحد يحرق الكتب لأنه ليس هناك من يقرأ أصلًا، وحيث تبنى خيارات الأفراد على رفض المناقشات العميقة والميل إلى السطحية واتباع السلطات الناعمة، وذلك على التصور السائد عن تحول المجتمعات من خلال التحكم في الإعلام إلى ديستوبيا جورج أورويل في رواية (1984). انظر الفصل الأخير من كتاب بوستمان:

Neil Postman, "Amusing Ourselves to Death: Public Discourse in the age of show Business" New York, Penguin, 2005.

(2) What is Postmedia? https://neotasaday.wordpress.com/2017/04/26/what-is-postmedia

ولا نعدم الأدلة على تأثير هذه التحولات على الإعلام العربي، والذي يعاني من أزمات هيكلية تتمثل في ضعف التمويل اللازم والسيطرة السلطوية عليه وغير ذلك على نحو يجعله أقل مصداقية. ويدفع الجمهور إلى الاعتماد عامة على وسائل التواصل الاجتماعي سواء لمعرفة الحقيقة أو «التلهي». فضلًا عن هذا، ومع تراجع مكانة الإعلام التقليدي، تدهورت مهنة الصحافة في العديد من الدول العربية، مع شيوع الأنماط الإخبارية القائمة على جذب الانتباه والتسلية والإثارة، في الوقت الذي تكاد أن تندثر فيه «الصحافة التحقيقية» أو «التفسيرية».

كذلك يعاني الوطن العربي من ازدواجية إعلامية؛ حيث ما زالت تعمل المؤسسات الإعلامية الحكومية والخاصة، المرتبطة بالسلطة في الغالب بالمنطق نفسه الذي كانت عليه منذ عقود، في الوقت الذي ينخرط أغلب الجمهور في متابعة وسائل التواصل الاجتماعي التي تمتاز بالتفاعلية. ومع محاولة السلطات اختراق هذه الوسائل والسيطرة عليها، ما زال التحكم فيها أمرًا صعب المنال. وفي الحقيقة، إن مستقبل سيطرة السلطة على الإعلام، بمفهومه الشامل، سيكون عرضة للاهتزاز في المستقبل مع عدم كفاءة المنافسة مع أنماط الإعلام الإلكتروني؛ لذا، ستقع قضية تطوير السياسة الإعلامية، وفي القلب منها الصحافة بأشكالها المختلفة، على المؤسسات الإعلامية بشكل رئيس. ونتصور أن تأخذ هذه السياسة الاعتبارات التالية:

- التأكيد على الوظيفة الاجتماعية للإعلام باعتباره أداة للتنوير والتثقيف لا التوجيه، فضلًا عن الانخراط في عمليات التضليل أو تزييف الرأي العام.

- بناء مدونات أخلاقية للحد من عمليات التضليل والأخبار الزائفة.

- تطوير أدوات تقنية لتعقب الأخبار المضللة أو الإشاعات وكشفها.

- الاتجاه نحو تطوير الصحافة التحقيقية والتفسيرية لا الخبرية، التي قد تفقد أهميتها كليًّا في المستقبل.

ورغم سيطرة الشركات الغربية على وسائل التواصل الإعلامي، فما زالت هناك فرص متاحة أمام رواد الأعمال العرب لتطوير شبكات مماثلة أو محلية، وهو أمر له مثيل في بلدان مثل روسيا والصين، مع الأخذ في الاعتبار السلطوية الكامنة وراء هذه الشبكات، فقد تتجه شبكة الإنترنت أكثر نحو ما يعرف بالشبكات المنفصلة أو المنشقة Splinternet[1]، والتي تحاول إعادة تكييف خدمة التواصل الرقمي بعيدًا عن سيطرة الشركات الغربية. ولقد كشفت حرب غزة الأخيرة في مايو 2021 مدى انحياز شبكة الفيسبوك ضد مدونات المستخدمين العرب الداعمين للقضية الفلسطينية بدعوى خطاب الكراهية أو العنصرية[2]. ويستدعي ذلك بالضرورة التفكير في بديل إعلامي «خارج الصندوق» بدلًا من الاستسلام لهيمنة هذه الشبكات.

ومن ثَمَّ، لا يمكن القول إن هناك مسارًا مستقبليًّا معينًا سيتخذه الإعلام في الوطن العربي، فمستقبل الإعلام يتحقق في ما أسلفناه من اتجاهات تحكم المشهد وغيرها. وبالتالي، ستتأثر مسارات المستقبل الإعلامي العربي بقدرة المؤسسات الصحافية والإعلامية على تناول القضايا الحقيقية التي أخذت في الضغط على الصحافة والجمهور في آن واحد، وهي قضايا تتجاوز مجرد التطوير التقني، وتشمل جوانب أخلاقية، وأخرى متعلقة بالسلطة، والمؤسسات التجارية المعلنة، والمنطق العام الذي يحكم عملية التواصل الإعلامي.

*

---

(1) Wright, Keith, the ‘splinternet’ is already here, Tech Crunch, 2019: https://techcrunch.com/2019/03/13/the-splinternet-is-already-here

(2) روسيا اليوم، موظفون في «فيسبوك» يتهمون الشركة بالانحياز ضد العرب والمسلمين، 29 مايو 2021: https://bit.ly/3mogZhe

القسم السادس

التحولات الاجتماعية ومستقبل المجتمعات العربية

(1)

التحولات السكانية في الوطن العربي

يعد العنصر البشري هو أهم مقدرات الوطن العربي على الإطلاق، وعليه تتوقف سيناريوهات المستقبل العربي كافة. وفي هذا الصدد، يزخر الوطن العربي بالعديد من المقومات؛ حيث يمكن اعتبار الأمة العربية أمة شابة، وكذلك شديدة التنوع من حيث اتجاهات النمو السكاني وآلياته، فضلًا عن الحيوية الثقافية التي تتمتع بها المنطقة. ومع ذلك، تعاني المنطقة من أزمات مرتبطة بمؤشرات التنمية البشرية، والتي قد تؤدي إلى تحويل الفرص البشرية إلى تحديات.

(أ) اتجاهات نمو السكان:

توصف منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل عام بأنها مرتفعة من حيث النمو السكاني ومعدل الخصوبة[1]. ووفقًا لتقرير اليونيسيف[2] حول اتجاهات نمو السكان في المنطقة، فمن المتوقع أن يشهد إجمالي المنطقة نموًا في تعداد السكاني في العقود المقبلة في ما عدا لبنان. وتتراوح هذه النسب بين 50٪ في دول؛ مثل العراق، وفلسطين، والبحرين، في الفترة ما بين (2015-2030)، و40٪ في دول أخرى؛ مثل

---

(1) انظر الأرقام التفصيلية لمعدلات النمو السكاني واتجاهاته في الوطن العربي على رابط البنك الدولي:
The World Bank, Population Growth (Annual %)- the Arab World
https://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.GROW?locations=1A

(2) صندوق الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف)، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: جيل 2030، أبريل 2019:
https://www.unicef.org/mena/media/7101/file/Mena-Gen2030-Report%20Arabic.pdf

السودان، وسوريا، وسلطنة عمان، في الفترة نفسها، بينما ستشهد دول المغرب وليبيا وتونس نموًا ثانويًّا يصل إلى 20٪. وسيتضاعف عدد سكان في بعض الدول بحلول 2050؛ مثل العراق، والسودان، وفلسطين. أما لبنان، فسيشهد انكماشًا في نمو السكان بنسبة تصل إلى 8٪ بحلول عام 2030. وبشكل عام سوف يصل عدد سكان الوطن العربي إلى 604 مليون نسمة مع اقتراب منتصف القرن الحالي. وستظل مصر هي الأكبر من حيث عدد السكان؛ حيث سيصل تعداد المواطنين إلى 120 مليون نسمة بحلول عام 2030، و153 مليون نسمة بحلول عام 2050.

وبالطبع تعزى هذه الزيادة السكانية في مجمل المنطقة إلى الزيادة الطبيعية الناتجة عن ارتفاع عدد المواليد في مقابل عدد الوفيات، وكذلك ارتفاع معدل الخصوبة الحالي. وقد انخفض معدل الوفيات بشكل عام، وبالأخص معدل وفيات الأطفال في العقود الثلاثة الأخيرة، وفي المقابل ارتفع معدل الأعمار المتوقعة من 64.4 إلى 71.8 عامًا. وعلى الرغم من توقع انخفاض معدل الخصوبة الحالي، فستشهد المنطقة استقرارًا في عدد المواليد نتيجة تنامي عدد النساء في سن الإنجاب. ويعزى انخفاض معدل الخصوبة، والذي كان يعد من ضمن أعلى المعدلات على مستوى العالم، إلى عوامل التغير السكاني، وزيادة حجم المدن في مقابل الريف، وتأخر سن الإنجاب، وكذلك التوسع في استخدام وسائل تنظيم الأسرة، وارتفاع مستويات المعيشة.

(ب) نمو الشباب والعائد الديموغرافي:

من المتوقع أيضًا أن يستمر عدد الشباب في التزايد خلال النصف الأول من القرن الحالي، ولكن مع انخفاض معدل الخصوبة، من المتوقع انخفاض نسبتهم في مقابل العدد الإجمالي للسكان. وقد مثلت نسبة الشباب واليافعين في الوطن العربي في مطلع القرن العشرين نحو 50٪ في جميع دول المنطقة، في ما عدا الإمارات والكويت والبحرين ولبنان. وفي عام 2016، بلغ عدد الشباب في السن ما بين 15-29 عامًا نحو

105 مليون[1]. ومن المتوقع أن تنخفض هذه النسبة انخفاضًا طفيفًا في عام 2050 في دول مصر وفلسطين واليمن لتصل إلى 40٪، بينما ستكون النسبة الأكبر من هذه الشريحة في دول العراق والسودان بنسبة 50٪. أما النسبة الأقل فستبقى في دول الإمارات وقطر والكويت بنسبة تصل إلى 21٪. وتعني هذه الأرقام في مجملها أن هذه الشريحة ستظل هي الأكبر في معظم المجتمعات العربية؛ وبالتالي ستستمر عملية التحول الديموغرافي الضرورية لإحداث العائد الديموغرافي.

ويعرف العائد الديموغرافي بتحقق النمو السكاني بتحفيز من النمو السكاني؛ حيث تزداد نسبة السكان من القادرين على العمل مقارنة بنسبة السكان الذين يحتاجون إلى الإعالة، وهم الأطفال وكبار السن. ويعني ذلك إبقاء الاقتصاد حيويًّا من حيث العنصر البشري، وتزايد فرص تشارك الثروة بين السكان؛ حيث تستطيع الفئات الشابة الحفاظ على حقوقها بشكل أكبر. ولتحقيق العائد الديموغرافي، فمن الضروري حدوث تحول سكاني يستهدف رفع نسبة الشباب القادر على العمل وخفض معدلات الإعالة على نحو يحقق نموًا اقتصاديًّا أوسع.

وتُعد التركيبة الديموغرافية للوطن العربي مواتية بالنسبة لهذا المعيار، إلا أنها تختلف بنسب معينة على النحو الآتي[2]:

- دول ما قبل العائد الديموغرافي: حيث يتواصل النمو السريع للسكان مع ارتفاع معدل الخصوبة مع نسب إعالة الأطفال دون أن تتحقق معدلات نمو اقتصادي متسارع؛ مثل دول العراق، وفلسطين، والسودان، واليمن.

- دول العائد الديموغرافي المبكر: حيث توجد زيادة نسبية في تعداد السكان ممن في سن العمل، وتنخفض معدلات الخصوبة، وبالتالي تقل إعالة الأطفال، مع وجود

(1) مكتب الأمم الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2016: الشباب وآفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير: https://www.un.org/ar/esa/ahdr/pdf/ahdr16.pdf

(2) بيانات اليونيسيف، مرجع سابق، ص32.

نسب مستقرة من النمو الاقتصادي؛ وهي دول الجزائر، والبحرين، ومصر، وليبيا، وعمان، والسعودية، وسوريا، وجيبوتي.

- دول العائد الديموغرافي المتأخر: حيث تنخفض نسبة السكان القادرين على العمل، مع انخفاض معدلات الخصوبة ونسب الإعالة، مع وجود قوة عمل كبيرة يمكن أن تستمر في دفع الاقتصاد نحو النمو؛ وهذه الدول هي المغرب، والكويت، ولبنان، والإمارات، وقطر.

- دول ما بعد العائد الديموغرافي: حيث ترتفع نسبة السكان من كبار السن غير القادرين على العمل، وتنخفض نسبة الخصوبة على نحو قد يعطل عملية النمو السكاني، ويؤثر على القوة العاملة المطلوبة للنمو. ولم تصل أية دولة في المنطقة إلى هذه المرحلة بعد، وليس من المتوقع أن تصل إليها في المستقبل القريب.

وعلى الرغم من تحقق عوامل العائد الديموغرافي في معظم البلدان العربية، فهناك عوائق دون المشاركة الحقيقية لنسبة كبيرة من الشباب في التنمية الحقيقية.

(ج) تراجع مؤشرات التنمية الإنسانية:

لا يتعلق الأمر فقط بسوق العمل، أو تقلص فرص التوظيف، بل في الفجوة الواسعة بين وجود عدد كبير من الشباب في الأمة العربية أكثر تعليمًا واطلاعًا وتطلعًا وارتباطًا بالعالم الخارجي، والواقع الذي يصطدمون به، والذي لا يمكنهم من توظيف إمكاناتهم. ويحدد تقرير التنمية الإنسانية العربية الصادر عن مكتب الأمم المتحدة الإنمائي أزمات واقع الشباب العربي في النقاط التالية:

- انعدام فرص التمكين الاقتصادي: فمع ضعف الإنتاجية والتنافسية، تعوق سياسات النمو الاقتصادي الحالية نمو الوظائف على نحو يلبي تطلعات الشباب؛ وبالتالي عدم مشاركتهم في سوق العمل، وتصل هذه النسبة في كثير من بلدان الوطن العربي إلى أقل من المتوسط العالمي وهو 45٪. وتصل هذه النسبة إلى واحد من كل ثلاثة أشخاص

في الأردن، وشخص واحد من كل خمسة أشخاص في السعودية. ولا تحصل النسبة الأكبر من الشباب على التعليم والتدريب الكافي للحصول على وظائف سوق العمل. وفي هذا الصدد تبدو النساء الشابات أكثر عرضة للإقصاء من المشاركة في النمو الاقتصادي. ويبلغ متوسط عدد النساء غير الحاصلات على التعليم والتدريب للالتحاق بالوظائف نحو 30٪، وترتفع هذه النسبة في اليمن لتصل إلى نحو 70٪. وتتمثل العوامل المتسببة في هذه الوضعية في التأثيرات السلبية للحروب والنزاعات السياسية في العديد من بلدان المنطقة، وعدم تميز نوعية التعليم والتدريب، ووجود فجوة بين المؤهلات التعليمية ومتطلبات سوق العمل. وغالبًا ما توصف «الواسطة» كعوامل اجتماعية تتسبب في إقصاء الشباب من ذوي الكفاءة وعدم تمكينهم.

- ضعف المشاركة السياسية: يُعد الشباب العربي هم الأقل تصويتًا في العالم. وتؤثر هذه الوضعية على آليات التعبير عن الرأي، وتمكين الشباب من بناء مستقبلهم. مع ذلك، من المهم الإشارة إلى اهتمام عدد من الحكومات العربية بمشاركة النساء في المؤسسات السياسية خاصة المناصب البرلمانية؛ حيث تفوقت العديد من الدول العربية في هذا الصدد، وإن يبقى معدل التمكين السياسي للنساء أقل من المعدل العالمي؛ حيث يصل إلى 18.1٪.

- ضعف جودة التعليم والصحة: على الرغم من نجاح الحكومات العربية في تطوير هذين القطاعين بشكل كبير، تبقى المشكلة في جودة الخدمات الصحية، خاصة في البلاد التي تعاني من الصراعات أو من الأزمات الاقتصادية. كذلك ضعف جودة التعليم الذي لا يتواءم مع متطلبات سوق العمل وتطور المعرفة العالمية.

- استمرار بعض الممارسات التمييزية ضد النساء: فعلى الرغم من وجود خطاب رسمي داعم للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، فما زالت هناك بعض الأعراف تحد من الحقوق التي تتمتع بها النساء في الوطن العربي، كما أن النساء هن الأكثر تضررًا من الحروب والنزاعات، والأكثر تعرضًا للعنف.

(د) المزيد من التمدن واستمرار أزمات اللجوء:

ومن بين التحولات المهمة التي سيشهدها سكان الوطن العربي تزايد حجم الحضر، حيث يعيش حاليًّا نحو 56٪ من المواطنين العرب في المدن، ويتزايد معدل سكان المدن بنسبة 1٪ سنويًّا في أول عقدين من القرن الحالي. وستظل الكويت الأكبر من حيث سكن الحضر بنسبة 100٪، تليها الأردن وعمان ولبنان والبحرين والإمارات كثاني أكثر دول الوطن العربي حضرية بنسبة 90٪ في عام 2050. وتنخفض هذه النسبة بشكل كبير في السودان، الذي سيظل نصف سكانه يسكن في الأرياف، تليها اليمن ومصر بنسبة 43٪ و44٪ على التوالي.

ومن المتوقع أيضًا أن تشهد المنطقة تزايدًا في عدد المهاجرين واللاجئين؛ وذلك بسبب الظروف السياسية للمنطقة والمعاناة الاقتصادية في بعض دول المنطقة على نحو قد يستمر في إنتاج عدد كبير من اللاجئين في الدول المجاورة لمناطق النزاع، وكذلك التأثيرات المتوقعة للتغير المناخي والبحث عن فرص اقتصادية وموارد أوسع. وقد شهدت المنطقة في الآونة الأخيرة موجات هجرة إلى الخارج، خاصة إلى أوروبا بسبب الصراعات، وتم جزء منها بشكل غير شرعي، ويقدر عدد المهاجرين واللاجئين والمقيمين بالخارج من المواطنين العرب بنحو 38 مليون مواطن. في المقابل، يستضيف الوطن العربي نحو 40 مليون عامل ومهاجر من الخارج، وتقع النسبة الأكبر من هؤلاء في دول الخليج العربي، والتي تستضيف بدورها نحو 6.5 مليون مواطن عربي من بلدان أخرى[1].

وبحلول عام 2020 بلغت نسبة اللاجئين العرب نحو 54.8٪[2] من عدد اللاجئين في العالم، ومن ضمنهم اللاجئون الفلسطينيون. كما تستضيف الدول العربية نحو 35.5٪ من إجمالي اللاجئين في العالم. وقد كان الصراع في سوريا سببًا رئيسًا في ارتفاع

---

(1) Arab Development Portal, Demography, (no date cited): https://www.arabdevelopmentportal.com/indicator/demography

(2) The UN refugee Agency, Mid-Year Trends, 2019: https://www.unhcr.org/statistics/unhcrstats/5e57d0c57/mid-year-trends-2019.html

معدل اللجوء والنزوح الداخلي في المنطقة. ويقع عبء استضافة اللاجئين السوريين على عاتق بعض الدول؛ مثل لبنان، والأردن، فضلًا عن تركيا.

ولا شك أن النمو المطرد لسكان الوطن العربي في العقود المقبلة، مع اتجاه النسبة الأكبر منهم للهجرة الداخلية نحو المدن، يؤدي إلى مزيد من الطلب على الموارد الطبيعية، في الوقت الذي ستنمو فيه اقتصادات المنطقة، خاصة في الدول التي تمر بمرحلة العائد الديموغرافي. وإذا كان النمو الطبيعي للسكان أمرًا مؤكدًا، فإن معدلات النمو الاقتصادي تخضع لعوامل عديدة. مما يستدعي تخطيط الدول العربية لاحتمالات عديدة حتى تتجنب وقوع أزمات سياسية أو اقتصادية ناتجة عن زيادة الطلب على موارد المياه والطاقة وتوفير التعليم والصحة العامة والبنية التحتية على نحو لا تستطيع الحكومات الاستجابة له بكفاءة. إلا أن الأهم من هذا معالجة مؤشرات التنمية الإنسانية المتردية، والتي تخاطر بتحقيق الأمن الإنساني، وربما القومي أيضًا، في المستقبل، وتحويل الثروة البشرية إلى طاقة سلبية. ويستدعي ذلك إعادة النظر في نموذج التنمية في الوطن العربي ليصبح أكثر ارتكازًا علي العنصر البشري، لا على المكاسب النخبوية ومراكمة الثروة المادية.

(2)

مستقبل التعليم في الوطن العربي: نحو الاستدامة؟

يُعد التعليم بشكل عام محركًا رئيسًا نحو المستقبل؛ إذ إنه يعد الساحة الرئيسة التي يتم فيها إنتاج المجتمع الفكري، وبالتالي جعله أكثر استعدادًا لنقل الأفكار الجديدة والتعاطي الإيجابي مع الإبداع والنقد والابتكار، فضلًا عن تفريخ العناصر البشرية القادرة على الاضطلاع بدفع مجتمعاتها نحو المستقبل. وفي هذا الصدد يستوي التعليم العالي وما قبل الجامعي. لقد كان الاهتمام بالتعليم في الدول العربية منذ عقود القاطرة الرئيسة التي أحدثت تغيرات اجتماعية واقتصادية هائلة؛ حيث ارتبط

التعليم بالحراك الاجتماعي والانفتاح. كان التعليم الأداة الرئيسة في عملية بناء الدولة والمجتمع في الوطن العربي. وقد كان تدهور العملية التعليمية في العديد من البلدان العربية مؤشرًا على تدهور مشروع التنمية في هذه البلدان.

ويحتل تطوير التعليم مكانة رئيسة في خطط التنمية المستقبلية العربية؛ حيث تسعى معظم الدول العربية إلى تحسين موقعها في مؤشرات التعليم العالمي، وتخريج الكوادر القادرة على تحقيق أهداف خطط التنمية[1]. وقد نجحت معظم الدول العربية في العقدين الماضيين في إحداث نقلة نوعية في هدف شمول التعليم. وفقًا لبيانات مكتب الأمم المتحدة الإنمائي، فقد زاد معدل التحاق الأطفال بالتعليم الأساسي من 90.78٪ في عام 2000 ليصل إلى 99.75٪ في عام 2014؛ ووصل معدل الالتحاق في التعليم الثانوي في الفترة نفسها من 61.07٪ إلى 73.01٪. كما حدثت نقلة نوعية في إلحاق البنات بالتعليم ما قبل الجامعي حتى فاقت أعدادهم أعداد الأولاد في دول مثل السعودية والبحرين[2]. وهو ما يؤشر على تغير ثقافي إيجابي، مع الأخذ في الاعتبار الإشكالية التي كان ينطوي عليها تعليم البنات في هذه الدول في عقود سابقة[3].

وتشير هذه الأرقام إلى أن «شمول التعليم» لم يعد القضية الرئيسة في الوطن العربي، إذا استثنينا وضع النظم التعليمية في البلدان التي تعاني من الصراعات فضلًا عن تصاعد أزمات اللجوء والفقر. على سبيل المثال، أدت الحرب السورية إلى حرمان نحو نصف الأطفال السوريين في سن الدراسة من التعليم، وأعدادهم 2.1 مليون طفل

---

(1) راجع على سبيل المثال: المحور السابع لرؤية مصر 2030 حول تطوير التعليم والتدريب:
file:///D:/Users/muhammad.musaad/AppData/Local/Temp/015406.pdf

(2) UNDP, Goal 4 on Education in the Arab World:
https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/en/home/sustainable-development-goals/goal-4-quality-education.html

(3) Alaoui, Hecham & Springborg, Robert, Education in the Arab World: A Legacy of Coming Up Short 5 April 2021:
https://www.wilsoncenter.org/article/education-arab-world-legacy-coming-short

داخل سوريا و700 ألف طفل في دول اللجوء المجاورة. والوضع في اليمن أسوأ مما هو عليه في مناطق أخرى، على الرغم من محدودية ظاهرة اللجوء اليمني؛ فقد تعرضت مدارس عديدة للتدمير عبر البلاد، واتخذت بعض العوائل من المدارس المتبقية منازل لها، وازدهرت السوق السوداء في بيع الكتب ومستلزمات الدراسة[1]. ولا شك أن هذه الوضعية الإنسانية ستؤثر على معدل تطور التعليم نحو المستقبل في هذه الدول.

ووفقًا لتقرير التنمية الإنسانية العربية، يمكن وصف مشكلة التعليم في الوطن العربي بخروج معظم بلدان الوطن العربي من دائرة المنافسة في العملية التعليمية ونوعية مخرجاتها. ويتضح هذا في ضعف نظم التعليم والتدريب، ومحدودية القدرات الإبداعية والمهارية والمعرفية وما وراء المعرفية التي يتطلبها مجتمع المعرفة[2]. أما إذا حاولنا استشراف مستقبل التعليم في بقية بلدان الوطن العربي، فينبغي في البداية أن نفرق بين التعليم باعتباره مركبًا من أبعاد سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، والعملية التعليمية نفسها، التي تشمل جوانب قانونية وإدارية وتنظيمية وتقنية تدور حول نقل المعرفة والتدريب والتطوير. ومن المؤكد أن الانتقال إلى تعليم المستقبل يتجاوز مجرد تحسين العملية التعليمية من خلال تطبيقات التكنولوجيا الرقمية أو الاتصالية، فالأمر يتعلق بإعادة اختراع التعليم الحديث الذي يعاني من عدة أزمات على مستوى العالم. ويمكن رصد هذه الأزمات التي نجد لها صدى في الوطن العربي على النحو التالي:

- **سيادة النموذج الصناعي**[3]: حيث عكست أنماط التعليم وأبنيته في المراحل المختلفة، خاصة المراحل التكوينية قبل الجامعة، فكرة المصنع؛ حيث نُظر للمدارس

---

(1) أشرف الفلاحي، تأثيرات الحرب على قطاع التعليم في اليمن، المونيتور، 2 نوفمبر 2015:
https://www.al-monitor.com/ar/contents/articles/originals/2015/11/yemen-war-students-suffer-education.html

(2) موجز تقرير التنمية الإنسانية العربية 2016، ص23.

(3) Gidley, Jennifer, Jennifer Gidley, Postformal Education: A Philosophy for Complex Futures. Switzerland: Springer, 2016, p. 160.

باعتبارها وحدات لتلبية احتياجات التصنيع ومراكمة الإنتاج وتخريج العناصر المطلوبة للإدارة. لقد أصبح هذا النموذج غير فعال ولا يتناسب مع التحولات العميقة التي تشهدها المجتمعات العالمية، سواء الغربية التي دخلت منذ الستينيات في مرحلة المجتمع ما بعد الصناعي، أو العالم الثالث الذي ما زال يعاني من استمرار أزمات تعثر التحديث مضافًا إليها التحديات المعولمة. وعلىٰ الرغم من التطور الكبير في مفاهيم التعليم في أجزاء كبيرة من العالم المتقدم، فما زالت قطاعات تعليمية مرتبطة «بالسوق» ودورة رأس المال وباحتياجات المركبات الصناعية العسكرية وعمالقة التقنية. وفي بلدان عديدة، ما زالت العملية التعليمية أحد أشكال الفرز الطبقي وأدواته، وإعادة إنتاج للانقسامات داخل المجتمع لصالح القلة المتحكمة في السلطة أو في الثروة، وهي مشكلة أوضح ما تكون في الوطن العربي[1].

- **تجزئة المعرفة**: حيث أدت ثورة تكنولوجيا التواصل إلىٰ تجزئة المعرفة نتيجة ضخامة البيانات المتداولة يوميًّا علىٰ نحو أضحىٰ علىٰ العقل البشري المفرد، وربما الجمعي، التعامل معها. وأدىٰ هذا الكم الهائل من المعلومات إلىٰ سيادة أنماط جديدة من الجهل، وسيادة المعلومات الفورية المجزئة التي يتم التعامل معها سطحيًّا ودون أن تحقق غرضًا سوىٰ الاستهلاك الفوري، وتوليد ردات أفعال فورية. ويرتبط بهذه التجزئة سيادة نموذج التخصص المغلق Discipline؛ حيث يتم التعامل مع المعارف باعتبارها مساحات مغلقة من التخصصات الاجتماعية والعلوم المادية دون التداخل الضروري لفهم العالم المركب.

- **تسليع المعرفة**: وهو ناتج جانبي للعولمة الثقافية والاجتماعية، وتطور طبيعي لنموذج التعليم الخادم للمصنع؛ حيث يجري تسويق التعليم باعتباره سلعة عالية التنافسية علىٰ مستوىٰ العالم. ونتيجة سيادة أنماط الاقتصاد النيوليبرالي، وهيمنته علىٰ

---

(1) محمد العربي، توطين الدراسات المستقبلية والاستشرافية، تقرير الشباب العربي، العدد (1)، ص380-382.

كل جوانب الحياة، تمت إعادة تأطير التعليم ليتحول من منفعة عمومية وحق أصيل لكل فرد، لتصبح فرعًا متصلًا باقتصاد المعرفة العالمي، الذي تحاول كل دولة الحصول على أكبر حصة فيه. قد تؤدي هذه التنافسية إلى إنتاج مزيد من المعرفة نظريًّا وتطبيقيًّا، إلا أن أخطر ما في «عولمة المعرفة» أنها تعكس عملية تنميط هائلة للنماذج التعليمية تتجاهل إرساء «التجارب التعليمية» التي تكون عقل الطلاب ووجدانهم، والسياقات الثقافية المتنوعة التي تزرع فيها هذه الأنماط. وبالتالي، يؤدي هذا إلى تقويض أفكار التنوع والتعددية الثقافية، وتجاهل أساليب التعليم والتثقيف والتكوين التي يجري رفضها باعتبارها «غير كفؤ» أو مضيعة للوقت ولا تخدم أهداف الربحية[1].

ونظرًا لعمق هذه الأزمات التي يمكن تلمسها، حتى في أكثر نظم التعليم العربية جودة وفقًا للمعايير الغربية، سيكون على القائمين على السياسة التعليمية في الوطن العربي تجاوز مجرد السعي نحو إدماج التكنولوجيا في الوسائل التعليمية، إلى إعادة النظر في نموذج معرفي جديد يتجاوز الأزمات سالفة الذكر. وتطرح عالمة المستقبليات الأسترالية والمتخصصة في قضايا التعليم جنيفر جيدلي نموذجًا جديدًا للتعليم المستقبلي تطلق عليه التعليم ما بعد الرسمي/الشكلاني Post-Formal Education[2]. ترى جيدلي أن التعليم ما بعد الرسمي/الشكلاني يمكن تحقيقه من خلال قلب مبادئ التعليم الرسمي رأسًا على عقب، ومأسسة القِيَم البديلة على النحو الذي يمكن إيضاحه في الجدول التالي:

(1) محمد العربي، توطين الدراسات المستقبلية والاستشرافية، ص382.

(2) Gidley, Jennifer M. Postformal Education: A Philosophy for Complex Futures, Springer 2016.

الجدول رقم (2) العناصر الأساسية الفارقة بين التعليم الرسمي والأساليب التربوية ما بعد الرسمية

التعليم الرسمي/الشكلاني	الأساليب التربوية ما بعد الرسمية/ما بعد الشكلانية
-النظرة الذرية/ الاختزالية	-الرؤية الشاملة تمزج بين الكل والجزء
-بنية ميكانيكية مبسطة	-بنية عضوية مركبة
-نمط تفكير خطي مستقيم ومتسلسل	-خلاصات فكرية متعرجة وتقدمية
-الأداتية	-التأمل المتعدد الدرجات
-المنطق الشكلي الازدواجي الذي يستبعد الوسط	-العمليات المنطقية ما بعد الرسمية: القائمة على الحوار بين الأضداد وتضمين الوسط والمفارقات
-الفصل بين حقول المعرفة	-التكامل بين حقول المعرفة ورفض الخطوط الفاصلة بين التخصصات
-التوجيه الإدراكي وإعلاء ملكة العقل	-المشاركة الشعورية والإدراكية والموازنة بين العقل والعاطفة
-المعرفة باعتبارها كيانًا ساكنًا ومحتوى قائمًا على الموضوعات والمعلومات	-المعرفة باعتبارها عملية قائمة على القدرات الموضوعية والذاتية والسعي إلى الحكمة
-التعليم محايد من حيث القِيَم وعلماني	-التعليم متجه نحو القِيَم وروحاني
-اللغة كأداة موضوعية وأداة براغماتية للتواصل	-اللغة كوسيط ذاتي - موضوعي وخيالي ومجازي

المصدر: Gidley, Postformal Education, 2016

ويطرح متخصصون آخرون نمط التعليم المستدام Sustainable Education، ورائد هذا الاتجاه هو البريطاني ديفيد هيكس[1]، وهو مشروع بدأ طرحه في بريطانيا في الثمانينيات من خلال إنشاء المدارس المستدامة لمراحل التعليم الثانوي والابتدائي[2]. وتعمل هذه المدارس على دفع الطلاب نحو الانخراط في إعادة التفكير في مفهوم التنمية (المستند على أيديولوجيا الرأسمالية النيوليبرالية)، والتي أصبحت تمثل عبئًا على

(1) Hicks, David, A Life in Education, 2016: https://www.researchgate.net/publication/309312414_David_Hicks_A_lifetime_in_education

(2) للاطلاع على مشروع هيكس التعليمي والمفاهيم الأساسية فيه. انظر:
David W. Hicks, Teaching for a better world. https://www.teaching4abetterworld.co.uk

الكوكب، ومنحهم الفرصة في تغيير نموذج التنمية باعتبارهم «الفاعلين المستقبليين Future Agents»، الذين يستأثرون بقرارات التنمية الحالية. وبالتالي، فالغرض من التعليم إعداد الطلاب لإرساء نموذج تنموي مستدام يخدم البناء والجماعة البشرية واستدامة الحياة على الكوكب في المدى البعيد. وقد تم تضمين هذا المشروع في الإستراتيجية البريطانية للتنمية المستدامة في عام 2006.

الجدول رقم (3) مكونات نظام التعليم المستدام لديفيد هيكس

يقوم مشروع ديفيد هيكس على تقديم مناهج تعليمية تساعد على تعزيز فكرة الاستدامة وتحول النظام التعليمي بالكامل نحوها. ويقوم هذا النموذج على أربعة مكونات مترابطة:
-المناخ: تعلم الطلاب كيفية مواكبة تغير المناخ، وأصبح على التعليم القيام بدوره في إعداد المتعلمين للانتقال من الاعتماد الكبير على الكربون إلى درجة أقل.
-الاستدامة: أي التفكير في الاستدامة وممارستها فعليًّا، ودور التعليم في مساعدة المتعلمين على التفريق بين طرق العيش المستدامة وغير المستدامة.
-المستقبلات: الإعداد للمستقبل، ومساعدة الشباب على التفكير نقديًّا وإبداعيًّا في المستقبلات الممكنة والمحتملة.
-الأيديولوجيا: وهي نمط القِيَم والاعتقادات التي تشكل طريقة تفاعل التعليم والمجتمع وتأثرهما ككل بالأنماط القِيَمية والأيديولوجية، التي تفسر العالم والكيفية المثلى التي يجب أن يكون عليها.

وتمثل هذه البدائل مقترحات يمكن لمخططي التعليم في الوطن العربي النظر إليها وإعادة تقويمها حسب متطلبات كل بلد وكل نظام تعليمي. إلا أن هناك ضرورات عامة ينبغي توفرها في أية عملية إصلاحية حول التعليم، وتكاد أن تشمل جميع نظم تعليم الأطفال والنشء في العالم. وتتمثل هذه المتطلبات في[1]:

---

(1) هذه المتطلبات معدلة عن المتطلبات التي تضعها رابطة الإشراف وتطوير المناهج، وتمثل العديد من المعلمين والمربين حول العالم، انظر: https://www.ascd.org/about

- أن يتمتع التلاميذ كافة بالصحة، وأن تساعدهم البيئة التعليمية على ذلك.

- أن تكون البيئة التعليمية آمنة عافيًا وماديًّا للطلاب كافة.

- أن يشارك التلاميذ بفعالية في عملية التعليم، وأن يرتبطوا بالمدرسة والبيئة الأوسع.

- أن يتمكن التلاميذ من الولوج إلى وسائل التعليم الخاصة بهم بإرشاد من معلمين أكفاء وواعين.

- أن يتم إعداد الطلاب لاكتساب المهارات والقِيَم والسلوكيات، وأن يكونوا بالكفاءة اللازمة للتنافس في مجتمعاتهم والمجتمعات الأوسع.

وتبقى المعضلة الرئيسة أمام مخططي السياسات التعليمية في الوطن العربي محاولة التوازن بين هذه النماذج وغيرها الضرورية، ومتطلبات سوق العمل. وفي هذا السياق، يمكن التفريق بين مرحلة التعليم ما قبل الجامعي، التي يمكن إعادة بناؤها بناءً على نماذج الاستدامة وما بعد الشكلانية، والتعليم العالي، الذي يمكن إصلاحه على أساس المواكبة بين متطلبات بناء الشخصية ونقل المعرفة وتطوير أدوات البحث، ومتطلبات سوق العمل. وبالتالي يصبح التعليم الابتدائي والثانوي أكثر تحررًا من ضغط السعي وراء «وظيفة المستقبل»، ليكون، باعتباره المرحلة الأطول والأكثر حساسية بالنسبة للإنسان، أقرب إلى رحلة تجريبية لقياس المهارات العلمية والإبداعية والفنية وتطويرها.

(3)

الوطن العربي وقِيَم المستقبل

يعاني العالم من أزمة قِيَم، وجوهر هذه الأزمة هو ذلك التناقض الكبير بين الإمكانات التكنولوجية الهائلة التي توصلت إليها البشرية مع تضاعف حجم المعرفة ونقل الأفكار وتداخل الثقافات وأنماط الحياة، بفعل العولمة، وتصاعد الشعور بالاغتراب والعزلة، وعدم الاستقرار النفسي، فضلًا عن استمرار الصراعات وتزايد التكلفة البشرية، أو بمعنىٰ أدق إخفاق التكنولوجيا عن تحقيق ما وعدت به من رفاه وتواصل وسعادة. ووفقًا للكثير من نقاد الحداثة الغربية، فإن العالم كان في طور الدخول في مرحلة ما بعد عادية، بعد أن أخفقت الحداثة في بناء نسق قِيَمي قادر علىٰ تعزيز الحياة الإنسانية، وكذلك ما أدت إليه التفكيكية وما بعد الحداثة من سيولة وتفكيك للقِيَم. ترىٰ نظرية الأزمنة ما بعد العادية، التي نبعت من رحم الدراسات المستقبلية والاستشرافية منذ نحو عقد، أن هناك تغيرات أعمق في المنطق الذي يدير العالم، ساهمت في خلق أزمة القِيَم، كعرض لأربعة عوامل[1]، وهي:

- **التعقد**: لم تعد الظواهر خاضعة لعلاقات سببية بسيطة يمكن التعاطي معها بإجراءات بسيطة، بل أصبحت أكثر تعقيدًا وتركيبًا. لفهم الظواهر أصبح من الضروري الإحاطة بالأبعاد المختلفة التي تشكل بيئتها، وكذلك ترابطها بالظواهر الأخرىٰ. لقد زادت العولمة من تعقد الظواهر البشرية؛ بحيث لا يمكن أن يحدث أي شيء في عزلة عن أخرىٰ، وأصبح العالم أكثر عرضة للظواهر التي يطلق عليها أثر الفراشة كما يتضح حاليًّا في سرعة انتشار الأوبئة، وقبل ذلك في الاضطرابات التي تلت الانتفاضات العربية بداية من حادثة صغيرة في تونس. وبسبب تعقد وتركيب

---

(1) ضياء الدين ساردار، الأزمنة ما بعد العادية: نموذج معرفي للدراسات المستقبلية، ترجمة: محمد العربي. الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، 2018، ص5-10.

العالم، أصبح التحكم والتيقن واختزال الأمور لأسباب أحادية أمورًا بالية؛ حيث لا يوجد نموذج واحد يستطيع تفسير كل ما حولنا، ومن ثَمَّ لم يعد هناك سبيل للتمسك بعقائد جامدة؛ مثل «السوق الحرة»، أو «صراع الطبقات»، أو «الخلاص التقني».

- **الفوضى**: مع تحول العالم إلى كتلة متصلة ومترابطة ومتداخلة بكم هائل من شبكات الاتصال ومواقع التواصل الاجتماعي وسوق إلكترونية واحدة تتحكم فيها خوارزميات وحسابات لا يستوعبها العقل البشري الواحد، فقد أصبح العالم دائمًا على شفير الفوضى، وتسود حالة انتقالية دائمة. ومن معالم الفوضى الصعوبة المتزايدة للتنبؤ بأية أحداث أو تحولات عميقة قد يتخذها العالم على نحو مفاجئ من ثورات أو حروب أو صراعات أو أوبئة أو انهيارات في البورصة أو غير ذلك.

- **التناقض**: يقوم العالم حاليًّا على تناقضات من الصعب وضعها في نموذج تفسيري واحد. فعلى الرغم من التغير التكنولوجي والحراك الاجتماعي، فما زالت عدم المساواة سائدة في معظم المجتمعات، بل ما زالت أكثر المجتمعات تطورًا تحتفظ ببنية طبقية تنتمي إلى قرون سابقة. وما زالت القارة الأفريقية تعاني من مخاطر الفقر والإفقار. وعلى الرغم من تضاعف حجم المعرفة البشرية، فما زال الجهل شائعًا، بل أخذ شكلًا جديدًا ناتجًا عن التدفق الهائل للمعلومات، الذي دفع البشر إلى محاولة التمسك بتفسيرات أحادية أو غير معقولة أو أيديولوجية، كذلك ما زالت الصور النمطية عن الثقافات الأخرى تتحكم في المخيلة العامة للمجتمعات. ويقول ضياء الدين ساردار أحد رواد ما بعد العادية أننا «نواجه ضربة ثلاثية من الجهل بجهلنا، والجهل بما قد تفضي إليه تحولات العالم، والجهل الناتج عن فائض المعلومات. وعلى عكس الجهل المعتاد، والذي يمثل فجوة يمكن ملؤها بالبحث والمعرفة، فإن الجهل المركب يحتاج إلى طرق تفكير مختلفة جذريًّا».

- **اللا يقين**: أصبح اللا يقين هو السائد والمركزي نتيجة التعقيد والفوضى والتناقص، وهو ما يخلق فرصًا ومخاطر على السواء.

إلا أن أهم تداعيات اللا يقين، الذي يصاحب التغير المتسارع في أنماط الحياة، هو تداعي النماذج القِيَمية الحاكمة والقادرة على إضفاء المعنى. وكانت أهم منظومات القِيَم التي تأثرت بهذه الوضعية[1]:

(أ) **الدين المنظم**: كان الدين مصدرًا للقِيَم الإنسانية لآلاف السنوات، وما زال له حضور حيوي في المجتمعات الإنسانية، إلا أن سلطة الدين أزاحها التفكير العلمي والعلمانية السياسية. حتى موجات التدين، التي بدأت في سبعينيات القرن الماضي، وكان لها تجليات سياسية، تعرضت للانحسار مؤخرًا؛ حيث يفقد الكثيرون إيمانهم بقدرة المؤسسات الدينية التقليدية على الإجابة عن تساؤلاتهم أو موائمة قِيَم الفردانية والتحرر.

(ب) **القِيَم الليبرالية**: بعد الحرب الباردة كان ينظر إلى القِيَم الليبرالية التي تدور حول «التضمين» والسوق الحرة والديمقراطية والحقوق المدنية باعتبارها دينًا علمانيًّا وقِيَمًا عالمية ينبغي للجميع الإيمان بها. إلا أن تعاظم الأزمات البيئية والاقتصادية والسياسية والإنسانية أدى أيضًا إلى تراجع هذه القِيَم.

ونتيجة هذا التراجع ظهرت أيديولوجيات خلاصية تتراوح بين الأصوليات الدينية، سواء الإسلامية، أو المسيحية، أو اليهودية، والهندوسية[2]. وعاد اليمين العنصري والقومي للظهور بقوة، وأضحى لظهوره تداعيات ملموسة على منظومة الديمقراطية والقِيَم التي تعبر عنها. وكذلك، أخذ السعي إلى الخلاص منحنى تقنيًّا مع

---

(1) Wheal, Jamie, Recapture the Rapture: Rethinking God, Sex and Death in a World That's Lost its Mind. New York: Harper, 2021, p. 4-5.

(2) في الحقيقة لا يوجد تناقض بين تراجع مكانة الدين عالميًّا وصعود الأصوليات، فالتدين غير الدين. وكثيرًا ما ترتبط الأصوليات بالتمرد على الدين التقليدي والمؤسسات التي تعبر عنه؛ حيث يسعى الأصوليون إلى بناء شرعية جديدة تسحب البساط من تحت السلطة التقليدية. فضلًا عن هذا، فإن الأصوليات يقودها دائمًا شعور بأن هناك خطر داهم على الدين، وبالتالي من الضروري التحرك لحمايته، على عكس الدين التقليدي الذي يسعى إلى تنزيل القيم الدينية ونشرها.

التبشير باليوتوبيا التقنية، والسعي الجاد نحو «المفردة» أو استعمار الكواكب الأخرىٰ. وبين هذه الاتجاهات عادت التوجهات العبثية والعدمية في العودة إلىٰ الظهور وفي القلب من الثقافة المعولمة(1).

ولا شك أن مثل هذه التغيرات العميقة تمس المجتمعات العربية التي تنعكس فيها علىٰ نحو مختلف. ولقد أظهر مسح القِيَم العالمي أن المجتمعات العربية والإسلامية ما زالت الأكثر محافظة وحفاظًا علىٰ القِيَم والأعراف التقليدية، وفي القلب منها الدين أكثر من المتوسط في أية مجتمعات أخرىٰ(2). ومع ذلك، فمن الصعب قبول عدم وجود تغير قِيَمي في المجتمعات العربية، خاصة مع ما تتمتع به هذه المجتمعات من حراك وما أوضحناه سابقًا من تحولات ديموغرافية. وتنبع صعوبة قياس التغير القِيَمي في أن الأفراد هم حملة القِيَم، وأن التمثيلات الاجتماعية للقِيَم تختلف حسب كل مجتمع وفي المجتمع الواحد. وفي المجتمعات العربية، دائمًا ما تكون التغيرات الاجتماعية مركبة وعصية علىٰ التبسيط، خاصة مع التداخل الشديد مثلًا بين عمليات التريف والتمدن. ومع ذلك، هناك إشارات علىٰ هذا التغير يمكن تتبعها:

- **الفردانية**: هناك نزوع واضح لدىٰ الأجيال الألفية الشابة إلىٰ تأكيد «الشخصية الفردية» في مقابل المجتمع أو الجماعة(3). بالطبع لهذا النزوع جذور في عملية التحديث التي تعرضت لها المجتمعات العربية منذ أكثر من قرن ونصف، إلا أن الموجة الجديدة من الفردانية متأثرة إلىٰ حد بعيد بالثقافة المعولمة، التي تؤكد علىٰ الذات الفردية، التي تؤثر فيها حاليًا شبكات التواصل الاجتماعي؛ حيث التركيز علىٰ

(1) Macleod, Jemelle, Generation z is the Generation of Nihilism, the Daily Aztec, 3 March 2021

(2) Inglehart, F. Ronald, Giving Up on God: The Global Decline of Religion, Foreign Affairs, September/ October 2020: https://www.foreignaffairs.com/articles/world/2020-08-11/religion-giving-god

(3) Salama Vivian, The Rise of Individualism in the Arab World, Center for Strategic and International Studies, 2 December 2019: https://www.csis.org/podcasts/babel/rise-individualism-arab-world

الجوانب المتميزة والطموح الشخصي ونقاط القوة. قد يكون هـذا التغـير هامـشيًّا في الوقـت الحـالي، أو مقـصورًا على جيـل بعينـه، إلا أن تعـاظم تـأثير وسـائل التواصـل الاجتماعي قد يؤدي إلى انتشار هذا النزوع مستقبلًا، مما سيترك أثـره أيـضًا على تجزئـة المجتمعات.

- **حقوق المرأة:** شهدت المجتمعات العربية صحوة في الاعتراف والتأكيد على حقـوق المرأة، سواء بسبب التعليم أو أيضًا تأثر جيل الألفية بالموجة الرابعة للحركة النـسوية، وثقافة اليسار الغربي، وكذلك الثقافة التي خرجت من رحم الانتفاضـات العربيـة[1]. ومن المؤكد أن هذا الاتجـاه سيـشهد تعاظمًـا في المـستقبل، خاصـة مـع تراجـع تـأثير الرجعيـة الدينيـة والأصـولية والتغـير المتـسارع الذي يحدثـه التحـول الاقتـصادي والاجتماعي.

- **تراجع السلطة الأبوية:** قديمًا كانت الأسرة تحتكر سلطة التربية، ومع انتـشار التعليم والإعلام الموجه، اختصمت الدولة من سـلطة الأسرة. وحاليًّـا تختـصم وسـائل الإعلام من السلطة الأبوية، التي كانت تمثلها الأسرة والدولة معًا. ولقد سـادت بعـد الثورة العربية دعوات للانقضاض على السلطة الأبوية على نحو ما حـدث في أوروبـا في أثناء 1968، على اعتبار أن هذه السلطة مصدر الثقافة القمعيـة، خاصـة في تجلياتهـا ضد النساء[2]. لم تفلح هذه الدعوات بسبب ما آلت إليـه الثـورات مـن صراعات، إلا أن وسائل التواصل الاجتماعي تقوم بما دعت إليـه؛ حيـث تـزداد الفجـوة بـين ثقافـة

---

(1) Tazi, Maha & Oumlil, Kenza, The Rise of Fourth-Wave Feminism in the Arab region? Cyberfeminism and Women's Activism at the Crossroads of the Arab Spring, Cyber Orient, vol 14, issue 1, 31 December 2020: https://anthrosource.onlinelibrary.wiley.com/doi/abs/10.1002/j.cyo2.20201401.0002

(2) Daibes, Farah, Smashing the Patriarchy & Co: How Arab Feminists are Re-politicizing their Movement, Friedrich Ebert Stifung MENA, 5 July 2021: https://mena.fes.de/press/e/smashing-the-patriarchy-co-how-arab-feminists-are-re-politicizing-their-movement

الآباء الأكثر محافظة وثقافة الأبناء الأميل إلى التحرر. ويعزز من هذا الوضع التحولات الاقتصادية، التي أضعفت من دائرة الدعم الاجتماعي، الذي كانت تقوم به الأسرة تقليديًّا[1].

- **الروحانية والتدين:** على عكس ما يشاع عن «التعصب» في المجتمعات العربية أو أنها أميل إلى دعم «التيارات الدينية»، فقد أظهر مسح المؤشر العربي الذي قام به المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات في عام 2016[2] أنه على الرغم من أن 85٪ من المشاركين العرب في الاستبيان يصفون أنفسهم بين متدينين للغاية ومتدينين فقط، فالغالبية العظمى منهم ترفض تدخل رجال الدين في السياسة، أو أن يتم استخدام الدين لأغراض سياسية. وتؤيد الأكثرية أيضًا، ونسبتها 53٪، فصل الدين عن السياسة، كما ترفض الأغلبية، ونسبتها 73٪، وصم المختلفين عنهم في وجهات النظر الدينية بالكفر. يعني هذا أن الشباب العربي يميل نحو اعتناق تفسير أكثر انفتاحًا للدين، وأن هناك تراجعًا في تأثير الأفكار المتشددة. ولا شك أن جزءًا من هذا المشهد يتمثل في ظهور تيارات أكثر نقدية أو ليبرالية في التعامل مع الدين، وكذلك التأكيد على الإرث الروحاني، وكذلك التيارات الرافضة للدين.

- **الهجرة والحركة:** كانت المجتمعات العربية من أكثر المجتمعات ميلًا إلى الاستقرار، إلا أن اشتداد الأزمات الاقتصادية منذ سبعينيات القرن العشرين خلق موجات من الهجرة العربية للعمل في الخليج وأوروبا. وزاد الوضع المتردي بالثورات والصراعات في بعض البلدان العربية إلى التعامل مع الهجرة باعتبارها «حلمًا» أو «خلاصًا». ووفقًا لاستطلاعات الرأي، فإن نسبة من الشباب العربي (18-30 عامًا)

---

(1) إيمان مرعي، التغيرات الاجتماعية والثقافية في المجتمع المصري، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 31 يناير 2021: https://acpss.ahram.org.eg/News/17055.aspx

(2) المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، المؤشر العربي 2016 في نقاط، 2017: https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/document_F7A131E8.pdf

تتراوح بين 20-24٪ تفكر في أو تنوي الهجرة. وفي بعض البلدان مثل سوريا، وصلت النسبة إلى 50٪.[1] قد تتزايد هذه النسب أو تتناقص حسب تحسن الأوضاع أوترديها في المستقبل، إلا أن الشاهد منها أن هناك ميلًا إلى الحركة وربما اعتناق هويات ثقافية جديدة.

- **الاستهلاكية**: وهي قيمة متزايدة التأثير بفعل الثقافة المعولمة وأنماط الاقتصاد النيوليبرالي المنتشرة في معظم الوطن العربي، وتنعكس على جوانب الحياة كافة؛ حيث ارتبطت بارتفاع مستويات المعيشة والتطلعات الاجتماعية التي يعد الاستهلاك دليلًا عليها. وتُعد هذه الأنماط الأكثر تأثيرًا لارتباطها ببنية الاقتصاد وتأثيرها على الطلب على الموارد. ورغم ارتفاع مستويات المعيشة بمقياس الطلب على السلع[2] في العديد من الدول، فهذا لا يعني تقارب الفجوات الاجتماعية، بل يعني تزايدها. وهو ما يمكن أن نلمسه مثلًا في اتجاه الشرائح الأعلى دخلًا نحو السكن في «مجتمعات مسورة» بعيدًا عن الأحياء الأكثر ازدحامًا[3]، وكذلك في أنماط التعليم الأجنبي في مقابل التعليم الوطني.

وقد يحمي انتشار التدين في الوطن العربي أفراده من «أزمة المعنى» المنتشرة عالميًا، إلا أن التغير السريع في أنماط القِيَم، التي أخذت في الظهور في أوساط الأجيال الشابة،

---

(1) سالم أبو رمان، هجرة الشباب العربي.. قراءة في استطلاعات الرأي، عالم الآراء، 2016:
http://www.worldofopinions.org/?p=5275

(2) عز الدين مخلوف وسعاد بن يحيى، هوس ثقافة الاستهلاك يوقف عجلة التنمية في الجزائر: دراسة تحليلية للواقع والحلول، مجلة البديل الاقتصادي، العدد (8)، 2018:
https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/400/4/2/69599

(3) Metwally, Magda & Abdallah, Sahar, Impact of gated Communities on the Urban Development of New Cities in Egypt, The Center of Planning and Architectural Studies, 2011:
https://www.cpas-egypt.com/pdf/MagdaMetwally/001/IMPACT%20OF%20GATED%20COMMUNITIES%20ON%20THE%20URBAN%20DEVELOPMENT%20OF%20NEW%20CITIES%20IN%20EGYPT.pdf

قد يجعل هذه الأزمة ماثلة وضاغطة، خاصة مع تسارع التغير بفعل ثورة الاتصالات. وبالتالي، من المفيد حاليًّا أن تناقش المجتمعات العربية اتجاهات التغير القِيَمي لديها وما يمكن أن تفضي إليه مستقبلًا من تداعيات على الأفراد والأسر وطبيعة الحياة اليومية، وقِيَم مثل التضامن والتكافل، وحدود التحرر الفردي. وربما تكون بداية هذا النقاش تصميم مؤشر للقِيَم العربية؛ حتى يتمكن الباحثون المعنيون من تعقب اتجاهات التغير تتبعًا دقيقًا. لكن القياس الأولي لتغيرات قِيَم المجتمعات العربية يوحي بوجود اتجاه متزايد، وإن كان غير واعٍ باتجاه الأجيال الأكثر شبابًا، نحو تجاوز الاستقطابات الفكرية التي طغت على المجتمعات العربية في القرن الماضي بين الحداثة والتقليد والدين والعلمانية وغير ذلك من سجالات. ولا يعني هذا أن مثل هذه التساؤلات ستختفي، ولكن قد تأخذ موقعًا غير مركزي في الثقافة العربية في المرحلة المقبلة. وأيًّا يكن الاتجاه الذي ستتخذه قِيَم المستقبل في الوطن العربي، فمن الضروري ألا تعوق تقدم المجتمعات وحرية الأفراد وتكامل شخصياتهم.

*

القسم السابع

سيناريوهات المستقبل العربي

(1)

تخطيط بيئة سيناريوهات المستقبل العربي

في هذا القسم نقوم بناء على ما تم شرحه من تحولات جيوسياسية وسياسية واقتصادية واجتماعية وتكنولوجية يمر بها الوطن العربي ببناء مخططات عام لما يحمله الواقع من اتجاهات ومحفزات للتحول نحو المستقبل، ومغيرات لقواعده. وبناء على هذا التخطيط، نسرد أربعة سيناريوهات يمكن أن يتخذها المستقبل العربي في اتجاهات عدة تتراوح بين بقاء الأمور على ما هي عليه، والتحول، والانهيار، والتغير المتوازن.

الجدول (4) بيئة السيناريوهات وعناصر المستقبلات العربية

بيئة التحولات	الاتجاهات الكبرى	المحفزات	مغيرات القواعد
التحولات الجيوستراتيجية	-فراغ في بنية الأمن في المنطقة. -تراجع تأثير القوى الغربية على المنطقة. -نفوذ اقتصادي صيني وعسكري روسي محدود. -استمرار تأثير القوى غير العربية. -تأثير دول الخليج العربي وعودة الدور المصري. -استمرار التسلح وخصخصة الأمن.	-دخول الصراعات في مرحلة التهدئة، وإرهاق القوى الإقليمية. -بذور نظام إقليمي جديد في شرق المتوسط والبحر الأحمر. -تعاون عربي متصاعد على قاعدة التكامل الاقتصادي. -دبلوماسية سرية لمنع الاستقطاب وتحسين العلاقات العربية الإيرانية - التركية. -تراجع مخاطر الإرهاب العابر للحدود.	-هل تتحول المنطقة إلى ساحة للصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين أو الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا؟ -هل تستطيع قوى الإقليم التعاون لإنشاء بنية أمن إقليمي قائمة على أساس احترام السيادة وعدم التدخل وعدم استخدام المذاهب في السياسة؟ -هل تستطيع قوى الإقليم الإفادة من تغير هيكل

بيئة التحولات	الاتجاهات الكبرى	المحفزات	مغيرات القواعد
			القوى الدولية، وبناء علاقات على أساس التعاون الاقتصادي والأمني المشترك؟
تحديات الدولة العربية	-مستوى قوة أجهزة الدولة. -النظم السياسية أكثر استقرارًا. -استمرار الإرهاب مع تقلص مخاطره. -أزمة الاندماج الوطني. -دور أكبر للمؤسسات العسكرية في بعض البلدان.	-تطلع الأجيال الشابة إلى حياة أكثر كرامة وحرية. -تناقضات متولدة عن التنمية الاقتصادية واتساع التواصل مع العالم. -عودة الاستقرار مرة أخرى إلى التجربة الديمقراطية التونسية. -قد يؤدي الاستقرار في المنطقة إلى تخفيف الحكومات العربية من الاعتماد على أجهزة الأمن في الحكم.	-هل ستتمكن النظم السلطوية العربية من الانفتاح بشكل أكبر على المجتمع لبناء عقد اجتماعي جديد، يضمن الاستقرار، ويعالج أزمة الشرعية وعدم المساواة؟ -هل ستتمكن الدول من إجراء مصالحة لمكونات مجتمعاتها بعيدًا عن المحاصصة؟ -هل تستطيع الدول العربية إدارة تحول ديمقراطي على مدى بعيد؟
التحولات الاقتصادية	-تأثير أكبر للتغير المناخي. -استمرار الضغط على الموارد. -نمو ما بعد التعافي من الوباء. -الاعتماد على النفط. -عدم المساواة وضعف قدرة الاقتصاد على توليد الوظائف الإنتاجية ومرتفعة القيمة. -تراجع الإنتاجية العربية. -دور أكبر للتقنية والاقتصاد الرقمي.	-زيادة الوعي الحكومي بخطورة التغير المناخي ونضوب الموارد. -صعود اتجاهات غير مادية ومحاربة للاستهلاكية. -ظهور نازحي المناخ. -تبني الدول العربية إستراتيجيات لتنويع الاقتصاد. -صعود الاتجاه نحو توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في عمليات التصنيع واقتصاد الخدمات. -تقلبات أسواق النمط،	-إلى أي حد تستطيع الحكومات فرض تشريعات حامية للبيئة والموارد؟ -هل تستطيع الدول العربية إعادة النظر في نموذج التنمية والاتجاه نحو تنمية أكثر استدامة؟ -هل يكوِّن إعادة الإعمار فرصة لتحقيق التعاون الاقتصادي العربي؟

بيئة التحولات	الاتجاهات الكبرى	المحفزات	مغيرات القواعد
		وتقلص الطلب على النفط العربي. -احتمالية انفجار أزمة الديون العربية.	
التحولات التكنولوجية	-تخلل التقنيات الرقمية في الحياة اليومية بما ييسرها. -التوسع في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة، والطابعات ثلاثية الأبعاد والروبوتيكس. -استغلال الحكومات للتقنيات الرقمية لزيادة سلطة الرقابة على المواطنين «السلطوية الرقمية». -الرخص النسبي للتقنيات بما يؤدي إلى اتساع انتشارها «قانون مورس».	-أنواع جديدة من عدم المساواة بناءً على التقنية. -تحول المدن العربية المتأثرة بتداعيات النمو السكاني والتغير المناخي إلى «سايبر بانك: حيث التكنولوجيات المتطورة والحياة المتدهورة».	-هل تتحول الاقتصادات العربية إلى اقتصاد المعرفة؟ -هل تواكب الثقافة العربية التطور التقني؟
التحولات الاجتماعية	-استمرار نمو سكان الوطن العربي. -تضخم المدن العربية. -الشباب العرب يمثلون أغلبية السكان. -التعليم يشمل الجميع تقريبًا. -المجتمعات العربية أكثر حراكًا وتواصلًا بفعل التقنية. -استمرار ارتفاع معدلات التدين. -تصاعد الاستهلاكية والفردانية والنسوية.	-التغير نحو قِيَم أكثر عولمة. -تراجع تأثير التيار الأصولي والفكر الرجعي. -خطط لإعادة ابتكار التعليم في بعض الدول العربية.	-هل تعالج الاقتصادات العربية أزمات تهميش الشباب؟ -هل تستطيع المجتمعات العربية التغلب على أعراض أزمة القِيَم العالمية (التفكك الأسري والاغتراب)؟

(2)

سيناريوهات المستقبل العربي

(أ) السيناريو الأول: السائرون نيامًا

يمثل هذا السيناريو استمرارية الأوضاع الحالية وصولًا إلى نهاية العقد الحالي. ويحمل عنوان رواية مكاوي سعيد «السائرون نيامًا» عن الفترة الأخيرة من حكم المماليك، التي أفضت إلى انهيار السلطنة على يد العثمانيين. في هذا السيناريو، ما زال الوطن العربي يعاني من بعض المشكلات الأمنية، حيث تتضخم المدن العربية وتعاني من تداعيات الاحترار، وتزخر بالباحثين عن العمل، وتحاصرها أحزمة من المهاجرين من الريف والمدن. ولم تعد مدن الخليج العربي قادرة على استيعاب هجرة العمالة العربية، وصارت تعاني من أزمات مرتبطة بشح الموارد الطبيعية وضغط الاستهلاك. وما زالت دول الخليج العربي قادرة على فرض القانون والسيطرة، إلا أن بوادر الجريمة المنظمة أخذت في الظهور، خاصة مع اتجاه تسرب عناصر إجرامية إلى أوساط العمالة الأجنبية. بينما ما زالت إيران قادرة على إثارة الاضطرابات، وما زالت سوريا تتعثر في إعادة الإعمار؛ حيث أخفق النظام الحالي في تأمين مصادر التمويل الدولي. وقد أجبرت موسكو أنقرة على سحب القوات التركية من إدلب وعفرين، إلا أن الاتفاق قد ضمن منح الأتراك مميزات تجارية وفي الدخول إلى شمال سوريا دون حساب، وفي الوقت الذي عزز فيه الأكراد مناطق الحكم الذاتي. وما زال العائدون من المهاجر السورية يشكلون ضغطًا على الحكومة. ولا تؤمّن الاستثمارات العربية القليلة فرص التشغيل الكافية للشعب السوري، الذي يحاول جاهدًا استعادة الصناعات والحرف التي فقدت الكثير من الأيادي العاملة بها.

ولقد نجحت حزمة المساعدات الدولية، بالإضافة إلى الدعم العربي في إنقاذ لبنان من أزماته الاقتصادية في 2022، إلا أن أزمات البلاد لم تبارح عقد التسعينيات. ولقد انخفض العبء السكاني مع تراجع نسبة النمو وعودة عدد كبير من اللاجئين السوريين

إلى وطنهم. وتحسنت الأوضاع قليلًا، أو عادت إلى مستوى ما قبل الأزمة. وبدأ جيل جديد من زعماء الطوائف في الظهور، ربما كانوا أكثر انفتاحًا على التعاون والحفاظ على الاستقرار النسبي، إلا أنهم غير قادرين على التنازل عن زعاماتهم لصالح عقد سياسي جديد. وفي تونس، ما زالت العملية السياسية قائمة بين التيار المدني والإسلامي، بعد أن أفضت الأزمة السياسية إلى تسرب عناصر العنف إلى داخل البلاد على نحو نبه الجميع إلى ضرورة التوافق على صيغة سياسية تضمن تمثيل الجميع. ولم تظهر حتى الآن البيئة المناسبة لجذب الاستثمارات أو تعزيز المبادرات الاقتصادية الشابة على نحو زاد من البطالة، ودفع المزيد من الشباب التونسي إلى الهجرة.

ولم تتجاوز ليبيا بعض آثار الحرب الأهلية رغم نجاح العملية الانتقالية نسبيًّا، فما زال الانقسام قائمًا على الأرض، وتعززه المليشيات السابقة التي تخلت عن السلاح ظاهريًّا في مقابل الحصول على مزايا اقتصادية من عمليات التهريب عبر الصحراء والمتوسط، ومع ذلك ما زالت ثرواتها تغري المستثمرين الأجانب، خاصة من روسيا وإيطاليا وفرنسا. ويساعد ذلك على إبقاء البلاد مستقرة. وفي مصر، أصبحت الحاجة إلى انفتاح سياسي أكثر إلحاحًا من ذي قبل. ولقد نجحت الحكومة في تثبيت الوضع المالي ومعدلاته، إلا أنها تعاني من تبعات تراجع القطاع العقاري الذي قاد النمو الاقتصادي لسنوات. ولم تستوعب خطط التنمية العمالة الكافية. ولقد شهد التعليم الأساسي قفزة وفقًا لخطة 2030، لكن الفجوة ما زالت متسعة بين التعليم الحكومي والخاص. وجزء كبير من الموارد أصبح مخصصًا لعلاج الفقر المائي الحاد، خاصة في المدن الجديدة التي أنشئَت عبر العقد الماضي.

وفي فلسطين أصبحت الأحياء الفلسطينية أقرب إلى بانتوستانات جنوب أفريقيا قبل انتهاء الفصل العنصري. واتسعت المستعمرات حتى جاورت كل الأحياء العربية في الضفة. حتى رام الله أصبحت عاصمة التظاهرات اليومية، التي تجد فيها الحكومة الإسرائيلية ذريعة لنفي كونها حكومة فصل عنصري، في الوقت الذي تتجدد فيه المواجهات الدموية بين العرب واليهود في الخليل وغيرها. والأوضاع في غزة في مزيد

من التدهور مع استمرار الحصار وتضاعف عدد سكان القطاع والحرب الأخيرة مع إسرائيل. ولقد حاولت دول الخليج العربي إحياء المبادرة العربية للسلام في ثوب جديد، إلا أن السياسة الانقسامية داخل إسرائيل ما زالت تحول دون أية مناقشة جادة لعملية السلام، ولقد انتهت الحرب في اليمن بعد تدخل عربي، إلا أن البلاد ما زالت تعاني من إزالة آثار الحرب والانقسام والصراعات القبلية وجيوب الإرهاب. وهكذا ما زالت المنطقة كلها تسير وراء سلام مستحيل وتنمية مؤجلة.

(ب) السيناريو الثاني: رجال في الشمس

يحمل هذا السيناريو عنوان رواية غسان كنفاني الأشهر، والتي تروي قصة العمال اللاجئين الفلسطينيين الذين هلكوا في شمس الصحراء الحارقة.

في مصر أوقف التأزم الاقتصادي خطط تطوير التعليم والريف والتوسع في توظيف الطاقة المتجددة مع نقص الموارد. ومع تزايد الأزمات، عادت مصر للاشتغال بأزماتها، في ما تتسرب العناصر الإرهابية من الشرق والغرب والجنوب، وتسرب الشباب عبر الهجرة غير الشرعية عبر المتوسط.

وفي فلسطين رفض قادة إسرائيل منح الفلسطينيين حقوق المواطنة الكاملة. وأشعلت هذه القرارات انتفاضة فلسطينية، لكنها كانت أكثر عنفًا، وزادت من المواجهات اليومية بين العرب واليهود في الضفة والقدس وداخل الخط الأخضر. ولقد أضحىٰ إرهاب المستوطنين أكثر شراسة وصراحة في استهدافه المدنيين الفلسطينيين. وتجددت المواجهات بين حماس وإسرائيل. ومع تصاعد الاستقطاب الإقليمي، قصف حزب الله شمالي إسرائيل، لتشتعل حربًا إقليمية محدودة بين إسرائيل ومحور المقاومة بما في ذلك إيران وسوريا، ولكن علىٰ الأرض السورية واللبنانية. ولقد طال العدوان بيروت ودمشق. ولم يفلح تدخل الدول العربية الخليجية، فلم تجد بدًا من قطع علاقاتها مع إسرائيل بعد ضغط شعبي. وفي هذا السياق، لم تستطع موسكو تهدئة الموقف، ولم تتمكن الولايات المتحدة الأمريكية، التي أكملت انسحابها من

المنطقة، ممارسة أي ضغط لمنع توسع الحرب، التي شملت توسعًا من الجولان نحو دمشق. وتمكنت المقاومة من وقف الزحف الإسرائيلي، إلا أن الدمار قد طال كل ما أمكن بناؤه في سوريا عبر عقد من الزمن. وفي هذا السياق، استغل الأكراد الفرصة ليحولوا مناطق الحكم الذاتي لجمهورية روجافا المستقلة. وهو ما دفع الإيرانيين والأتراك نحو مزيد من التدخل في سوريا.

فضلًا عن الأسباب السالف ذكرها، دفعت الاضطرابات الاقتصادية والعرقية داخل إيران الحكومة نحو مزيد من التدخل في الجوار العربي، وقوّى شوكة حكومة كردستان، التي تمكنت من الاستيلاء على حقول النفط في كركوك، ولم تتمكن بغداد من صدها. فوق كل هذا، أدت سياسة تقليص الاعتماد على النفط الدولية إلى انخفاض سعره وتوقف خطط النمو في الدول العربية المصدرة كافة، وضمنها العراق.

وقد أدت أوضاع الاقتصاد العالمي إلى انفجار أزمة الديون الخليجية. وبسبب الأزمة تقلصت خطط التنمية في هذه العواصم، وزادت الاضطرابات الاجتماعية بسبب احتجاجات العمالة الأجنبية، خاصة القادمة من جنوب آسيا، التي أصبحت أكثر تنظيمًا، وبدأت في التحدث عن حقوق سياسية لم تكن على الطاولة من قبل. وتعمل نظم المراقبة الإلكترونية بكفاءة، لكن الحكومات الخليجية لم تعد قادرة على التعامل مع كل هذه الضغوط دفعة واحدة. ومعها تقلص النفوذ الخليجي في المنطقة. ونظرًا لهذه الأوضاع توقفت محاولات إعادة الإعمار في اليمن. وأصبح البلد مقسمًا بالفعل بين شمال حوثي مدعوم من إيران، وجنوب يسيطر عليه المجلس الانتقالي الجنوبي الذي سارع بتشكيل حكومة؛ وبالتالي وسع الدواعش والقاعدة من وجودهم في بعض الجيوب بين حضرموت وتعز وعدن. وفي الوقت نفسه، تضاعف عدد اللاجئين العرب حول العالم ليصل إلى 15 مليون مواطن عربي. إلا أن المدن العربية أصبحت تشهد أيضًا المزيد من لاجئي المناخ، خاصة المتضررين من غرق المدن الساحلية والتصحر وانهيار الريف.

(ج) السيناريو الثالث: عودة الروح

يحمل هذا السيناريو اسم رواية توفيق الحكيم التي ارتبطت بنشأة الروح القومية في مصر. وبحلول نهاية العقد، بدأت ثمار القرار، الذي اتخذه قادة المنطقة بإنهاء الحروب والنزاعات كافة من خلال الاتفاق على مبادئ التعايش الإقليمي، والتي تضمنت احترام السيادة الوطنية لكل بلد، وتأطير التعاون الإقليمي من خلال إنشاء منتدى دائم لأمن الشرق الأوسط، وصندوق إقليمي لإعادة الإعمار في سوريا واليمن، بالظهور. وكانت بغداد سباقة في هذا الصدد؛ حيث بدأت مع مطلع العقد في جمع الفرقاء الإقليميين، خاصة إيران ودول الخليج العربي ومصر والأردن، على قاعدة إرساء الأمن المشترك في المنطقة، ومساعدة بغداد على استكمال مشروعات إعادة الإعمار. ومن خلال هذا التجمع، تكثفت الاتصالات بين الرياض وطهران، وطهران والقاهرة؛ بحيث عادت العلاقات إلى طبيعتها، وانتهى الاستقطاب بناء على إجراءات بناء الثقة. ومع إنشاء منتدى الأمن الإقليمي، بدأت تتشكل لجان للتعاون المشترك حول ضمان أمن الممرات البحرية في الخليج العربي وخليج عدن والبحر الأحمر، وكذلك لجان لضمان الإفادة من الأنهار التي تجري بين العراق وإيران وتركيا وسوريا. كما تشكلت لجنة إنذار مبكر دائمة للقِيَم بالمسوح الضرورية حول حالة الأمن والصراع في المنطقة. وفي هذه الأجواء انتهت حرب اليمن باتفاق شامل لاقتسام السلطة واللامركزية. وتمكنت قوات حفظ السلام العربية من مساعدة الجيش اليمني على التخلص من جيوب داعش والقاعدة.

واتسع مشروع «المشرق الجديد» ليحظى بعضوية سوريا ولبنان. وكذلك، وجدت بلدان الخليج العربي فرصًا لتوليد عدد أكبر من الاستثمارات من خلال مشروعات البنية التحتية في سوريا، ودعم الاقتصاد اللبناني، في ما منع تدفق البترول والغاز العراقي تأزم قطاع الطاقة في بلدان المشرق ومصر. ومع هذه الوضعية، انخفضت مشتريات السلاح العربية، وتراجعت السعودية ومصر والجزائر والإمارات وقطر من

قائمة البلدان الأكثر شراءً للسلاح في العالم. أما النجاح العربي الأبرز، فكان في ليبيا؛ حيث تمكن الجيش الليبي الوليد، بمساعدة من القوات المسلحة المصرية والجزائرية، والبعثة الأممية، من تنفيذ برنامج تفكيك المليشيات ونزع السلاح وإعادة الإدماج. واستهدف البرنامج القضاء على سلاح المليشيات، وتمكن من تحقيق ذلك في غضون سنوات، كما تشكلت قوات التدخل السريع لتعقب عمليات التهريب والجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية. وبهذا فرضت الحكومة سلطتها على جميع البلاد، وأنهت مظاهر الحرب التي استمرت لعشر سنوات.

ودفع تراجع الاستقطاب دول المنطقة إلى تركيز مواردها في التنمية وإصلاح التعليم والصحة العالمية والاستثمار في اقتصاد المعرفة. ونجحت كل الدول العربية في تحقيق سياسة شمولية للتعليم بشكل كامل، في ما تحسنت جودة التعليم الحكومي بدرجة كبيرة، خاصة في المدارس الابتدائية، وأخذت الحكومات على عاتقها تقليل نفوذ التعليم الأجنبي وضبطه. ومع كثافة التواصل بين المواطنين العرب، تولدت حركات ثقافية سيبرانية أكثر انفتاحًا على التراث ونقدًا للعالم، وانعكست توجهاتها على المنتجات الثقافية العربية، التي أصبحت تشهد نهضة جديدة. ومع هذا الحراك، تقلصت الفوارق التقليدية بين الرجال والنساء، وتوجهت الحكومات إلى تغيير التشريعات التي تعوق تمكين المرأة؛ بحيث ارتفع نصيبها في الوظائف العامة. والأهم من هذا أن الشوارع العربية قد أصبحت أكثر أمنًا للنساء العرب.

وتمكنت الحركة الفلسطينية في الضفة الغربية من ضخ دماء جديدة شابة في منظمة التحرير الفلسطينية. وكانت الحركة، التي بدأت مع احتجاجات الفلسطينيين في القدس على سياسة الهدم، قد قوت بما يكفي، وشملت الضفة كلها، مما جعل تل أبيب مترددة في تصعيد القمع ضد الفلسطينيين. وفي المقابل، ضغطت الأوضاع في غزة علي حكومة حماس لإنهاء الانقسام الفلسطيني الداخلي. واتضح لدى العربية أن وهم السلام مع إسرائيل لم يؤدِ إلى تحسن، وأن التكامل العربي يعوض أية مكاسب

اقتصادية ممكنة من التعاون مع إسرائيل. ونجح منتدى السلام الإقليمي في الدفع مرة أخرى بمبادرة السلام العربية على أساس جديد، وهو الدولة الواحدة بكامل حقوق المواطنة الفلسطينية. كذلك دفع حراك الفلسطينيين داخل الخط الأخضر بالمقترح نفسه. ولم تجد حكومة الوسط في تل أبيب إلا الإذعان مع التأكيد على استمرار وجود المستوطنات في الضفة إرضاءً لليمين الديني والقومي، مع التوافق مع منظمة التحرير والجامعة العربية على خطة عشر سنوات للانتقال إلى الدولة الواحدة بقوميتين على كامل أرض فلسطين التاريخية. لاقى هذا الحل ترحيبًا من القوى الدولية كافة، خاصة الصين وروسيا والاتحاد الأوروبي، بينما عارضه اليمين المسيحي الأمريكي فقط.

(د) السيناريو الرابع: الباب المفتوح

يحمل هذا السيناريو عنوان رواية لطيفة الزيات التي تعبر عن النضال من أجل التحرر في إطار مشروع قومي. ورغم الرسالة النسوية للرواية، فهي تعبير عن تطلع الشعوب العربية في الخمسينيات والستينيات نحو الاستقلال الوطني والتوحد على قضية واحدة، واتجاه الأفراد نحو التحرر والقِيَم الحداثية. وهو نضال لم يخلُ من الصعوبات والانقسامات. هذه الحالة جوهر السيناريو الرابع.

في 2030، بدأت البلدان التي عانت من الحروب الأهلية في التعافي الاقتصادي. وفي سوريا، نجح الصندوق العربي لإعادة الإعمار والاستثمار في إرساء البنية التحتية من خلال إعادة مد شبكات الطرق إلى كامل أنحاء سوريا من درعا إلى إدلب ومن الحسكة إلى دمشق. إلا أن الصناعات المحلية ما زالت تعاني تحت وطأة منافسة الصناعات المستوردة من الصين وإيران. وما زال الوجود الإيراني والروسي ملحوظًا في البلاد؛ حيث ما زالت موسكو تحتفظ بقواعدها العسكرية، وتدعم إعادة الإعمار، خاصة في قطاع الطاقة والكهرباء. في حين أن إيران تحاول جاهدًا جني أية مكاسب اقتصادية لدعمها نظام البعث في سوريا، خاصة أن اضطرابات أسعار النفط أصحبت

تؤثر بكثافة على أنشطتها الخارجية. وتستغل دمشق هذه الفرصة لاستدعاء الوطن العربي إليها مرة أخرى، إلا أنها تشارف على أزمة قيادة وفراغ سياسي. أما اليمن، فقد انتهت فيها الحرب، إلا أنها لم تنل من صندوق تمويل إعادة الإعمار العربي إلا القليل؛ إذ ما زالت الحكومات العربية تشكك في قدرة الحكومة اليمنية على الإدارة الناجحة لإعادة الإعمار، خاصة في الجنوب، مما استدعى المزيد من الاعتماد على التمويل الصيني المنحصر على شق الطرق وإعادة تأهيل الطرق. وما زالت الطريق طويلة أمام اليمن حتى يدعم وحدته وازدهار شعبه.

وما زالت العملية السياسية في ليبيا مستقرة على أساس التشارك الجهوي والمشاركة في عوائد النفط، وأدى الاعتماد على تلك العوائد إلى تعثر عملية التنمية مع الاستمرار في عملية إعادة الإعمار وتأهيل البنية التحتية، خاصة الطرق التي تربط مختلف مدن ليبيا. كذلك، ما زالت السيطرة على الحدود، خاصة الجنوبية، غير كاملة، مما يتيح فرصًا أمام الجماعات المستفيدة من اقتصاد الحرب والتهريب. إلا أن الحكومة نجحت في إدماج أغلب المليشيات في الجيش الوطني بمعاونة القوات المسلحة المصرية والجزائرية. ويبدو أن الأمور في العراق تسير في الاتجاه الصحيح. قبل سنوات، نجح رئيس الوزراء في جعل مؤتمر التنمية والشراكة الإقليمي، الذي عقد في مطلع العقد، آلية شبه دورية للتشاور بين قوى الإقليم. ومع توسع آلية «المشرق الجديد»، وتدفق الاستثمارات العربية إلى العراق، وإسهام الشركات العربية في تطوير مصافي النفط وحقوله في الجنوب والشمال، وأضحى النفوذ الإيراني في تراجع. ومن ناحية أخرى، تمكنت الحكومة العراقية من إدماج قوات الحشد الشعبي في القوات المسلحة العراقية من خلال تشريع جديد، بيد أن هذا لم يتم دون مقاومة واضطرابات واجهتها الحكومة وتغلبت عليها بدعم عربي. وانعكس تحسن الوضع الاقتصادي في الطفرة التي شهدها التعليم العراقي، خاصة في المرحلة الجامعية، وهو ما أعاد الحيوية مرة أخرى إلى الحياة الثقافية في العراق.

(3)

تحليل تداعيات السيناريوهات العربية

الجدول (5): تحليل محتوى السيناريوهات العربية من خلال تحليل SWOT

السيناريو	نقاط القوة	نقاط الضعف	الفرص	التحديات
السائرون نيامًا	-عناصر السيناريو متحققة في الواقع العربي، مما يجعله محتملًا في حال عدم حدوث تغيير جذري في السياسات الحالية.	-هناك تحولات غير متوقعة قد تؤدي إلى طفرات في التعاون الإقليمي وبين الدول العربية، وتجاه البيئة والتحول الاقتصادي.	-تتمثل الفرص الوحيدة في هذا السيناريو فى السياسات الدافعة نحو المستقبل، التى تتبناها الدول العربية، بالإضافة إلى تغير بيئة العلاقات الدولية لتصبح مواتية.	-يمثل السيناريو انعكاسًا للتحديات الحالية في المستقبل بافتراض نموها، إلى جانب وجود تحسن ضئيل في السياسات الإقليمية والوطنية.
رجال في الشمس	-يمثل السيناريو تحذيرًا مما يمكن أن تؤول إليه الأمور في الوطن العربي في حال عدم اتخاذ سياسات جذرية حول التعاون الأمني وتغيير نموذج التنمية والتحول نحو المساواة والقِيَم المستقبلية.	-قد يكون السيناريو أسوأ من أن يتحقق، إلا أنه وارد.	-الفرص الوحيدة التى يقدمها هذا السيناريو هى إشاراته التحذيرية، وبالتالى إمكانية استباقها بسياسات أكثر تعاونية ورشادة واستدامة.	-يعظم السيناريو من التحديات القائمة بالفعل، ويفترض أن محاولات إصلاح الوضع الحالي إقليميا ووطنيًّا قد أخفقت كافة.
عودة الروح	-هو السيناريو الأفضل، لذا قد يكون دليلًا على	-السيناريو المرغوب، ويبني على نقاط إيجابية في الواقع	-اتجاه الدول العربية إلى التكامل الاقتصادي وبناء	-المدى الزمني لإحداث كل هذه التغيرات قصير

السيناريو	نقاط القوة	نقاط الضعف	الفرص	التحديات
	كيفية تغيير الأوضاع الحالية إلى الأوضاع المرغوبة في المستقبل.	العربي، لكنه يفترض عدم وجود تحولات تعوق تطور هذه العناصر إلى الوضع الأفضل؛ مثل الفشل الاقتصادي، والأزمات الاقتصادية الدولية، وتفاقم الأزمات العربية، والإخفاق في إعادة الإعمار.	ثقة مع دول الجوار غير العربي في إطار سياق دولى أكثر موائمة، وابتكار نموذج تنموي أكثر استدامة وارتكازًا على التنمية الإنسانية، وتأكيد الدولة العربية سيادتها، وحدوث تغير ثقافى حقيقى في العقلية العربية.	للغاية (عقد واحد)، وهو ما يجعله عصيًّا على التحقيق حتى بافتراض ملائمة الظروف الإقليمية والدولية.
الباب المفتوح	-نقاط التحسن فى السيناريو واقعية، وهناك ما يدفع إليها في الوقت الحالي.	-التجاهل النسى للعناصر غير اليقينية التى قد تؤدي إلى مزيد من التدهور.	-فرص واقعية حالية تتمثل في تراجع الهيمنة الغربية، وتصاعد دور القوى العربية، وعودة الدور المصري، واتجاه الصراعات نحو التهدئة، ووجود أطر جديدة للتعاون الإقليمى، والتأثير الإيجابي لثورة التقنية، وظهور قِيَم وتوجهات جديدة أكثر تقدمية.	-ستظل التحديات تواجه المنطقة رغم اعتزام القادة إنهاء الصراعات والتعاون التنموي. فإحلال السلام في الدول المتصارعة سيتوقف على مخرجات إعادة الإعمار وسياسات الوفاق الوطنى. كما أن أغلب الحكومات العربية متدنية في مؤشرات الحوكمة، مما يجعل عملية التحول الاقتصادي والتنمية أكثر صعوبة.

*

خاتمة

ماذا تخبرنا سيناريوهات المستقبل العربي؟

هذه السيناريوهات استكشافية وليست تنبؤية؛ إذ إنها تحاول استشراف المسارات المختلفة التي يمكن أن تتخذها الأوضاع العربية الحالية. ولهذا، فهي تأكيد على حقيقة أن المستقبل العربي ليس محتومًا، وأن الحاضر يحفل بالتحديات والفرص على السواء، وهذا ما تعنى به السياسات وصانعوها لتعظيم الفرص وتقليل المخاطر بناء على ما هو متوفر من موارد وإمكانات. ولا يستدعي التفكير المستقبلي بناء صور وردية ساذجة عن المستقبل، بل صور واقعية يمكن ترجمتها إلى قرارات وخطط عمل.

إن من الصعب تحقيق مسار التحول الكامل كما هو وارد في سيناريو «عودة الروح» خاصة خلال عقد واحد؛ نظرًا إلى عظم وتركيب التحديات التي تواجهها المجتمعات العربية. إلا أن السيناريوهات المرغوبة لها فائدة عملية. إنها ترشد الراغبين في تغيير الأوضاع رأسًا على عقب، وتحفز قدراتهم على بناء تصورات يمكن من خلالها تقييم السياسات الحالية وتصحيح السياسات المستقبلية بناء على ما ينبغي أن نكون عليه في المستقبل. ومن الممكن أن تستمر الأوضاع الحالية كما هو سيناريو «السائرون نيامًا». بيد أن تاريخ المنطقة عبر القرن الماضي قد حفل بتحولات كبيرة ومتعاقبة. وهو ما يعني أن الأوضاع الحالية قد تشهد نقاط تحول سلبية أو إيجابية تدفعها نحو مسارات أخرى. كما أن استمرار الأوضاع الحالية سيكون له تكلفة، ربما لا يستطيع الجيل الحالي تحملها.

الأمر نفسه ينطبق على سيناريو «رجال في الشمس» الذي يتحدث عن انهيار الأوضاع الحالية، وتداعيات نكبات جديدة في المستقبل. الانهيار احتمالية إلا إنه ليس حتميًّا. وفائدة هذه السيناريو الكارثي تكمن في قيمته التحذيرية، حيث إنه يخبرنا عما قد يكون عليه المستقبل في حال إخفاق محاولات الإصلاح الحالية، أو

التغافل عن مخاطر استمرار الصراعات وعدم المساواة وتغير المناخ وغياب العدالة الاجتماعية واستمرار الاحتلال الإسرائيلي وغياب التعاون العربي وفشل إعادة الإعمار.

أما سيناريو «الباب المفتوح» فهو أكثر واقعية؛ إذ إنه يتحدث عن مستقبل يوازن بين استمرار محاولات الإصلاح واستمرار بعض التحديات، حيث إنه سيناريو انتقالي نحو التحول الكامل في الأوضاع العربية. وأهم ما يحمله هذا السيناريو هو أهمية النضال نحو خلق مستقبل أفضل. وليس من الضرورة أن يكون المستقبل، كما هو الواقع، صورة لآمال الشعوب، المهم أن يتشكل من خلال حركة وفعل الشعوب والجماعات والأفراد. ومن الواقعي أيضًا تصور استمرار التحديات أو تحولها إلى أشكال أخرى أو ظهور تحديات جديدة. وهنا تكمن فائدة الدراسات المستقبلية وقدرتها على الاستباق، وبناء قدرات مرنة على التعامل مع المستجدات.

وعلى الرغم من ضبابية المشهد العام في الوطن العربي، إلا أن المجتمعات العربية تمتلك فرص عظيمة للتحرك نحو المستقبل. ومن الصعب تخطيط سياسات مستقبلية عربية تناسب كل مجتمعات المنطقة. إلا أن التحليل السابق يوضح بعض النقاط العامة التي ينبغي البناء عليها وصولًا نحو التحول.

إن أهم مقدرات الوطن العربي تتمثل في تكوينه البشري الفريد والشاب الساعي دائمًا نحو التغيير والتحرر والتعلم والاشتباك مع العالم. ونقطة البداية، كانت، وما زالت تقف عند الاستثمار في القوة البشرية الشابة خاصة من خلال التعليم وأدوات الثقافة. وقد أضحى الشباب حاليًا أكثر وعيًا بتحديات المستقبل؛ لذا فمن الضروري إدماج الشباب في سياسات اقتصادية متوازنة. ولحشد مقدرات الحاضر نحو المستقبل، فلا مناص من المزيد من تمكين المرأة والفئات المهمشة وتضمين الأطراف الاجتماعية كافة والإفادة من قدراتها.

وبقدر ما يحفل النظام الدولي بالفوضى، إلا أنه يمنح القوى العربية القدرة على التحرك جماعيًا والتأثير على هذا النظام والتفكير جديًا في إعادة بناء نظام الأمن

الإقليمي بناء على ما يتناسب مع مصالح الوطن العربي. وربما تكون نقطة البداية، تفعيل المؤسسات العربية المشتركة، وبناء سياسة إقليمية قائمة على احترام السيادة الوطنية وعدم التدخل وعدم استخدام الولاءات القبلية والمذهبية في التنافس الإقليمي. وتحمل مشروعات إعادة الإعمار فرصة كبيرة لتعزيز اتجاه الاقتصادات العربية نحو التنوع وكذلك مساعدة الدول التي تشهد صراعات على تحقيق التنمية والاستقرار المنشود؛ فضلًا عن التوسع في آليات التعاون الإقليمي القائمة حاليًّا.

ولقد أصبحت المسألة البيئية عاملًا مشتركًا في جوانب الحياة كافة، وقد تتجه السياسة في العالم في العقود القادمة لترتكز عليها؛ لذا، فمن المهم للدول العربية أن تعيد صياغة مفهوم التنمية ليتواكب مع التحول نحو الاقتصاد الأخضر والطاقة النظيفة، وإعادة النظر في مشروعات التوسع العمراني والحضري والريف كي يتناسب مع هذه الغاية.

كل هذه السياسات وغيرها قد بدأت بالفعل في الوضوح في الآونة الأخيرة، والمهم هو تحقيق الاستدامة وبناء الإستراتيجيات الوطنية والشاملة وترجمتها من خلال سياسات فعلية وواضحة في رؤيتها حول المستقبل.

* * *

المصادر والمراجع

أولاً- العربية:

- أحمد سليمان سالم الرحاحلة، الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط: الفرص والتحديات، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2014:
https://meu.edu.jo/libraryTheses/586a397262f1a_1.pdf
- أحمد عبد الحميد حسين، ما هو الدور الذي قد تلعبه البيانات الضخمة في إدارة السياسات العامة؟ مركز الإنذار المبكر، 31 مايو 2020: https://ewc-center.com/2020/05/31
- استخدام المياه ومصادرها في الوطن العربي، النظام العالمي للتنمية المستدامة، معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، 2020:
https://gssd.mit.edu/ar/search-gssd/graphical/domains-issue-area/water-use-sources
- أشرف الفلاحي، تأثيرات الحرب على قطاع التعليم في اليمن، المونيتور، 2 نوفمبر 2015:
https://www.al-monitor.com/ar/contents/articles/originals/2015/11/yemen-war-students-suffer-education.html
- اقتصاد الشرق، بلومبرغ: ديون العالم تقفز إلى 281 تريليون دولار في 2020، وتوقعات بالمزيد، الشرق، 19 فبراير 2021: https://bit.ly/2ZzOQKT
- أميرة عبد الحافظ، الصحافة الإلكترونية بين سندان القارئ ومطرقة المعلن، جريدة الخليج، 10 سبتمبر 2015: https://bit.ly/3y8PNoQ
- إميل أمين، عن مشروع مارشال عربي، الاتحاد، أبريل 2020:
https://www.alittihad.ae/wejhatarticle/105986
- أندريه تشوبريغين، نفوذ روسيا في المنطقة العربية يحيي صراع «القطبين»، الشرق الأوسط، 12 يوليو 2020: https://aawsat.com/home/article/2384046
- إيمان مرعي، التغيرات الاجتماعية والثقافية في المجتمع المصري، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 31 يناير 2021: https://acpss.ahram.org.eg/News/17055.aspx
- أيمن سمير، تنسيق كامل ودعم متبادل، العلاقات المصرية- الجزائرية نموذج للتعاون بين الدول العربية، الأهرام، 9 أغسطس 2021: https://gate.ahram.org.eg/News/2890108.aspx
- بلقاسم العباس، تداعيات جائحة كوفيد-19 على الدين العام في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 22- العدد (3)، 2020:
https://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/555/555_J22-3-6.pdf

- Alaoui, Hecham & Springborg, Robert, Education in the Arab World: A Legacy of Coming Up Short 5 April 2021: https://www.wilsoncenter.org/article/education-arab-world-legacy-coming-short
- Alhaj Omar, Fadi et al, The Effect of the Syrian Crisis on electricity Supply and the Household Life in North West Syria: A University-Based Study, Education and Conflict Review, 2020: https://discovery.ucl.ac.uk/id/eprint/10109122/1/Omar_Article10_Omar.pdf
- Al-Hilu, Khayrallah, The Turkish Intervention in Northern Syria: One Strategy, Discrepant Policies, Middle East Directions, 14 January 2021.
- Allison, Graham, The New Spheres of Influence: Sharing the Globe With Other Great Powers, Foreign Affairs, March/April 2020: https://www.hks.harvard.edu/sites/default/files/HKSEE/HKSEE%20PDFs/Allison_Spheres%20of%20Influence%2C%20Foreign%20Affairs%2C%20March-April%202020.pdf
- Al-Mulhim, Adbulatif, GCC States Consolidate Military Strength, 17 November 2016: https://www.arabnews.com/node/1011741/columns
- Alvaredo, F., Asssoud, L., & Piketty, Thomas, Measuring inequality in the Middle East 1990-2016: The World's Most Unequal region? The Review of Income and Wealth, March 2018: http://piketty.pse.ens.fr/files/AAP2019RIW.pdf
- Annual Threat Assessment of the US Intelligence Community, office of the Director of National Intelligence.
- Arab Development Portal, Demography, (no date cited).
- Asi, Yara, Climate Change in the Arab World: An Existential Threat in an Unstable Region, Arab center Washigngton DC, 2 March 2021: https://arabcenterdc.org/resource/climate-change-in-the-arab-world-an-existential-threat-in-an-unstable-region/
- Autor, David, Mindell, David & Reynolds, Elisabeth, The Work of the Future: Building Better Jobs in an Age of Intelligent Machines, 2020: https://workofthefuture.mit.edu/wp-content/uploads/2021/01/2020-Final-Report4.pdf
- Aydintašbaš, Asli & Bianco, Cinizia, Useful Enemies: How the UAE-Turkey Rivalry is Remaking the Middle East, European Council on Foreign Relations, 15 March 2021: https://ecfr.eu/publication/useful-enemies-how-the-turkey-uae-rivalry-is-remaking-the-middle-east
- Bahirat, Tanuja, The Potential Impact of AI in the Middle East, Great Learning, 29 June 2021: https://www.mygreatlearning.com/blog/the-potential-impact-of-artificial-intelligence-in-the-middle-east
- BBC, Trade wars, Trump tariffs and protectionism explained, BBC, 10 May 2019: https://www.bbc.com/news/world-43512098
- Beckett, Andy, Accelerationism: how a fringe philosophy predicted the future we live in. The Guardian, May 2017: https://www.theguardian.com/world/2017/may/11/accelerationism-how-a-fringe-philosophy-predicted-the-future-we-live-in
- Berger, Samuel et al., Key Elements of a Strategy of the US in the Middle East, The Washington Institute for Near East Policy, 2015: https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/key-elements-strategy-united-states-middle-east

- Bhatt, Vishva, Is ClimAte ChaNge Causing More Wars? The Years Project: https://theyearsproject.com/learn/news/is-climate-change-causing-more-wars
- Big Data LDN, the 3 Vs of Big Data: https://bigdataldn.com/intelligence/big-data-the-3-vs-explained
- Bull, Hedley, The Anarchical Society: A Study of Order in World Power, Second Edition, England, Macmillan Press ltd, 1995: https://link.springer.com/content/pdf/10.1007%2F978-1-349-24028-9.pdf
- Cook, Steven A. & Green, James, China Isn't Trying to Dominate the Middle East, Foreign Affairs, 9 August 2021: https://www.foreignaffairs.com/articles/united-states/2021-08-09/china-isnt-trying-dominate-middle-east
- Daibes, Farah, Smashing the Patriarchy & Co: How Arab Feminists are Re-politicizing their Movement, Friedrich Ebert Stifung MENA, 5 July 2021: https://mena.fes.de/press/e/smashing-the-patriarchy-co-how-arab-feminists-are-re-politicizing-their-movement
- Dator, Jim, Alternative Futures at the Manoa School, Journal of Futures Studies, November 2009, 14(2): 1–18: https://jfsdigital.org/wp-content/uploads/2014/01/142-A01.pdf
- David W. Hicks, Teaching for a better world: https://www.teaching4abetterworld.co.uk
- Dibeh, Ghassan, On the Digital Revolution and Inequality in the Arab World, Arab Development Portal, 6 November 2019: https://arabdevelopmentportal.com/blog/digital-revolution-and-inequality-arab-world
- Dorling, Danny, Slowdown: The End of the Great Acceleration and Why It's Good for the Planet, the Economy and Our Lives. USA: Yale University Press, 2020.
- Egypt Today, Qatar Dispatches Hundreds of Somali Mercenaries to Libya, Egypt Today 20 July 2020: https://www.egypttoday.com/Article/1/90106/Qatar-dispatches-hundreds-of-Somali-mercenaries-to-Libya
- ESCWA, Energy Vulnerability in the Arab Region, ESCWA, 2019: https://archive.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/energy-vulnerability-arab-region-english_0.pdf
- ESCWA, Impact of COVID-19 on Young People in the Arab Region, Policy Brief, 2020.
- European Strategy and Policy Analysis System, Global Trends to 2030: The Future of World and Workplaces. ESPAS IDEAS Paper Series, 2018: https://espas.secure.europarl.europa.eu/orbis/sites/default/files/generated/document/en/Ideas%20Paper%20Future%20of%20work%20V02.pdf
- Fahim, Kareem & Loveluck, Louisa, Power Outage cripple the Middle East amdi record heat waves and rising unrest, the Washington Post, 24 July 2021: https://www.washingtonpost.com/world/middle_east/middle-east-electricity-crisis/2021/07/23/d4dfd9f4-de74-11eb-a27f-8b294930e95b_story.html
- Fisher, Max, The real roots of Sunni-Shia conflict: beyond the myth of "ancient religious hatreds" VOX, 5 January 2016: https://www.vox.com/2016/1/5/10718456/sunni-shia
- Frase, Peter, Four Futures: Life After Capitalism, London, Verso, 2016.

- Fulcher, James, Capitalism: A very Short Introduction, Oxford, Oxford University Press, 2004.
- Fulton, Jonathan, China's Changing Role in the Middle East, The Atlantic Council, June 2019: https://www.atlanticcouncil.org/wp-content/uploads/2019/06/Chinas_Changing_Role_in_the_Middle_East.pdf
- Gedeon, Fadi, Greenpeace reveals 8 Middle Eastern cities among most polluted in the world, Green Peace, 31 October 2018: https://www.greenpeace.org/mena/en/nox-2
- Gidley, Jennifer M. Postformal Education: A Philosophy for Complex Futures, Springer 2016.
- Gidley, Jennifer, Jennifer Gidley, Postformal Education: A Philosophy for Complex Futures. Switzerland: Springer, 2016.
- Gidley, Jennifer: the future: A very Short Introduction. Oxford: Oxford University Press.
- Gillis, Alexander, What is Internet of Things (IoT)? IOT Agenda, 30 June 2018: https://internetofthingsagenda.techtarget.com/definition/Internet-of-Things-IoT
- Goldhaber, Michael, Attention Shoppers! Wired, 1 December 1997: https://www.wired.com/1997/12/es-attention/
- Guab, Florence & Laban, Alexandra, Arab Futures: Three Scenarios for 2025, EUISS, Report No. 22, 2015: https://www.iss.europa.eu/content/arab-futures-three-scenarios-2025
- Guab, Florence, Arab Futures 0.2: The Road to 2030, EUISS, Chailiot Papers, 154, 2019: https://www.iss.europa.eu/content/arab-futures-20
- Ha, Lan, Five Key Trends Shaping the Global Economy in 2021 and Beyond, Euro Monitor International, 24 May 2021: https://www.euromonitor.com/article/five-key-trends-shaping-the-global-economy-in-2021-and-beyond
- Habiab, Ali & Mahmoud, Maged, Arab Future Energy Index AFEX 2019: https://www.rcreee.org/sites/default/files/final_afex_re_2019_final_version-1.pdf
- Hein Eckhard, Finance-dominated Capitalism and Redistribution of Income: A Kaleckian Perspective, Levy Economics Institute, working papers No. 746.
- Hicks, David, A Life in Education, 2016: https://www.researchgate.net/publication/309312414_David_Hicks_A_lifetime_in_education
- https://archive.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/uploads/impact-covid-19-young-people-arab-region-english.pdf
- https://cadmus.eui.eu/bitstream/handle/1814/69657/Khayrallah%20al-Hilu%20-%20The%20Turkish%20Intervention%20in%20Northern%20Syria%20One%20Strategy%20Discrepant%20Policies.pdf?sequence=1&isAllowed=y
- https://medium.com/vsinghbisen/what-is-human-in-the-loop-machine-learning-why-how-used-in-ai-60c7b44eb2c0
- https://news.stanford.edu/2020/11/09/cape-towns-day-zero-drought-sign-things-come
- https://the-rambling.com/2018/10/18/living-in-the-new-middle-ages
- https://unsdg.un.org/sites/default/files/2020-07/sg_policy_brief_covid-19_and_arab_states_english_version_july_2020.pdf
- https://www.arabdevelopmentportal.com/indicator/demography

- https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/en/home/coronavirus/socio-economic-impact-of-covid-19.html
- https://www.dni.gov/files/ODNI/documents/assessments/ATA-2021-Unclassified-Report.pdf
- https://www.foreignaffairs.com/articles/2011-05-01/future-liberal-world-order
- https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/publications/Arab-States-CCA.pdf
- Huang, Yukon & Smith, Jeremy, In U.S.-China Trade War, New Supply Chains Rattle Markets, Carnegie Endowment for Peace, 24 June 2020: https://carnegieendowment.org/2020/06/24/in-u.s.-china-trade-war-new-supply-chains-rattle-markets-pub-82145
- IBM, Machine Learning, IBM, 15 July 2020: https://www.ibm.com/cloud/learn/machine-learning
- Ighani, Helia, Managing the Saudi-Iran Rivalry, Council on Foreign Relations, 26 September 2016: https://www.jstor.org/stable/resrep05680?seq=1#metadata_info_tab_contents
- IISS, Iran's Networks of Influence in the Middle East, IISS Dossier 2019.
- IISS, The Armed Conflict Survey 2020: the worldwide review of political, military and humanitarian trends in current conflicts. The International Institute of Strategic Studies, Routledge, 2020.
- Ikenberry, John, the end of Liberal International Order? International Affairs, Volume 94, Issue 1, January 2018: https://doi.org/10.1093/ia/iix241
- Ikenberry, John, the Future of the Liberal World Order, Foreign Affairs, May/ June 2011.
- Inayatullah, Sohail, "Future Studies: Theories and Methods" Timing the Future, January 2013.
- Inaytuallah, Sohail, Six Pillars: Futures thinking for transforming, Foresight, vol. 10 No. 1, 2008.
- Inglehart, F. Ronald, Giving Up on God: The Global Decline of Religion, Foreign Affairs, September/ October 2020: https://www.foreignaffairs.com/articles/world/2020-08-11/religion-giving-god
- International Renewbale Energy Agency, Renewable Energy Outlook, Egypt, IRENA, 2018: https://www.irena.org/-/media/Files/IRENA/Agency/Publication/2018/Oct/IRENA_Outlook_Egypt_2018_En.pdf
- International Trade Administration, United Arab Emirates - Country Commercial Guide, 12 September 2020: https://www.trade.gov/knowledge-product/united-arab-emirates-water
- IRENA, Renewable Energy in the Arab World: Overview of Development, IRENA, 2016: https://www.irena.org/-/media/Files/IRENA/Agency/Publication/2016/IRENA_Arab_Region_Overview_2016.pdf
- Jagerskog, Anders, Water, Food and Energy in the Arab World, World Bank Blogs, 20 November 2018: https://blogs.worldbank.org/arabvoices/water-food-and-energy-arab-world-collective-challenge
- Kagan, Robert, The Twilight of the Liberal World, Brookings Institute, 24 January 2017: https://www.brookings.edu/research/the-twilight-of-the-liberal-world-order

- Kissinger, Henry, How the Enlightenment Ends, The Atlantic June 2018: https://www.theatlantic.com/magazine/archive/2018/06/henry-kissinger-ai-could-mean-the-end-of-human-history/559124
- Langley, Nathanial, Social Media Spurs Societal Balkanization, The Daily Illini, 7 April 2021: https://dailyillini.com/opinions/2021/04/07/opinion-social-media-spurs-societal-balkanization
- Lanier, Jaron, Ten Arguments for Deleting Your Social Media Accounts Right Now, Henry Holt and Co., 2018.
- Liomi, Mari, Sectarian. Identities or Geopolitics: The Regional Shia-Sunni Divide in the Middle East, The Finnish Institute of International Affairs, Working Papers, 2008: https://www.files.ethz.ch/isn/48033/08_Sectarian_Identities_or_Geopolitics.pdf
- Lons, Camille, China's Evolving Role in the Middle East, European Council on Foreign Relations, 21 October 2019: https://ecfr.eu/publication/china_great_game_middle_east/
- Lounnas, Djallil, The Libyan Security Continuum: the Impact of the Libyan Crisis on the North African/ Sahelian Regional System, Barcelona Center for International Security, October 2018.
- Macleod, Jemelle, Generation z is the Generation of Nihilism, the Daily Aztec, 3 March 2021.
- Marshall McLuhan, Medium is the Message: An Inventory of Effects, 1967
- Maziad, Marwa & Sotiriadis, Jake, Turkey's Dangerous Exports: Pan-Islamist, Neo-Ottoman Vision and regional Instability, The Middle East Institute, April 2020 https://www.mei.edu/publications/turkeys-dangerous-new-exports-pan-islamist-neo-ottoman-visions-and-regional
- Mazzucato, Mariana, Capitalism After the Pandemic: Getting the Recovery Right, Foreign Affairs, November/ December 2020: https://www.foreignaffairs.com/articles/united-states/2020-10-02/capitalism-after-covid-19-pandemic
- McFate, 2020, p. 87.
- McFate, Sean, Goliath: Why the West Isn't Winning. And What We Must Do About It. (London: Penguin, 2020).
- McFate, Sean, Mercenaries and War: Understanding Private Armies Today, National Defense University press, December 2019: https://ndupress.ndu.edu/Portals/68/Documents/strat-monograph/mercenaries-and-war.pdf
- Mearsheimer, John, The Great Delusion: Great Delusion: Liberal Dreams and International Realities, New York: Yale university press, 2018.
- Melhem, Hisham, America's Middle East Are Free Riders No More, Newlines Magazine, April 2021: https://newlinesmag.com/argument/americas-middle-east-allies-are-free-riders-no-more
- Metwally, Magda & Abdallah, Sahar, Impact of gated Communities on the Urban Development of New Cities in Egypt, The Center of Planning and Architectural Studies, 2011: https://www.cpas-egypt.com/pdf/MagdaMetwally/001/IMPACT%20OF%20GATED%20COMMUNITIES%20ON%20THE%20URBAN%20DEVELOPMENT%20OF%20NEW%20CITIES%20IN%20EGYPT.pdf

- Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China, China's Arab Policy Paper, January 2016:
https://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/zxxx_662805/t1331683.shtml
- Morgenbesser, Lee, The Rise of Sophisticated Authoritarianism in Southeast Asia, 22 April 2020: https://www.cambridge.org/core/elements/abs/rise-of-sophisticated-authoritarianism-in-southeast-asia/DD69532BF1B97F138A79368A5C941915
- Mundy, Jacob, The Oil Security Myth and Middle East Insecurity, Middle East Research and Information Project, 6 September 2020: https://merip.org/2020/06/the-oil-for-security-myth-and-middle-east-insecurity
- Mutter, Paul, Iraq and the Limits of US Power, the Institute for Policy Studies, 19 March 2012: https://ips-dc.org/iraq_and_the_limits_of_us_power
- Neil Postman, "Amusing Ourselves to Death: Public Discourse in the age of show Business" New York, Penguin, 2005.
- Ortega, Victor, Which Countries are the world's biggest carbon Polluters? Climate Trade, 17 May 2021:
https://climatetrade.com/which-countries-are-the-worlds-biggest-carbon-polluters/
- Osiewicz, Przemysław, Understanding EU-MENA relations: Current and changing dynamics, MEI, 19 February 2020: https://www.mei.edu/publications/understanding-eu-mena-relations-current-and-changing-dynamics
- Oxfam International, 5 Shocking facts about extreme global inequality and how to even it up: https://www.oxfam.org/en/5-shocking-facts-about-extreme-global-inequality-and-how-even-it
- Potsman, Rachel, Big Data meets Big Brother as China Moves to rate its citizens, Wired, 21 October 2017: https://www.wired.co.uk/article/chinese-government-social-credit-score-privacy-invasion
- Rahman, Omar H., The Emergence of GCC-Israel relations in changing Middle East, 28 July 2021: https://www.brookings.edu/research/the-emergence-of-gcc-israel-relations-in-a-changing-middle-east
- Reeve, Matthew, Living in the New, New Middle Ages, The Rambling, 18 October 2018.
- Rizk, Nagla, Artificial Intelligence and inequality in the Middle East: The Political Economy of Inclusion in Markus D. Dubber, Frank Pasquale, and Sunit Das (eds.) The Oxford Handbook of Ethics of AI. Oxford: Oxford University press, 2020.
- Rumer, Eugene, Russia in the Middle East: Jack of All Trades, Master of None, Carnegie Enwomenet for International Peace, 2019:
https://carnegieendowment.org/2019/10/31/russia-in-middle-east-jack-of-all-trades-master-of-none-pub-80233
- Salama Vivian, The Rise of Individualism in the Arab World, Center for Strategic and International Studies, 2 December 2019:
https://www.csis.org/podcasts/babel/rise-individualism-arab-world
- Salem, Paul, Strategic Consideration for Middle East Policy, the Middle East Institute, January 2021: https://www.mei.edu/sites/default/files/2021-03/The%20Biden%20Administration%20and%20the%20Middle%20East%20-%20Policy%20Recommendations%20for%20a%20Sustainable%20Way%20Forward.pdf

- Salem, Paul, Thinking Arab Futures, The Cairo Review of Global Affairs (Cairo: the American University in Cairo, Spring 2019).
- Sapra, Bani, Ten Things You need to know about AI in the Middle East, 6 April 2021: https://wired.me/technology/artificial-intelligence/ten-things-you-need-to-know-about-ai-in-the-middle-east/ Grabaer, David, Bullshit Jobs: A Theory. New York: Penguin, 2018.
- Sardar, Future: All That Matters, London: McGraw-Hill Education.
- SAS, Big Data Analytics: What it is and why it matters: https://www.sas.com/en_us/insights/analytics/big-data-analytics.html
- Sirkka Heinonen, How Do We Explore Our Futures, A Public Lecture at the Bibliotheca Alexandrina, 24 May 2018.
- Sohns, A., Rodrigues, Diego & Delgadao, A. Thirsty Energy (II): The Impact of Water for Oil and Gas Extraction, Live Wire, 2016: https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/23635/Thirsty0energy 0l0and0gas0extraction.pdf?sequence=1
- Susskind, Jamie, Future Politics: How Can we Live Together in A World Ruled by tech? Oxford: Oxford University Press.
- Tazi, Maha & Oumlil, Kenza, The Rise of Fourth-Wave Feminism in the Arab region? Cyberfeminism and Women's Activism at the Crossroads of the Arab Spring, Cyber Orient, vol 14, issue 1, 31 December 2020: https://anthrosource.onlinelibrary.wiley.com/doi/abs/10.1002/j.cyo2.20201401.0002
- The Age of Surveillance Capitalism: The Fight for a Human Future at the New Frontier of Power.
- The Arab Weekly, Wagner Group Promotes Russia's Strategic Interests in Mideast Beyond Military Influence, the Arab Weekly, 20 May 2021: https://thearabweekly.com/wagner-group-promotes-russias-strategic-interests-mideast-beyond-military-influence
- The Atlantic Council Global Risks 2035 Update: Decline or Renaissance, the Atlantic Council, 2019: https://www.atlanticcouncil.org/in-depth-research-reports/report/global-risks-2035-update
- The Difference between Robotics and Automation, Work Fusion, 29 November 2019: https://www.workfusion.com/blog/the-difference-between-robotics-and-automation
- The Future of Communication: From new Media to Postmedia, https://bit.ly/3zkGi7q
- The UN refugee Agency, Mid-Year Trends, 2019: https://www.unhcr.org/statistics/unhcrstats/5e57d0c57/mid-year-trends-2019.html
- The Washington Post, Global Distancing: The Virus that shut down the world, The Washington Post, 26 June 2020: https://bit.ly/3B4asfL
- The World Bank, Beyond Scarcity: Water Security in the Middle East and North Africa, the World Bank, 23 August 2017: https://www.worldbank.org/en/topic/water/publication/beyond-scarcity-water-security-in-the-middle-east-and-north-africa
- The World Bank, Population Growth (Annual %)- the Arab World: https://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.GROW?locations=1A
- Tucker, Danielle, In a warming world, Cape Town's 'Day Zero' drought won't be an anomaly, Stanford researcher says, Stanford News, 9 November 2019.

- Tzezana, Roey. Singularity: Explain it to me like I'm 5-years-old. Futurism, 3 March 2017: https://futurism.com/singularity-explain-it-to-me-like-im-5-years-old
- UN, Policy brief: The Impact of COVID-19 on the Arab Region, An Opportunity to Build Back better, July 2020.
- UNDP, Climate Change Adaptation in the Arab States: Best Practices and lessons Learned, 2018.
- UNDP, Goal 4 on Education in the Arab World: https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/en/home/sustainable-development-goals/goal-4-quality-education.html
- UNDP, Socio-Economic impact of COVID-19.
- US $ 320 Billion By 2030? The Potential Impact of AI in the Middle East, PWC, 2018: https://www.pwc.com/m1/en/publications/potential-impact-artificial-intelligence-middle-east.html
- What is 3D Printing, Built-in Beta, https://builtin.com/3d-printing.
- What is Human in the Loop Machine Learning, Medium, 20 May 2020.
- What is Postmedia? https://neotasaday.wordpress.com/2017/04/26/what-is-postmedia
- Wheal, Jamie, Recapture the Rapture: Rethinking God, Sex and Death in a World That's Lost its Mind. New York: Harper, 2021.
- World Data Atlas, Wheat imports, Knoema: https://knoema.com/atlas/topics/Agriculture/Trade-Import-Value/Wheat-imports
- World Economic Forum, A brief history of globalization, 17 January 2019: https://www.weforum.org/agenda/2019/01/how-globalization-4-0-fits-into-the-history-of-globalization/
- World Economic Forum, the New Economic Context of the Arab World, Briefing, 2017: http://www3.weforum.org/docs/WEF_The_New_Economic_Context_Arab_World_flyers_2017.pdf
- WRI, RELEASE: Updated Global Water Risk Atlas Reveals Top Water-Stressed Countries and States, World resources Institute, August, 2019: https://www.wri.org/news/release-updated-global-water-risk-atlas-reveals-top-water-stressed-countries-and-states
- Wright, Keith, the 'splinternet' is already here, Tech Crunch, 2019: https://techcrunch.com/2019/03/13/the-splinternet-is-already-here/
- Zakaria, Fareed, The New China Scare: Why America Shouldn't Panic About Its Latest Challenger, Foreign Affairs, January/ February 2020: https://www.foreignaffairs.com/articles/china/2019-12-06/new-china-scare
- Ziauddin Sardar, The Namesake: Futures; futures studies; futurology; futuristic; foresight—What's in a name? Futures 42 (2010).





1 شارع اتحاد المحامين العرب (الطلمبات سابقًا) - جاردن سيتي - القاهرة
ص.ب: 229 - برقيًا: إيرياليا - ت: 27951648 - 27922679 - ف: 27962543
P.O. BOX 229 - Cairo IREALEA, Cairo
Phone : 27951648 - 27922679 - FAX : 27962543
موقع المعهد على شبكة الإنترنت: www.iars.net
عنوان البريد الإلكتروني الخاص بالمعهد: iars@iars.net

معهد البحو
RCH & STUDIES
عضو اتحا

استشراف المس

القضـــايا - الات

إ

محمد م

48

دراسات إس
سبتم

استشراف المستقبلات العربية: القضايا - الاتجاهات - السيناريوهات

العربية
INSTITUTE
العربية.

قًا) - جاردن سيتي - القاهرة
- 27922679 - ف: 27962543
P.o. BOX 22
Phpne: 2795164
www.iars.net :ت
iars@iars.net :لمعهد